لكي يصان السلام
وتتعزز الوحدة الوطنية

هدية الناشر

هەوالنامەی کتێب

تقديم

·· تتوكد يوما بعد يوم ، اهمية الحوار الديمقراطي الصريح بين القوى الوطنية والتقدمية في القطر العراقي · بل انها لتبدو ، عبر استقراء تاريخ الثورة العربية القصير ، وما تعرضت له من انتكاسات ، وتتعرض له من تآمر ، تبدو البديل الجدي ، والمجدي معا ، لكل الاندفاعات الغوغائية ، وردود الفعل العاطفية التي سببت فيما مضى الكثير من الجراح ، وما تزال تسبب ، لمجموع جسم قوى النضال ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية في الوطن العربي ·

ولئن كان التاريخ القصير لحركة الثورة العربية ، قد اثبت ان تغليب التناقضات الثانوية على التناقض الرئيس في علاقات القوى الوطنية بعضها ببعض كان نقطة الضعف الدائمة التي نفذت وتنفذ منها القوى المعادية ، فان معرفة هذه الحقيقة ، والعمل على تلافيها ، يغدو واجبا يوميا ، ومهمة دائمة ، على كافة القوى الوطنية والتقدمية الاضطلاع بها وعدم اغفالها ولو للحظة واحدة، ذاك ان كل انتكاس تصاب به الحركة الوطنية تتوضع نتائجه بالتالي على كافة اطراف هذه الحركة دون اي تمييز فيما بينها ·

··· وانطلاقا من هذا الوعي ، ومن ضرورة مكاشفة الجماهير بكل الحقائق ، لترسيخ خط ديمقراطي سليم

ينبع من جوهر بيان آذار التاريخي ، ومسيرة ثورة السابع عشر من تموز ، وأسلوبها في معالجة القضايا الوطنية ، والمشاكل الناجمة ، قام حزب البعث العربي الاشتراكي ، وجريدة « الثورة » الناطقة باسمه ، بنشر الكثير من الحقائق ، والملابسات ، التي اعترضت وتعترض مسيرة الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية على الرأي العام بدافع توفير أجواء صحيحة سليمة لمعالجة مشاكل البلد الناجمة والتي قد تنجم في المستقبل ٠

وليس أدل على سلامة هذه الصيغة ، وديمقراطية هذا الخط ، من الاهتمام الكبير الذي حظي به النشر ، ان في أوساط الرأي العام العراقية ، أو في أوساط الرأي العام العربية والعالمية معا حتى أن كثيرين من المهتمين بسلامة هذا الوطن ومستقبله قد استصوبوا هذا الاسلوب السليم المتطور في معالجة المشاكل، وهذه الظاهرة الصائبة التي يغدو فيها من حق كل المواطنين الاطلاع على كل كبيرة وصغيرة تجري في الوطن ، ومناقشتها والادلاء برأي فيها ووصف علاج لها ٠ وهذا ماحدا « بالثورة » لان تطالب المواطنين بقول رأيهم في المشكلة ، فاتحة صفحاتها لكل من يريد ذلك ، لا تضيق بأي رأي ولو كان معاكسا لرأيها ، وبأي نقد ما دام الوطن الغاية ، ومستقبله القصد ، واحلال السلام بين الاخوة هو الطريق ٠

ولئن كان لهذه الطريقة من الطرح ، وهي سابقة تاريخية في مجمل المسيرة ، الكثير من المحاذير ، ولئن كانت تفتح ، وهي تفتح أبوابا لشعاع الشمس ، أبوابا قد يسهل ولوجها ، على كثيرين من الناقمين الخائبين أمام رسوخ اقدام الثورة ، لدس الدسائس وتشويه الحقائق والصيد في الماء العكر ، الا أن « الثورة » كانت تتوجه أولا وأخيرا الى الجماهير الساحقة ، الجماهير العريضة ، الاكثرية الكاثرة الشريفة، التي يهمها مستقبل الوطن ، ويهمها أن يترسخ السلام الى الابد بين الاخوة

في القطر وان تتوطد مسيرة الحل السلمي الديمقراطي ، وعلى هذا فهي لم تتهيب ، ولم تتردد في خوض التجربة.

لقد كان النشر ظاهرة ، وحدثا ديمقراطيا .

ولقد طالب كثيرون بجمع هذه المقالات في كتاب واحد يتيح الاطلاع عليها جملة .

وايمانا منا بحق المواطنين جميعهم في الاطلاع على الحقائق وتفهمها ، تقدم دار « الثورة » للقراء هذا الكتاب ، وفيه المقالات المنشورة ، والمذكرات المتبادلة بين حزب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني الى جانب بعض الوثائق ذات العلاقة بالموضوع .

« الثورة »

هەوالنامەی کتێب

هەوالنامەی کتێب

١

لماذا مصارحة الجماهير؟!..

هدوالنامه تتيب

بدات منذ فترة محادثات بين ممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني لدراسة المشاكل والعقبات التي تعترض مسيرة الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية والعلاقات بين الحزبين ٠

وقد اتسمت هذه المحادثات بالصراحة والوضوح ٠ واننا نرى ان مما يساعد كثيرا على انجاح هذه المحادثات وايصالها الى المستوى الجاد الذي تشترطه طبيعة التجربة الماضية والاخطار الامبريالية والرجعية التي تحدق بالوطن وبقواه الوطنية والقومية المناضلة والذي ينسجم مع عظم المسؤوليات التي تقع على عاتق الحزبين ، ان مما يساعد على ذلك اطلاع الجماهير على الحقائق وتعريفها بوجهات النظر ازاء القضايا والمشاكل المطروحة لتتمكن الجماهير ، من خلال المعرفة التامة بهذه الامور ، من أن تلعب دورها الطبيعي في صيانة السلام وتعزيز الوحدة الوطنية وحماية المكتسبات التقدمية والديمقراطية ٠٠

وفي تقديرنا ان الحديث عن المسالة الكردية يبقى مفيدا بل ضروريا في جميع الظروف والمناسبات سواء كان الجو ملبدا بغيوم السلبيات او مشرقا بشعاع الايجابيات ٠ فهذه المسالة كانت ومانزال من ابرز قضايانا الوطنية الأمر الذي يوجب العناية الدائمة بدرسها وبحثها ، كما ان طبيعة مسيرتها وما حفلت به من تعقيدات وملابسات

قبل بيان الحادي عشر من آذار وبعده تتطلب المزيد من هذه العناية . ونعترف ، هنا ، باننا خلال الفترة التي انقضت منذ صدور بيان آذار وحتى اليوم لم نتحدث عنها وعن تعقيداتها وملابساتها بالقدر المطلوب على غير ما كانت تتوقعه الجماهير وتلح عليه ..

ومن الضروري ، اليوم ، ان نوضح الاسباب التي دفعتنا الى اتخاذ مثل هذا الموقف على الرغم من قناعتنا بضرورة الحديث والمكاشفة الصريحة في جميع القضايا الوطنية لتكون الجماهير الحكم الاول والاخير فيها .. وعلى الرغم من اننا ، قبل اعلان بيان آذار(١) فتحنا ابواب المناقشة حول القضية الكردية على مصراعيها ونشرنا رأينا في هذه الصحيفة بكل صراحة ووضعنا امام الجماهير ما كان يعترض الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية من عقبات ، وما كان يدور في الحوار بيننا وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني من قضايا ..

لقد لجانا خلال هذه الفترة الطويلة الى مايشبه الصمت، ماخلا استثناءات محدودة دفعتنا اليها ظروف ومواقف معينة ، وذلك اختبارا لرأي شاركت فيه قوى وشخصيات وطنية عديدة مفاده ان على الحزب الذي يقود السلطة ان يركن ، دائما ، الى الصبر والحكمة والنفس الطويل .. وان في المسالة الكردية من التعقيدات والملابسات ما يستوجب نظرة خاصة ومعاملة خاصة .. وان الحديث على صفحات الصحف رغم ما فيه من اهمية وفوائد ، قد يؤدي ، في كثير من الاحيان ، الى اثارة البلبلة وتعقيد الامور وتعطيل المساعي الخيرة التي تبذل لايصال سفينة الحل السلمي والديمقراطي الى بر الأمان ...

ونقولها ، بصراحة ، ان اختبار هذا الرأي عبر مرحلة تتجاوز السنتين والنصف قد اثبت عدم صحته .

فمن ناحية كان الالتزام به من جانب واحد فقط هو حزب البعث العربي الاشتراكي .. فلم تنقطع الزميلة

(١) انظر نص البيان في باب الوثائق من هذا الكتاب .

« التآخي » الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني- عن الحديث عما تراه سلبيات ومشاكل وعقبات تعترض طريق الحل ، كما ان منشورات الحـــزب الديمقراطي الكردستاني كانت تتناول هذه القضايا ·· وكل ذلك كان تعبيرا وتفسيرا لموقف طرف واحد هـــو الحـــزب الديمقراطي الكردستاني ·

ومن الناحية الأخرى فان **الاوساط الاعلامية في الخارج لم تنقطع يوما عن الحديث عن المشكلات المتعلقة بالمسالة الكرديـــة** وكان بعض ما تنشره من وقائع حدثت او تصريحات من مصادر قيادية في الديمقراطي الكردستاني او تلفيقات وافتراءات ·· وهذه كلها بما فيها من الصحيح وغير الصحيح وبما فيها من الاقوال المستندة الى مصادر واقعية وبما فيها من امور مزورة **كانت تعبـــر عن آراء ومواقف غير آراء ومواقف حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة** ·· وكل هذا وذاك كان يصل الى المواطنين عبر الصحف والنشريات او عبر الاذاعات كاملا او مجتزءا وكان وما يزال يخلق حالة واسعة من البلبلة ويسيء الى المساعي الخيرة اكثر مما يسهل لها الطريق ·· **لذلك فاننا ، وبعد هذه التجربة الحافلة نجد ان الحديث الصريح يفيد في ازالة البلبلة وتوضيح الحقائق على أن يكون كل ذلك نابعا من الحرص على الحـــل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية ومن الرغبة الاصيلة في حل جميع المشاكل بروح الاخوة النابعة من الايمان العميق بالوحدة الوطنية** وفي رأينا ان أي حديث مهما بلغت درجة صراحته واتساعه يجب ان لا يحيد لا بالشكل ولا بالمضمون عن الاســـس الجوهرية التالية :

١ ـ الايمان المطلق بالحقوق المشروعة للشعب الكردي في اطار الجمهورية العراقية ، وبالأخوة العربية ـ الكردية ·

٢ ـ الايمان المطلق ببيان آذار نصا وروحا والتمسك به مهما كانت الظروف والاحوال ··

٢ ـ الحرص الشديد على قيام اقصى درجات التفهم والتعاون بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني سواء في اطار العلاقات الثنائية او في اطار العمل الجبهوي المشترك الذي دعا اليه وحدد اسسه ميثاق العمل الوطني ..

واذا كانت هذه الاسس هي التي تنير السبيل دائما في كل حديث فانه لابد وان يكون ايجابيا في نواياه على اقل تقدير .. ومن جانبنا فاننا لا نؤكد ايجابية نوايانا فحسب وانما نؤكد ، ايضا ، ان كل راي نطرحه لا يعدو ان يكون اجتهادا ووجهة نظر مطروحين للبحث والمناقشة كما نؤكد استعدادنا الدائم لتصحيح اي خطأ في الراي او في التطبيق نقع فيه وذلك في سبيل الصالح العام وقضايا هذا الوطن وشعبه المناضل ...

١٧ ـ ت١ ـ ١٩٧٢

٢

ماهو بیان آذار ؟!..

هەوالنامەی کتێب

هەوالنامەی کتێب

مضى على اعلان بيان اذار ما يزيد على السنتين والنصف · وقد كتب وقيل عنه الكثير خلال هذه المدة ليس في العراق فحسب وانما في المنطقة وفي العالم ايضا ·

ورغم ذلك فاننا نرى من المفيد طرح السؤال التالي :

ما هو بيان اذار ؟ !··

ولايعني هذا السؤال ان البيان كان غامضا ويحتاج الى تفسير ، كما لا يقصد منه اعطاء تفسير جديد له على ضوء ما حدث خلال ماتين السنتين والنصف ·· **وانما القصد من ذلك تحديد مقياس اساسي او جملة من المقاييس الاساسية نعود اليها جميعا عندما تختلف وجهات النظر وتتضارب الاجتهادات** ·· يضاف الى ذلك حقيقة لا مناص من الاعتراف بها وهي ان الواقع السياسي في بلادنا وواقع المسالة الكردية بصورة خاصة يستلزم دائما التاكيد على الامور البديهية ·

ما هو بيان آذار اذن ؟ ! ··

ان الشرح الذي سنورده هنا يعبر عن فهمنا للبيان قبل وعند اعلانه وخلال المدة التي انقضت على اعلانه وفي المستقبل ايضا ·· ونعتقد ان هذا المفهوم هو الاساس

الذي استند اليه الحوار بيننا وبين قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني قبل اعلان البيان ، كما نعتقد ان هذا هو مفهوم البيان عند القوى الوطنية والقومية التقدمية في البلاد وعند القوى التقدمية الصديقة في العالم ..

وكي لانطيل في الشرح نقول ان مفهومنا لبيان اذار يتلخص بما يلي : « ان بيان اذار وثيقة سياسية تلتزم بموجبها سلطة الثورة امام الشعب بتحقيق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي بما فيها الحكم الذاتي في اطار الجمهورية العراقية ومشاركة الشعب الكردي العادلة والكاملة في جميع شؤون البلاد . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تلزم الوثيقة الحركة الكردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكردستاني اللذين يقودهما السيد مصطفى البارزاني بانهاء الاوضاع الاستثنائية التي سبقت اعلان البيان وما يتبعها من آثار وظواهر ومؤسسات ، والعمل من خلال وحدة الوطن ومؤسساته الدستورية والقانونية وعلى اساس التحالف بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني والتشاور فيما بينهما » . وبعد اعلان البيان مباشرة في ١١ آذار ١٩٧٠ اعلنت قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني تاييدهما له والتزامهما امام الشعب بتنفيذ ما يقع على عاتقهما من التزامات ومسؤوليات بشانه .

وعلى هذا الاساس يمكننا القول ان بيان آذار ينطوي على مسالتين اساسيتين ترتبط الواحدة منهما بالاخرى بشكل وثيق وهما :

١ ـ ضمان الحقوق القومية المشروعة للاكراد .

٢ ـ ترسيخ وحدة العراق .. اي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة .

لذلك تضمن البيان نقاطا تقع مسؤولية تنفيذها على

الحكومة وحدها ، واخرى تقع مسؤولية تنفيذها على الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني وحدهما بينما تضمن نقاطا **تقع مسؤولية تنفيذها على الجانبين معا** وفي اطار العمل المشترك والأيمان العميق بالسلام والوحدة الوطنية ·

وليس خافيا على احد ان تنفيذ بنود البيان ليس بالامر السهل ، فهناك الكثير من الصعوبات والمشاكل والاختلافات التي تعترض سبيل التنفيذ وهذه مسألة واقعية لايجوز انكارها او اخفاؤها لانها حصلت فعلا خلال فترة السنتين والنصف التي انقضت على اعلان البيان ولأنها ماتزال تحصل حتى اليوم · **فالنقاط التي تقع مسؤولية تنفيذها على عاتق الحكومة ترتبط بشكل او بآخر بالنقاط التي تقع مسؤولية تنفيذها على عاتق الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني ·· والعكس صحيح ايضا ، كما أن هناك النقاط** التي يتوجب العمل المشترك من جانب الطرفين لوضعها موضع التطبيق ·· وفي كل هذا وذاك كثير من الاجتهادات والملابسات ووجهات النظر المختلفة · واذا كان هذا حقيقة ملموسة ومثيرة للعناء فانه في الوقت نفسه لا يبعث على اليأس ولا يدخلنا في التيه فمهما تعقدت الاجتهادات والخلافات **فان بعض المقاييس الاساسية تبقى بمعارزة وشاخصة يمكن الاعتماد عليها في حساب الخطأ والصواب والتقدم والتأخر في هذا الموقف او ذاك ·**

وفي اعتقادنا ان المقياس الاساس للبحث فيما تم وما لم يتم تطبيقه من بيان آذار خلال المرحلة السابقة وفيما يجب ان يتم اليوم او غدا **هو المقارنة الموضوعية والنزيهة بين ما تنجزه سلطة الثورة من التزامات من ناحية وما تنجزه قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني من التزامات من ناحية اخرى ·**

هذا هو المقياس الموضوعي العادل في رأينا لانه نابع من طبيعة بيان آذار نفسه ومن طبيعة الحل السلمي

والديمقراطي للمسألة الكردية الذي هو مسؤولية الجميع واذا كنا اليوم سنعدد ما نرى اننا حققناه من التزامات فليس القصد من ذلك التفاخر ووضع الطرف الآخر في مواقع التقصير ·· **وانما القصد منه عرض وجهة نظرنا وموقفنا واطلاع الشعب على ما نراه من حقائق الاوضاع في البلاد وحث المخلصين على اسراع الخطى وتجاوز العقبات لانجاز ما يقع على هذا الطرف او ذاك من الالتزامات والواجبات ، واننا نتمنى ان يحذو الاخوة في الحزب الديمقراطي الكردستاني حذونا فيبينوا للشعب ما يرون انهم قد حققوه من التزامات وواجبات في البيان** الذي ايدوه وتبنوه كما اننا راغبون حقا في ان نسمع وان يسمع الشعب كله ما يرى الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية اننا مطالبون بتحقيقه اليوم او غدا من بنود البيان ·

وعلى أي حال ومهما كان موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني **فان بيان آذار يشكل بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة التزاما مبدئيا ومنهجا ينسجم مع مجمل الخط التحرري الثوري التقدمي الذي ينتهجانه في قيادة البلاد** ·· وان مسؤولية الحزب الديمقراطي الكردستاني والتزاماته في البيان **تتحدد بموجب الدور الذي يلعبه والذي يريد ان يلعبه في المستقبل** في قضية الشعب الكردي القومية ·· وفي الاطار الوطني بصفته حزبا مشاركا في السلطة السياسية ··

وفيما يلي ما نرى ان سلطة الثورة وحزب البعث العربي الاشتراكي قد حققاه من التزامات وواجبات في بيان آذار :

١ ـ تعديل الدستور المؤقت بما يؤكد الوجود القومي للاكراد وفقا لبيان آذار ·

٢ ـ اتخاذ الأجراءات القانونية التي تضمن جعل اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي

غالبية سكانها من الاكراد ، كما انها اصبحت لغة التعليم في هذه المناطق ·

٣ ـ مشاركة الأخوة الأكراد في الحكم وفي الوظائف العامة وفي المجالس التخطيطية ·

٤ ـ تعيين موظفين اكراد في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة من الاكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية ·

٥ ـ اصدار نظام جديد لمديرية الدراسة الكردية ضمن احداث تغيير شامل فيها وجعلها قادرة على النهوض بمسؤوليتها ·

٦ ـ تسمية المدارس بالأسماء التاريخية والجغرافية والوطنية الكردية ·

٧ ـ تعميم الكتب الكردية في المكتبات العامة والمدارس ·

٨ ـ تعيين اعداد كبيرة من المعلمين في المدارس التي تدرس باللغة الكردية ·

٩ ـ استحداث مديرية للثقافة الكرديةفي وزارة الأعلام ·

١٠ ـ تأسيس دار التضامن للطباعة والنشر الكردية ·

١١ ـ اصدار مجلة كردية باسم (به يان) وجريدة باسم (هاوكاري) عن وزارة الاعلام ·

١٢ ـ السماح باصدار الصحف والمجلات الناطقة باللغة الكردية مثل برايه تي ، بيرى نوى ، شمس كردستان ، نه ستيره ·

١٣ ـ زيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ·

١٤ ـ اجازة جمعية الثقافة الكردية ·

١٥ ـ تأسيس اتحاد الأدباء الأكراد ·

١٦ ـ السماح بتشكيل منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة بالشعب الكردي ·

١٧ ـ اعادة الطلبة الذين فصلوا او اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف ،الى مدارسهم ومعاهدهم بغض النظر عن اعمارهم ·

١٨ ـ اعفاء كافة المسجونين (مدنيين وعسكريين)

بسبب حوادث الشمال من الاحكام القضائية التي كانت قد صدرت بحقهم من المحاكم المختصة ·

١٩ ـ تعيين المعلمين والمضمدين من خريجي الدورات اللا نظامية ·

٢٠ ـ اعادة العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين الأكراد الى الخدمة دون التقيد بالملاك ، مهما كانت مساهمتهم في اعمال العنف في المنطقة الكردية بالاضافة الى اصدار قرارات خاصة من السيد رئيس الجمهورية ونائبه تضمنت اعادة عدد كبير من العسكريين والمدنيين الى الخدمة بصورة استثنائية رغم عدم وجود اية علاقة لقضاياهم بحوادث الشمال وذلك استجابة لرغبة الحزب الديمقراطي الكردستاني والسيد البارزاني ·

٢١ ـ تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف القتال ومصابي حوادث الشمال المؤسفة ،وصرف رواتبهم اعتبارا من مايس ١٩٧١ عند أنتهاء المعاملة التقاعدية لكل منهم ·

٢٢ ـ اعفاء كافة العسكريين الأكراد الهاربين من الخدمة بسبب حوادث الشمال من الأسلحة والتجهيزات التي كانت بذمتهم ·

٢٣ ـ اعفاء كافة الأكراد المشاركين بحوادث الشمال من اداء الخدمة العسكرية الألزامية (او دفع البدل النقدي) ·

٢٤ ـ تعيين ستة آلاف بيش مركة مسرح كحرس حدود في (١٢) فوجا واصدار قانون خاص بهم واعتبارهم جزءا من القوات المسلحة العراقية ·

٢٥ ـ تخصيص (٥٠ر٠٠٠) خمسين الف دينار شهريا كمخصصات مقطوعة لـ (٥٠٠٠) خمسة آلاف بيش مركة مسرح على اساس (١٠) عشرة دنانير لكل منهم شهريا لحين ايجاد الأعمال المناسبة لهم ·

٢٦ ـ تخصيص مبلغ يتراوح بين (٣٠ ـ ٥٠) الف

دينار شهريا لمقر السيد البارزاني .

٢٧ ـ احتساب مدة الغياب عن العمل في فترة الأقتتال، بالنسبة للعمال لأغراض التقاعد والضمان الأجتماعي ، بالاضافة الى احتساب فترة مشاركة الموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين في الحوادث خدمة لأغراض الترفيع والتقاعد والعلاوة .

٢٨ ـ اصدار قرار خاص للفلاحين الأكراد والمتخلفين عن تسديد ديون المصرف الزراعي بسبب حوادث الشمال يمكنهم من استئناف نشاطهم الزراعي . وذلك بمنحهم سلفا اضافية جديدة دون التقيد بالحد الأعلى لمبالغ التسليف بحيث تكفي (السلفة الأضافية الجديدة) لتسديد ما بذمتهم وتمكينهم من معاودة نشاطهم الزراعي ثانية .

٢٩ ـ البدء بتطبيق الأصلاح الزراعي في المنطقة الشمالية رغم العراقيل التي توضع امام تنفيذه وانجاز المشاريع الزراعية ومشاريع تربية الحيوانات .

٣٠ ـ تم اعداد الخطة الأقتصادية (الممولة مركزيا وذاتيا) بما يؤمن التطور المتكافيء لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية .

٣١ ـ تم تشكيل هيئة لاعمار الشمال ووضعت المبالغ اللازمة تحت تصرفها لكي تقوم بانجاز المشاريع الضامنة لتعويض المنطقة الكردية عما أصابها من أضرار خلال السنوات الماضية اضافة للمشروعات المقررة في الخطة الأقتصادية .

٣٢ ـ تم انجاز الكثير من المشاريع اللازمة لتعويض المنطقة عما أصابها من اضرار وتخلف وبخاصة مشاريع السكن والخدمات . فقد تم انشاء (١٢) الف دار للذين فقدوا بيوتهم بسبب الحوادث المؤسفة ، وبناء الكثير من المدارس الأبتدائية والثانوية ، وانشاء الكثير من المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات ، وتأسيس المراكز الصحية وحفر الآبار الأرتوازية ، وانشاء الأسواق

العصرية . وانشاء مشاريع كثيرة للماء والكهرباء . وانشاء الكثير من مشاريع السياحة والأصطياف ، واخيرا تم اقرار انشاء فندق سياحي كبير في صلاح الدين بكلفة مليون دينار .

٣٣ ـ اما بالنسبة لتصنيع المنطقة الكردية فقد تم انشاء خمسة مراكز لأنتاج السجاد اليدوي في أربيل وكويسنجق وراوندوز ودهوك والعمادية ، كما تم انشاء قسم لأنتاج الغزل في أربيل، وتطويرمعمل كبيرللألبان فياربيل ،واكمال بناية معمل النجارة في اربيل وسينتهي قريبا بناء معمل لأنتاج سكر البنجر في السليمانية وتوسيع معمل سمنت سرجنار ، وكذلك بناء معمل تنقيح التبوغ في السليمانية وانشاء مدجن في اربيل .

كما سيباشر قريبا بأنشاء معمل النسيج الصوفي في اربيل وكذلك قسم لأنتاج الملابس الكردية في دهوك ، وانشاء معمل كبير للتعليب في حرير ، ومعمل للتعليب ومعجون الطماطة في دهوك ومعمل للسكائر المحسنة في اربيل . وستباشر وزارة النفط قريبا انشاء خزانات للوقود في سرجنار لضمان تزويد المنطقة الشمالية ، وبالأخص محافظة السليمانية بالأنواع المختلفة من الوقود . كما سيعرض على مجلس التخطيط قريبا مشروع تصنيع الرخام في اربيل . هذا ومن المعلوم ان التوزيع الجغرافي لمشروعات التنمية ، سواء الممولة مركزيا او الممولة ذاتيا يبين بوضوح بأن معدل ما يصيب الفرد الواحد في المنطقة الشمالية من تلك المشروعات يزيد عن المعدل العام للقطر .

١٨ ـ ت١ ـ ١٩٧٢

٣

العلاقة بين حزب البعث العربي الاشتراكي .. والحزب الديمقراطي الكردستاني

هەواڵنامەی کوردی

هەوالنامەی کتێب

من النقاط المهمة التي انطوى عليها بيان آذار والحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية ... مسألة العلاقة بين حزب البعث العربي الأشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني ، والتي سميت عند اعـــــلان البيان بـ « **التحالف** » .

ان اقامة علاقات وثيقة بين الحزبين مسألة طبيعيـــة تحتمها عوامل عديدة . فحزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الذي يقود السلطة السياسية ، وعلى اساس مبادئه ومقررات مؤتمراته القومية والقطرية تحرك هو ، كما تحركت السلطة الثورية ، **باتجاه الحل الســـــلمي والديمقراطي للمسألة الكردية** .

وفي الجانب الآخر ،فأن الحزب الديمقراطي الكردستاني يعتبر القوة الأساسية في الحركة الكردية المسلحة التي يرأسها ، كما يرأسه في آن واحد ، الســـــيد مصطفى البارزاني .

وقد جرى الحوار لحل المسألة الكردية بين الحزبين ، وهما يتحملان امام جماهيرهما وامام الشعب كله مسؤولية تنفيذ البيان وصيانته . كما ان اقامة علاقات تعاون وثيقة بين الحزبين تعتبر خطوة مهمة جدا على طريق اقامة الجبهة الوطنية في البلاد .. هذه الجبهة التي يؤمن بها حـــزب البعث العربي الأشتراكي ايمانا عميقا ويعمل بدأب لأقامتها

.. والتي ينادي بها ، ايضا ، الحـــزب الديمقراطي الكردستاني .

ولكن .. ماذا يعني التحالف بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني ؟ .. وماهي المقاييس الأساسية التي تحكمه ؟ وما هي حدوده ؟ وما هو دوره في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ؟ ..

هذه التساؤلات طرحت ونوقشت اثناء الحوار الـــذي جرى بين الحزبين قبل اعلان بيان آذار ، ولكننا ، نعترف ، انها لم تدرس دراسة متقنة ، كما لم يتم التوصل الى اتفاق محدد بشأنها ، وقد لعبت اجواء الحماسة التي احاطت بالحوار دورها في عدم التوصل الى اتفاق محدد بصدد هذه المســـائل ، واعتبر ان ســـيادة روح الثقـــة والعمل المشـــترك وفق ارادة الحـــل الســـلمي والديمقراطي همـــا الكفيلان بتوضيحها وتحديدها ، هي ومسائل اخرى كثيرة .. ولكن الذي جرى خلال اكثر من سنتين ونصف كان ، في الواقع ، بعيدا عن ذلك تماما . فالعلاقة بين الحزبين ، والتي سميت « تحالفا » مرت بأطوار مختلفة . فلقد كان هناك ، في بعض الاحيان ، تعاون مفيد ومثمر ، ولكن كانت هناك ـ في احيان كثيرة ـ خلافات بلغ البعض منها درجة كبيرة من الحدة . وضعفت الثقة بين الحزبين الى الحد الذي بات مفروضا عليهما ، من أجل مصلحتهما ومصلحة الوطن ، وضع أسس ومقاييـــس واضحة للعلاقة بينهما ، **فلا يجوز لنا ، ونحن نتحمـــل مسؤوليات وطنية خطيرة ان نخدع انفسنا ونخدع الشعب بالسكوت عن حقائق قائمة وبتغطيتها بعبارات لم يعد لها ، على صعيد الواقع ، اي مدلول .**

وبالنسبة لنا هناك مسائل أساسية كانت واضحة فـــي نظرنا حول طبيعة العلاقة بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني ، وقد شرحناها للاخوة

في الديمقراطي الكردستاني مرارا ، وهي ما تزال ، في نظرنا ، قائمة حتى الوقت الحاضر ..

وهذه المسائل هي :

١ ـ ان حزب البعث العربي الاشتراكي حزب سياسي كبقية الاحزاب من ناحية .. ولكنه ـ من الناحية الاخرى ـ الحزب الذي يقود السلطة السياسية في البلاد .

ومن طبيعة الامور ان الحزب الذي يقود السلطة السياسية في اي بلد من البلدان لا تنحصر مسؤولياته واختصاصاته وعلاقاته في حدود شؤونه الحزبية الخاصة وجماهيره ومؤيديه ، وانما تتعدى ذلك الى مستوى الوطن كله . وبمعنى آخر ، ان الحزب الذي يقود السلطة السياسية يكون مسؤولا ، بشكل او بآخر ، عن كل مواطن بصرف النظر عن انتمائه القومي او المذهبي او الطبقي او السياسي ، كما يكون مسؤولا عن جميع القضايا الوطنية ... وهذا ما يجري في كل بلدان العالم بصرف النظر عن طبيعة انظمتها .

٢ ـ وبناء على النقطة الاولى فان حزب البعث العربي الاشتراكي ـ بصفته الحزب الذي يقود السلطة السياسية في البلاد ، ومع تمسكه بالتحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وتقديره لدور هذا الحزب ومكانته بين الاكراد ـ **لايستطيع ، بحكم مسؤولياته الوطنية ، ان يسلم بالسلطة المطلقة للحزب الديمقراطي الكردستاني على المواطنين الاكراد من الناحيةالفكرية ، او السياسية ، او التنظيمية او غير ذلك من السلطات .** ان مدى تمثيل الحزب الديمقراطي الكردستاني للشعب الكردي تحدده الارادة الحرة للجماهير الكردية ، والتي يمكن التعبير عنها باشكال شتى معروفة .

٣ ـ **والى جانب ذلك فان السلطة التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي ملزمة ، بحكم مسؤولياتها الوطنية ، بتقديم الحماية والرعاية القانونيتين الى اي**

مواطن كردي ، بصرف النظر عن طبيعة علاقته بالحزب الديمقراطي الكردستاني • ان الخلافات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الحركة الكردية من جهة ، وافراد وجماعات كردية من جهة أخرى ،مسألة تهم الجهتين المعنيتين ، عندما تكون في اطار سلمي وقانوني فحسب ، ولكن السلطة مسؤولة مباشرة عن التدخل في اي خلاف يتخذ طابع الصدام المسلح وتعكير الأمن وخرق القوانين ، وملزمة بحسمه وفقا للقوانين والأعراف المرعية • وان التحالف بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني وبيان آذار لايلزمان السلطة بالانحياز الى جانب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الحركة الكردية في خلافات وصراعات من هذا النوع • ان التحالف وبيان آذار يلزمان حزب البعث العربي الاشتراكي والسلطة الثورية بحماية البيان والمنجزات التحررية والتقدمية والسيادة الوطنية والقوانين المرعية من اي تآمر او خرق او اساءة ، سواء قام بها عرب او اكراد • وهذه المسؤولية يأخذها على عاتقه الحزب والسلطة بشكل مباشر ، او بالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وبقية الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية وفقا لطبيعة وظروف كل مسألة ، ووفقا لاختصاصات اجهزة السلطة التي تحددها القوانين والأعراف •

وللسلطة ـ بحكم مسؤولياتها ، وبحكم طبيعة وظائف اجهزتها المختلفة ـ الحق في التعامل مع أي مواطن ، بصرف النظر عن انتمائه القومي او السياسي او الطبقي او المذهبي • ولا يشكل هذا الحق خرقا لأسس التحالف او التعاون مع أي حزب سياسي في البلاد ، مهما كانت أهمية ذلك الحزب ودرجة التحالف او التعاون معه •

وبالطبع ان هناك اسسا واعرافا تحدد مثل هذه الأشياء • فاذا كان من الطبيعي التشاور بين الحزبين عند تعيين وزير او محافظ ، فليس من الطبيعي والضروري

ـ دائما ـ ان يكون هناك تشاور عند تعيين مدير ناحية ، او ملاحظ ، او مهندس ، او شرطي او معين · ولو انجرفت الاحزاب السياسية في البلاد الى هذا الحد لتحولت الى دواوين توظيف ، بدلا من ان تكون طليعة للجماهير وموجهة لها في نضالها التحرري والتقدمي والديمقراطي ·

وقد تنبه بيان اذار الى ذلك حيث جاء في المادة الرابعة منه « يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية من الاكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية اذا ما توفر العدد المطلوب منهم ، ويتم تعيين المسؤولين الاساسيين ·· محافظ ، قائمقام ·· مدير شرطة ·· مدير أمن وما شابه ذلك ، ويباشر فورا بتطوير اجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان ، بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة » ·

٤ ـ وفي اعتقادنا ان التحالف بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني لا يجوز ان يحول اطلاقا دون قيام علاقات صداقة وتعاون بين حزب البعث العربي الاشتراكي واي مواطن كردي ، او اية فئة او مجموعة من الشعب الكردي ، كما لا يجوز ان يحول ـ اطلاقا ـ دون قيام علاقات صداقة وتعاون بين الحزب الديمقراطي الكردستاني واي مواطن عربي ، او اية فئة او مجموعة من الشعب العربي · وهذه مسألة تحتمها طبيعة وحدة الشعب ووحدة الوطن والعلاقات التأريخية العريقة بين العرب والاكراد ، كما تحتمها مصالحهما واهدافهما المشتركة ·

غير ان الشرط الاساس في مثل هذه العلاقات ، والذي تفرضه طبيعة علاقات التحالف بين الحزبين وايمانهما المشترك بالحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية هو ان لا تتخذ هذه العلاقات اشكالا عدائية ضد الطرف الاخر، وان تتم مع الشخصيات والفئات الوطنية·

واذا عدنا الى الواقع وجدنا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني كانت له - قبل بيان اذار وبعده - علاقات مع احزاب وفئات وشخصيات عربية عديدة ..

وكما تعتبر علاقات الحزب الديمقراطي الكردستاني بالاحزاب والفئات والشخصيات العربية طبيعية اذا كانت لا تتخذ طابعا عدائيا ضد حزب البعث العربي الاشتراكي ،فان العلاقات بين حزب البعث العربي الاشتراكي والاحزاب والفئات والشخصيات الكردية تكون طبيعية ايضا اذا كانت لا تتخذ طابعا عدائيا ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني .

٥ - يبدو ان الظروف التي اعلن فيها بيان الحادي عشر من آذار ، وعبارة «التحالف» التي استخدمت للتعبير عن العلاقة بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني قدخلقت التباسا ظهر فيما بعد انه خطير - فعندما اعلن بيان الحادي عشر من آذار كان حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الذي يتحمل مسؤولية السلطة السياسية منفردا ، وكانت مسالة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ما تزال مطروحة للنقاش والحوار ، وتكتنف طريقها الصعوبات والعراقيل . وبعد اعلان البيان اشترك في السلطة السياسية ممثلون عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وبقي هذا الوضع حتى ايار ١٩٧٢ عندما اشترك في السلطة السياسية ممثلون للحزب الشيوعي العراقي وشخصيتان قوميتان . وخلال هذه الفترة وقع كثيرون - وبخاصة في اوساط الحزب الديمقراطي الكردستاني - في خطا كبير ، عندما تصوروا ان هذا الوضع وصيغة « التحالف » يعنيان «قسمة» السلطة بين الحزبين ، بحيث يكون حزب البعث العربي الاشتراكي « قيما » على العرب ، والحزب الديمقراطي الكردستاني « قيما » على الاكراد .

وعلى اساس هذا الخطأ بنيت في الواقع تصرفات كثيرة

تتناقض مع جوهر التحالف بين الحزبين الذي يعني الوفاق الوطني ولا يعني قطعا « القسمة » في المغانم ·

وبالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي ، وحتى قبل مشاركة الاحزاب والقوى الوطنية والقومية الاخرى في السلطة ، فانه ـ على الرغم من تبوئه مركز الحزب القائد ، وما يعنيه هذا من تبوء مواقع خاصة في السلطة وفي المجتمع ـ كان وما يزال وسيبقى ضد سياسة الانعزال والانغلاق والتفرد · وعلى الرغم من مركزه القيادي فانه لا يمكن ـ بأي حال من الاحوال ـ ان يحتكر التمثيل الشعبي والوظائف العامة والمسؤوليات · فلم يكن ـ ولن يكون في يوم ما ـ كل الموظفين بعثيين · حتى المناصب العليا ليست حكرا على البعثيين · ولن تجري حسابات احتلال الموقع الوظيفي والعلاقة مع المواطنين على هذا الاساس · وقبل بيان آذار وبعده ، وقبل مشاركة الشيوعيين والقوميين وبعدها كان هناك وما يزال وسيكون وزراء ووكلاء وزارات ومدراء عامون ورؤساء مؤسسات وقادة في الجيش والشرطة والادارة وسفراء من غير البعثيين ممن يشغلون هذه الوظائف الهامة وسواها ·

ان الحزب اذا كان طليعيا حقا فان عليه ان يحذر اشد الحذر من نزعة الاحتكار ·

وما ينطبق على حزب البعث العربي الاشتراكي الذي قاد الثورة ويقود السلطة السياسية في البلاد يفترض ان ينطبق ايضا على الحزب الديمقراطي الكردستاني مهما بلغ دوره وتأثيره بين الاكراد ·

وبالاضافة الى هذه المبادىء والمقاييس الاساسية التي يجب الحرص عليها في كل حين ، فان هناك حقيقة وجود أحزاب وقوى وعناصر وطنية وقومية عربية وكردية لا تنتمي الى حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني ·

وهذه الاحزاب والقوى والعناصر لها حقوقها الوطنية··

وقد أقر ذلك ميثاق العمل الوطني ووضع أسس التعاون فيما بينها · فكما ان المواطنين من العرب والتركمان والسريان وغيرهم ليسوا جميعا بعثيين فأن المواطنين الاكراد ، ايضا ، ليسوا جميعا من منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني · وكما ان حزب البعث العربي الاشتراكي لا يفرض على الناس الانتماء اليه وتأييده ولا يجعل من مسألة تأييده او الانتماء اليه مسألة تقرر مصير الناس ووجودهم في الوطن فأن على الحزب الديمقراطي الكردستاني ان يطبق نفس السياسة ، وان لا يجعل من مسألة الانتماء اليه والتطابق معه في النظرة والسياسة مسألة تقرر مصير المواطن الكردي في المناطق التي تقطنها كثرة كردية ·

وكما ذكرنا بالنسبة للوظائف العامة ، فأن ما يطبقه حزب البعث العربي الاشتراكي وما ينطبق عليه يجب ان يطبقه الحزب الديمقراطي الكردستاني وينطبق عليه ايضا ·· فليس من الضروري أن يكون كل من يعين وزيرا او سفيرا او وكيل وزارة الخ ·· من الاكراد من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني · فهناك الشيوعيون والعناصر المستقلة والكفاءات الكردية الوطنية العالية ·· وهي ملك للوطن بأجمعه ، ولا يجوز ـ ابدا ـ التفريط بها أو حرمانها من المشاركة في كل المسؤوليات ·

والى جانب ذلك هناك مسألة التمثيل ، سواء في المؤسسات التشريعية والتنفيذية ، أو في المنظمات الشعبية وغيرها ·· وقد ضمن بيان آذار المشاركة العادلة للأكراد ـ وفقا لنسبتهم الى سكان العراق ـ في جميع هذه المؤسسات ·

وكما ان حزب البعث العربي الاشتراكي لا يحتكر لنفسه التمثيل فيها ، فأن الحزب الديمقراطي الكردستاني يجب ان لايحتكر لنفسه تمثيل الاكراد فيها أيضا ·

هذه نقاط اساسية في نظرتنا الى مسالة العلاقة بين حزبنا والحزب الديمقراطي الكردستاني ٠٠ واننـــا بعد ان عرضناها ـ بكل صراحة ووضوح ـ نود ان نؤكد مسالتين : ٠٠ الاولى هي اننا اذا كنا قد اخطانا ، في الماضي ، في تطبيق اي من هذه المقاييس فاننا على استعداد كـــامل للاعتراف بالخطا ٠٠ وعلى استعداد كامل ، ايضا لاصلاح الخطا ٠٠ والثانية هي اننا على استعداد لسماع اي راى راجح وصائب في هذا الشان ، يكون دافعه الايمـــان بالوحدة الوطنية وترسيخ بيان آذار والحل الســـلمي والديمقراطي للمسالة الكردية ، وتعزيز مواقع الثـــورة ومكتسباتها التحررية والديمقراطية والتقدمية ٠٠ واننا نامل ، من صميم قلوبنا ، ان يحذو الاخوة في الحـــزب الديمقراطي الكردستاني في ذلك حذونا ٠

١٩ ـ ت١ ـ ١٩٧٢

مكتبة النامه‌ى كتيب

هەوالنامەی کتێب

٤

كيف عالجت «التآخي» مسألة الحوار؟!..

هدى النعيمي كتيب

هەوالنامەی کتێب

لا يختلف اثنان في بلادنا في ان المسالة الكردية هي من المسائل البالغة التعقيد ، وان العمل في سبيل حلها سلميا وديمقراطيا تكتنفه صعوبات وعراقيل شتى ، وتاثيرات داخلية وخارجية كثيرة ، واجتهادات متباينة واحيانا متناقضة . كما لا يختلف اثنان ، في أن البحث عن الحقائق في الملابسات والظروف الرئيسية والفرعية التي تحيط بهذه المسالة ليس بالامر السهل ابدا . وهذا ما سبق ان قلناه اكثر من مرة ، وفي كل مناسبة تحدثنا فيها . عنهذه المسالة وعن بيانآذار .وهذا ما لمسه كل الذين كانوا على صلة مباشرة أو غير مباشرة بها .

غير ان هذه الحقيقة الواضحة والملموسة لا تعني ، اطلاقا ، عدم وجود نقاط اساسية واضحة ، ومقاييس جوهرية بينة يمكن بواسطتها استكشاف الطريق الصحيح ، والوصول الى احكام عادلة واستنتاجات صائبة . واذا ما نحن ركزنا الاهتمام ، دائما ، على النقاط الاساسية واعتمدنا المقاييس الجوهرية ، فان امكانات واسعة للفهم والتفاهم والحل ستنفتح امامنا ، وتصبح الجوانب الاخرى ، على رغم ما فيها من عقد وما

تثيره من خلافات ومتاعب ، ثانوية وممكنة الحل في مجرى العمل المشترك بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني ، وفي اطار العمل من خلال الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ومن خلال مسيرة البناء الديمقراطي والتقدم الاجتماعي في جميع انحاء البلاد ·

عندما بدأنا نشر سلسلة مقالاتنا المعنونة « لكي يصان السلام وتتعزز الوحدة الوطنية » ، **استهدفنا بالدرجة الاولى ، التأكيد على النقاط الاساسية والمقاييس الجوهرية التي اشرنا الى اهميتها** · ولم نكن قد انتهينا مما كنا نريد قوله عندما بدأت الزميلة « التآخي » نشر مقالاتها فارتأينا الانتظار الى ان تقول الزميلة ما تريد قوله فنعود الى استكمال وجهة نظرنا والى مناقشة ما تكون « التآخي » قد قالته في هذا الصدد ايضا ·

في المقالات الثلاث التي نشرناها في ١٧ و ١٨ و ١٩ تشرين الاول ، سعينا الى تأكيد النقاط التالية :

١ ـ ان الحوار امام الجماهير يفيد في ازالة البلبلة وتوضيح الحقائق ، على ان يكون هذا الحوار نابعا **من الحرص على الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية ، ومن الرغبة الاصيلة في حل جميع المشاكل** بروح الاخوة النابعة من الايمان العميق بالوحدة الوطنية وعلى ان لا يحيد اي حديث مهما بلغت درجة صراحته واتساعه ، لا بالشكل ولا بالمضمون ، عن الاسس الجوهرية التالية :

أ ـ الايمان المطلق بالحقوق المشروعة للشعب الكردي في اطار الجمهورية العراقية وبالاخوة العربية الكردية ·

ب ـ الايمان المطلق ببيان آذار نصا وروحا والتمسك به مهما كانت الظروف والأحوال ·

جـ ـ الحرص الشديد على قيام اقصى درجات

التفهم والتعاون بين حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الكردستاني سواء في اطار العلاقات الثنائية او في اطار العمل الجبهوي المشترك الذي دعا اليه وحدد اسسه ميثاق العمل الوطني ·

٢ ـ تحديد مضمون بيان آذار والتأكيد على انه ينطوي على مسألتين اساسيتين ، ترتبط الواحدة منهما بالاخرى بشكل وثيق ، وهما :

ا ـ ضمان الحقوق القومية المشروعة للاكراد ·

ب ـ ترسيخ وحدة العراق ·· اي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة ·

وقلنا ان المقياس الأساس للبحث فيما تم ومالم يتم تطبيقه من بيان آذار خلال المرحلة السابقة ، وفيما يجب ان يتم اليوم او غدا هو المقارنة الموضوعية والنزيهة بين ماتنجزه سلطة الثورة من التزامات من ناحية ، وماتنجزه قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني من التزامات من ناحية اخرى · فهذا هو المقياس الموضوعي العادل في رأينا ·· لانه نابع من طبيعة بيان آذار نفسه ومن طبيعة الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية ، الذي هو مسؤولية الجميع ·

٣ ـ اما النقطة الثالثة التي طرحناها ، فهي ضرورة وضع اسس ومقاييس واضحة للعلاقة بين حزب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني واعطينا رأينا في ذلك في خمس نقاط ثم قلنا في ختام الحلقة الثالثة من مقالاتنا : « هذه نقاط أساسية في نظرتنا الى مسألة العلاقة بين حزبنا والحزب الديمقراطي الكردستاني، واننا بعد ان عرضناها ، بكل صراحة ووضوح ، نود ان نؤكد مسألتين : الأولى هي اننا اذا كنا قد اخطأنا ، في الماضي ، في تطبيق اي من هذه المقاييس ، فاننا على

استعداد كامل للاعتراف بالخطأ ، وعلى استعداد كامل ايضا ، لأصلاح الخطأ · والثانية ، هي اننا على استعداد لسماع اي راي راجح وصائب في هذا الشان يكون دافعه الايمان بالوحدة الوطنية وترسيخ بيان آذار ، والحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية وتعزيز مواقع الثورة ومكتسباتها التحررية والديمقراطية والتقدمية ·· واننا نامل ، من صميم قلوبنا ان يحذو الأخوة في الحزب الديمقراطي الكردستاني في ذلك ، حذونا » ·

هذا ما اردنا تاكيده فيما نشرناه من مقالات ، وكنا نامل ، حقا ، ان تسلك الزميلة «الناخي» مسلكا جديدا في معالجة القضايا المطروحة ·· ولكننا وجدنا ان الزميلة قد نحت في مقالاتها الاخيرة ، ذات المنحى التقليدي الذي عرفناه وعرفه جميع الناس ·

واذا استثنينا الحلقة الأخيرة من مقالات «الناخي» التي نشرت بعنوان « في سبيل السلم والوحدة الوطنية ·· في سبيل تطبيق اتفاقية آذار » ، فان تلك المقالات قد تميزت عموما بما يلي :

١ ـ التهرب من بحث التزامات قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني بموجب بيان آذار او الدوران حولها او التقليل من اهميتها · وعندما تطرقت الزميلة «الناخي» الى هذه الناحية ، حصرتها في « اعادة الأدارات المحلية الى المناطق التي خلت منها ، واعادة فتح مخافر الشرطة التي اغلقت في سنوات القتال ، والتحاق افراد البيش مركة السابقين بوحدات حرس الحدود وتسليم الاذاعة وبعض الاسلحة الثقيلة الى السلطة » ·

ومع ان هذه الأمثلة قليلة ، اصلا ، ولاتتناسب اطلاقا مع

ما يترتب على قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني من التزامات بموجب بيان آذار وعبر اكثر من سنتين ونصف ، وقياسا الى مانفذته سلطة الثورة من التزامات ٠٠ فان الزميلة «التآخي» تعرف قبل غيرها ان هذه الخطوات على قلتها ، كانت منذ البداية ، وما تزال حتى الآن ، خالية من اي مضمون ٠ وهذا ماسبق ان تطرقنا اليه في مقالات سابقة ، وما سنعود اليه في الوقت المناسب ٠ فالبيش مركة الذين التحقوا بأفواج حرس الحدود لم يمارسوا منذ اليوم الأول لألتحاقهم ، وحتى هذا اليوم ، اية مهمة من مهمات حرس الحدود٠ **بل انهم استفادوا من الغطاء « الرسمي » لوضعهم الجديد في ارتكاب الكثير من الممارسات خارج نطاق سيادة القانون** ولم يكن هذا الوضع قائما في الأوقات التي تلبدت فيها غيوم السلبيات في العلاقة بين الحزبين فحسب ، وانما كان قائما حتى في الفترة التي وصفتها «التآخي» **بانها كانت نموذجا للعلاقة الطيبة والتعاون المثمر** ٠

اما الأدارات المحلية التي أعيدت الى المناطق التي خلت منها ومخافر الشرطة التي أعيد فتحها ، فان الأخوة في الديمقراطي الكردستاني وجميع المطلعين على الاوضاع في المنطقة الشمالية يعرفون بأنها **لا تمارس ، في المناطق التي يتواجد فيها مسلحو الحركة الكردية ، اية سلطة من سلطات الدولة الأعتيادية** ، وليس في الوقت الراهن فحسب ، وانما منذ اليوم الأول لأعادتها ٠

اما مسالة الأذاعة والأسلحة ، فاننا سنعود اليها في مناسبة أخرى ٠

٢ ـ اتباع نهج تبريري للتنصل من مسالة تادية التزامات قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني بموجب بيان آذار خلال هذه المدة الطويلة التي انقضت على اعلانه ، والقاء

مسؤوليه ذلك على السلطة وحزب البعث العربي الاشتراكي وعلى «الظروف» و «الاجواء» و «الملابسات» وغير ذلك من التعابير · وتصوير الاخطاء التي ارتكبتها قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني وبعضها اساسي جدا وخطير جدا بانها « ردود افعال » لممارسات اجهزة السلطة الخاطئة ·

ان هذا النهج يمثل خطا سياسيا كبيرا من ناحية ، كما انه من الناحية الاخرى ، يتنافى مع مضمون بيان آذار ومنطق الوحدة الوطنية والشعور بالمسؤولية ازاء الوطن ومصالحه وقضاياه الاساسية · ان التصرفات والمواقف يمكن ان تحكمها ، احيانا ، ردود الافعال · ولكن ردود الافعال لا يمكن ان تحكم ، دائما تصرفات ومواقف الاحزاب والحركات السياسية ذات النهج المبدئي والستراتيجي المحدد ·

ومن ناحية اخرى ، فان هذا النهج ينقل مسالة الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية من منزلة الالتزام الوطني من جانب جميع الاطراف الوطنية المعنية ، الى منزلة مطاليب تنادي بها قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني ، وتلبيها السلطة ·· وهذا ما يتنافى ايضا مع الدور الذي يريد الحزب الديمقراطي الكردستاني ان يكون له على صعيد المنطقة الشمالية وعلى صعيد العراق ·

٣ ـ حفلت مقالات الزميلة «التاخي» بانواع مختلفة من الهجوم والانتقادات على حزب البعث العربي الاشتراكي وسياسته وطريقة ممارسته للسلطة وعلاقته مع الجماهير الخ ···

ولنا على ذلك بعض الملاحظات الاولية ، على ان نتناول هذه المسائل بالتفصيل فيما بعد :

١ ـ ان حزب البعث العربي الاشتراكي ·· حزب ديمقراطي ثوري لذلك فانه لا يخشى الانتقاد ··

بل انه يمارسه على نفسه قبل ان يمارسه الآخرون عليه ٠ ويعرف المواطنون كم من المرات تحدث قادة الحزب ، علنا ، عن الاخطاء وطالبوا بتصحيحها كما ان الذين يطلعون على التثقيف الداخلي في حزبنا ، ومنهم قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الذين تصلهم نشرياتنا الداخلية باستمرار ، يعرفون كم نبذل من الجهد لتنقية مسيرة الحزب والثورة من الشوائب والاخطاء ٠

ب ـ ان حزب البعث العربي الاشتراكي لم يرث السلطة من احد ولم يبق في السلطة اكثر من اربع سنوات بدون مبرر ، فلقد جاء الحزب الى السلطة عبر عمل سياسي وايديولوجي ثوري طويل في صفوف الجماهير ولمدة تقرب من عشرين عاما ، وعبر ثورة مسلحة ٠ وخلال ما يزيد على الاربع سنوات حقق الحزب من المنجزات التحررية والديمقراطية والتقدمية ، ما يستطيع ان يفخر به وما يجعله واثقا من نفسه ، ومن قيادته للبلاد ومن دوره الطليعي في صفوف الجماهير والحركة الوطنية بحيث لا يخشى من النقد ٠

ج ـ لقد اعتدنا دائما على ان الاخوة في الديمقراطي الكردستاني يلجأون الى الانتقادات الشديدة ضد حزب البعث العربي الاشتراكي ، وسلطة الثورة كلما طولبوا بتأدية التزاماتهم بموجب بيان آذار ، والتزاماتهم الوطنية عامة ٠٠ وتصل هذه الانتقادات ، في بعض الاحيان ، وكما حصل في بعض فقرات مقالات الزميلة «التآخي» الاخيرة ، حد الاستفزاز ٠ وعلى اية حال فاننا نرى ان هذا ليس هو الطريق الصائب للوصول الى الحقيقة ولتأدية كل طرف لالتزاماته ٠ اما مسالة الاستفزاز ، فاننا نطمئن الزميلة «التآخي» الى اننا لن نستفز ابدا وسنحافظ على نهجنا الموضوعي في معالجة المسائل الخاصة بالحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية ، انطلاقا من شعورنا العميق بمسؤولياتنا تجاه الوطن وتجاه هذه القضية بالذات ، وانسجاما مع مبادئنا ومع النهج الذي سارت عليه الثورة

في تحقيق الاهداف التحررية والديمقراطية والتقدمية للجماهير ·

لقد تناولت الزميلة «التاخي» في مقالاتها الخمس الاخيرة مسائل عدة · سنتناولها في الوقت المناسب ولكنها اشارت وبخاصة في مقالتها الثانية المنشورة في ٢٤ـ١٠ـ١٩٧٢ الى « ان النقطتين الجوهريتين الاساسيتين هما تحديد المنطقة الكردية ، وتطبيق الحكم الذاتي ، ومشاركة القومية الكردية في السلطة » ·

ونزولا عند رغبة الاخوة في الديمقراطي الكردستاني ، فاننا سنتناول كلا من هاتين النقطتين بالبحث والتحليل ·

٢٩ ـ ت١ ـ ١٩٧٢

هەوالنامەی کتێب

**

٥

تحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي

هوالنيلى كتب

هەوالنامەی کتێب

من المسائل الأساسية في بيان آذار والحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية .. **مسألة تحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي .**

لقد أقر حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة ، حق الشعب الكردي في التمتع بالحكم الذاتي في اطار الجمهورية العراقية ، وفي اطار وحدة النظام السياسي والسيادة الوطنية ووحدة مصالح وآمال الشعبين العربي والكردي . وقد تم تثبيت ذلك في بيان آذار من دون ان يحدد البيان المنطقة الجغرافية التي يقوم عليها الحكم الذاتي . **غير ان البيان تضمن أسسا واضحة في هذا السبيل** حيث جاء في المادة الرابعة عشرة منه ما يلي :

« اتخاذ الأجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الأدارية التي تقطنها كثرة كردية وفق الأحصاءات الرسمية التي سوف تجرى ، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الأدارية ، وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها

لجعل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي ، والى ان تتحقق هذه الوحدة الادارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية ، ..

ويتضح من هذه الفقرة في بيان آذار الذي ايده الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتبره اساسا صالحا لحل المسالة الكردية ، **ان الطريق الى تحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي يمر عبر « توحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كردية وفق** الاحصاءات التي ستجري ، اما بالنسبة لمسالة الاحصاء فاننا نود أن نوضح ما نراه من حقائق ..

في اثناء المحادثات التي سبقت بيان آذار قال ممثلو الحزب الديمقراطي الكردستاني **انهم لا يعترفون بشرعية الاحصاء الذي جرى في عام ١٩٦٥** تحت ظل العهد العارفي الدكتاتوري لاعتقادهم بانه كان موجها توجيها عنصريا. وقد اتفقنا معهم على عدم اعتماد ذلك الاحصاء كاساس في تحديد المناطق التي تسكنها كثرة كردية **واقترحنا ان يكون احصاء عام ١٩٥٧ هو الاساس في الاحصاء** الجديد الذي يجري بعد اعلان البيان . ومعنى ذلك **اجراء احصاء جديد للسكان في المناطق التي ليس هناك اتفاق على كونها مناطق تقطنها كثرة كردية ، على ان لا يعترف باي تواجد سكاني نشا في اي من المناطق المذكورة بعد احصاء عام ١٩٥٧.**

وبعد اعلان البيان وفي اثناء العمل الجاري لتطبيقه بحثت مسالة المباشرة في اتخاذ الاجراءات العملية لتحديد المناطق التي تقطنها كثرة كردية وقد اجتمع السيد مرتضى سعيد عبد الباقي بصفته رئيسا للجنة السلام المكلفة بتنفيذ البيان ، بالسيد مصطفى البارزاني وعند البحث في مسالة الاحصاء ، قال السيد البارزاني للسيد

عبدالباقي ، بانه (اي البارزاني) ليس مستعدا للاعتراف بنتائج الاحصاء اذا كانت تشير الى ان المناطق التي يعتبرها هو كردية ليست كذلك وفقا للاحصاء ·

وقال بالحرف الواحد : « ان كركوك هي جزء من « كردستان » واذا ظهر في الاحصاء ان اكثرية سكانها ليسوا من الاكراد ، فانا لن اعترف بذلك · انني لن اتحمل امام الاكراد مسؤولية التخلي عن كركوك وربما يتم ذلك بعدي » !!··

ولما كان هذا هو الموقف ، فان الاحصاء لم يعد له اي معنى ·· وكانت المباشرة به تعني العودة الى الاقتتال·· لذلك ارتأى مجلس قيادة الثورة ، تأجيله الى وقت آخر ، وقد أيد السيد البارزاني التأجيل ·

ومرة اخرى ·· وفي اثناء المحادثات الحالية التي تجري بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني ، فاننا تقدمنا بالمقترح التالي ، لحل هذه المسألة : « نظرا للعقبات التي تقف بوجه عملية الاحصاء وللرغبة في التعجيل بمنح المنطقة التي يقطنها الاكراد الحكم الذاتي ، فنحن نرى اعادة التقسيم الاداري على ضوء الواقع القومي بحيث يتم :

1 ـ استحداث وحدات ادارية قومية في المناطق التي يقطنها الاكراد ·

ب ـ ربط الوحدات الادارية التي يسكنها الاكراد فقط (محافظات ـ اقضية ـ نواحي) ببعضها ، وجعلها منطقة ادارية واحدة ، وتعتبر هذه المنطقة هي المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي ·

ج ـ وبالنسبة للمواطنين الاكراد الذين يقطنون في المناطق المختلطة خارج منطقة الحكم الذاتي فتضمن حقوقهم الثقافية والادارية ضمن الوحدات الادارية التي يقطنونها مثلما تضمن حقوق جميع الانتماءات القومية في هذه الوحدات ··

هذا هو موقفنا من مسألة تحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي وهو موقف ينبع من الاسس التالية :

١ـ الايمان بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ٠

٢ـ توفير المستلزمات المطاوبة لممارسة هذه الحقوق ٠٠

٣ـ الانطلاق من ان ممارسة هذه الحقوق تتم في اطار الوطن الواحد الذي هو العراق ٠

ولكننا نقولها بصراحة اننا لا نشعر بان الاخوة في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ينظرون الى المسالة من نفس هذه المنطلقات وليس هذا هاجسا ، بل هو نتيجة لممارسات عملية كثيرة ولاوضاع قائمة كما تدل عليه ايضا المنشورات الداخلية للحزب الديمقراطي الكردستاني ٠ وهذه ناحية خطيرة جدا ، لان التثقيف الداخلي يعبر عن آراء ومواقف الاحزاب اكثر بكثير مما تعبر وسائل النشر العلنية والتي قد تحكمها ظروف واعتبارات كثيرة تحول دون الكشف عن كل المواقف الدفينة ٠

ولكي نوضح راينا في هذه المسالة اكثر ، فاننا نورد للقارىء هذا النص من مقالة تحت عنوان « ماهو الحكم الذاتي » نشرت في مجلة الكادر وهي المجلة النظرية الداخلية للحزب الديمقراطي الكردستاني العدد (١٤ـ١٥) الشهر تموز ـ آب ، السنة الرابعة ١٩٧٢ ٠ جاء في المقالة المذكورة : « ان تحقيق الحكم الذاتي ووضعه موضع التنفيذ هو الهدف المركزي لحزبنا الديمقراطي الكردستاني والحركة التحررية لشعبنا الكردي في هذه المرحلة ٠ وقد حددت اتفاقية آذار بعض الاجراءات والخطوات لرسم معالم الطريق وصولا الى الحكم الذاتي ، الا انه لم يحدد محتواه ولا المبادىء العامة التي ينبغي الاسترشاد بها في هذا المجال ٠ »

وفي نفس المقالة ترد العبارة التالية : « والحكم الذاتي ليس بديلا لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره ، ولكن الواقع الموضوعي لتطور الحركة التحررية الكردية والظروف والملابسات المحيطة بها تستلزم رفع شعار الحكم الذاتي لتعزيز النضال المشترك ضد اعداء القوميتين » ٠

ما الذي نفهمه من هذه الاقوال ؟!٠٠

لا نعتقد ان المرء يحتاج الى تحليل عميق وبحث طويل لينتهي الى الاستنتاجات التي تدل عليها هذه الاقوال صراحة ٠٠ « الحكم الذاتي هدف مركزي في هذه المرحلة » و « الحكم الذاتي ليس بديلا عن حق تقرير المصير » و « الواقع الموضوعي والظروف والملابسات المحيطة تستلزم رفع شعار الحكم الذاتي » ٠٠ هذه هي الافكار الرئيسية أما ما بعدها وما قبلها من عبارات والفاظ فهي أمور ثانوية لاتدل على شيء ثابت وعميق ٠

ونود ان نسأل الاخوة في الديمقراطي الكردستاني هذا السؤال : ماهو حق تقرير المصير في نظركم ؟!٠٠ كما هو معروف عن حق تقرير المصير فانه ينطوي على جانبين هما :

١ ـ الاتحاد الاختياري ٠

ب ـ الانفصال ٠٠

وكما نعتقد فان الحزب الديمقراطي الكردستاني بقبوله بيان آذار قد اصطف الى جانب الحق الاول وهو « الاتحاد الاختياري » وهذا في راينا ، ما تشعر به الجماهير الكردية ، فهل يعني القول بأن « الحكم الذاتي ليس بديلا لحق تقرير المصير » ان هذا الحق يتم على درجات اولها الحكم الذاتي كما يفهم المرء من عبارة « ان تحقيق الحكم الذاتي ووضعه موضع التنفيذ هو الهدف المركزي لحزبنا الديمقراطي الكردستاني والحركة التحررية لشعبنا الكردي في هذه المرحلة » وفي العبارة الاخرى ٠٠ « ان الواقع الموضوعي لتطور الحركة

التحررية الكردية والظروف والملابسات المحيطة بها تستلزم رفع شعار الحكم الذاتي لتعزيز النضال المشترك ضد أعداء القوميتين » ٠

ان هذه الاقوال التي تثقف بها قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني قواعد حزبها هي من ناحية ، اهم من كل ما تنشره « التآخي » من آراء بهذا الصدد لاسباب سبق بيانها ٠٠ وهي من ناحية اخرى ، تلقي الضوء على مجمل الاحداث والمواقف والآراء التي طرحت من قبل قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ بيان آذار وحتى اليوم ٠٠ وهي تلقي الضوء كذلك على منطلق هذه القيادة في النظرة الى بيان آذار وكيفية تطبيقه ٠٠ وكذلك نظرتها الى مسالة الالتزامات التي تترتب عليها هي لتنفيذ كافة بنوده واقامة اوضاع طبيعية في المنطقة الشمالية وفي كل انحاء العراق واقامة الحكم الذاتي وكل المؤسسات المحلية والوطنية اللازمة لذلك ٠ هذه المسائل التي سنعود اليها بالتفصيل في ما يتلو ٠

والى جانب ما ذكرناه ، فاننا نورد على سبيل المثال جزءا كبيرا من مقالة نشرت في العدد نفسه من مجلة « الكادر » بعنوان : « الاكراد وكردستان بين الامة العربية والبلاد العربية » ليطلع عليها القراء لما تلقيه من اضواء اخرى على نظرة قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الى هذه المسائل ٠٠ (١)

٣٠ ـ ت١ ـ ١٩٧٢

(١) انظر المقالة في باب الوثائق من هذا الكتاب ٠

٦

مشاركة القومية الكردية في السلطة

هەواڵەدەی کتێب

هەوالنامەی کتێب

ماهي النظرة الصحيحة الى مسالة مشاركة القومية الكردية في السلطة ؟!.

من حيث المبدأ .. ان حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة السابع عشر من تموز يؤمنان ايمانا مطلقا بحق الاكراد في المشاركة الكاملة والعادلة في السلطة .. وهذه المشاركة لا تقف بالنسبة للحـــزب والثورة عنـد حدود الايمان النظـــري ، بل تتعداها الى اليقين بأن تحقيقها مسالة تتعلق بصلب هوية الحزب والثورة ومسيرتهما . فحزب البعث العربي الاشتراكي ، لا يمكن ان يكون امينا لمبادئه واهدافه ، وبالتالي قادرا على تادية دوره الثوري والطليعي ، على الصعيدين القطري والقومي ، اذا هو لم يقر هذه المسالة ، واذا لم يعمل بكل ما يملك من جهـــد لتحقيقها .. كما ان ثورة السابع عشر من تموز لا يمكن ان تحقق أهدافها المرحلية والستراتيجية ، والتي عبرت عنها مؤتمرات حزب البعث العربي الاشتراكي ، القومية والقطرية ، وميثاق العمـل الوطني ، اذا هي لم تقر ولم تعمل بكل ما تملك من جهد لتحقيقها .

واذا كان الامر هكذا ، من الناحية المبدئية ، فما هي الاسس التي تحدد هذه المسالة ؟!..

في راينا ، ان مشاركة القومية الكردية في السلطة في العراق يجب ان تتم وفق الاسس التالية :

١ـ المشاركة في السلطة التشريعية ، وفقا لنسبة السكان الاكراد الى سكان العراق .

٢ـ المشاركة في السلطة التنفيذية بنفس النسبة .

٣ـ المساهمة في المنظمات الديمقراطية والاجتماعية ذات الصفة الوطنية والتمثيلية بنفس النسبة ، مع الحفاظ على وحدة الطبقات الكادحة ووحدة منطلقات التوجيه الثقافي بما يعزز الاتجاه الوطني والتقدمي والثوري ويعزز اواصر العلاقة بين الشعبين ووحدة مصيرهما .

هذا بالطبع ، بالاضافة الى سلطات الحكم الذاتي الذي تتشكل كل هيئاته من ابناء القومية القاطنين في منطقة الحكم الذاتي .

اما في اجهزة الدولة ومؤسساتها الاخرى ، فليس من الضروري ولا من الطبيعي ان تكون هناك نسب محددة في كل جهاز وفي كل مؤسسة . فليس من الضروري ان يكون خمس موظفي كل وزارة كبارا او صغارا من الاكراد .. فقد يكون عددهم اقل من ذلك او اكثر وفقا لاشتراطات وظروف لا علاقة لها بصلب مسالة مشاركة القومية الكردية في الحكم . فقد يكون وكيلان في وزارة واحدة كرديين او عربيين او من الاقليات القومية او واحد من هذه القومية وواحد من تلك .. هنا تبرز الكفاءة والاهلية والخدمة وغير ذلك من الاشتراطات .

ولا يشترط ، اذا كان لرئيس الجمهورية خمسة مستشارين ، ان يكون احدهم كرديا .. فقد يكون من بينهم كردي او اثنان او اكثر وقد لا يكون ، ولا يشترط ان يكون مكتب نائب رئيس الجمهورية الكردي مشكلا

كله من موظفين اكراد ٠٠ فقد يكون بينهم عرب وتركمان وسريان الخ ٠٠٠

وعندما يتشكل وفد اقتصادي لعقد اتفاقية ما مع دولة أجنبية لا يشترط أن يكون تأليفه وفقا للنسب القومية فهو يتحدد وفقا للاختصاصات ولطبيعة المهمة الموكلة اليه ٠

وحتى في الجيش واجهزة الامن التي يعتبرها الاخوة في الديمقراطي الكردستاني ، اداة السلطة الحقيقية (كما جاء في مقال التاخي الثالث ٠٠) فليس من الضروري والطبيعي ان يكون هناك توزيع في المسؤوليات بموجب نسب القوميات الى سكان العراق ٠ والا انتفت الحاجة الى المقاييس العلمية في احتلال المركز الوظيفي ، فليس شرطا ان يكون في هيئة اركان الجيش ضباط اكراد بنفس نسبة الاكراد الى سكان العراق ٠ فقد يكون عددهم اقل او اكثر من ذلك ٠ وليس شرطا ان تكون هناك نسبة محددة من الضباط الاكراد في هذه الفرقة او ذاك الصنف ٠ ان الجيش مؤسسة وطنية ذات طبيعة ومهمات خاصة ٠ وقد يكون احد الضباط الاكراد او التركمان من الاهلية بحيث ترى الدولة تعيينه رئيسا لاركان الجيش دون النظر الى انتسابه القومي ٠

وفي اعتقادنا ان البلدان متعددة القوميات تتبع نفس الاسس والمفاهيم التي اشرنا اليها ، فلا يشترط ان يكون وزير الدفاع في الاتحاد السوفييتي مثلا روسيا ، وان يكون له خمسة عشر نائبا كل يمثل احدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي او مائة نائب كل يمثل احدى القوميات المائة في هذا البلد ٠ ولا يشترط ذلك ايضا في اجهزة الامن والاقتصاد والثقافة ٠

وحتى في الجامعات الوطنية ، فليس من الصحيح اختيار الطلبة على اساس القوميات مع التأكيد على الاهتمام بمستوى تطور كل قومية وحاجتها الى

الاختصاصات . ولا نظن ان جامعة موسكو ، مثلا توزع مقاعدها على الطلبة الروس والاوكرانيين والاذربايجانيين وغيرهم على اساس نسبة قومياتهم الى السكان السوفيت. ان هذه المسائل تحل بروح الوحدة الوطنية والمصلحة الوطنية كما يمكن ايجاد الحلول لمشكلات ذات طبيعة خاصة في هذا الشان دون ان تكون مقيدة بحساب النسب .

ان النقطة الجوهرية في مشاركة القومية الكردية وغيرها في هذه الجوانب من اجهزة السلطة ليس احصاء النسب في كل جهاز او مؤسسة وملاحقة ذلك بأسلوب شكلي ، وانما هي الحرص على تامين المشاركة العادلة والكاملة والفعالة لكافة المواطنين في جميع شؤون البلاد ومرافقها دونما تمييز ، وبما يحقق الاهداف والمصالح الوطنية العليا ويؤمن المساواة بين جميع ابناء الوطن ، ويغني الحياة الوطنية بالانتاج والعطاء .

وقد عالج بيان اذار في مادته الثانية مسالة مشاركة الاكراد في الحكم حيث جاء :

« ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها .. كانت ، وما زالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها . فهي في الوقت الذي تقر فيه هذا المبدأ ، تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما اصاب اخواننا الكرد من حرمان في الماضي » .

وكما سبق ان قلنا ، فان مسالة مشاركة القومية الكردية في مختلف اجهزة السلطة ، تعتبر مسالة مبدئية في نظر حزب البعث العربي الاشتراكي . وقد عبر عن نظرته هذه بالممارسة قبل اعلان بيان اذار وبعده .

ومن المعروف ان الحزب كان ومايزال يحتضن في صفوفه اعدادا كبيرة من خيرة المناضلين من ابناء القوميات الاخرى . وان من بين هؤلاء من تبوا اعلى المراكز القيادية في الحزب . ولو كان الحزب ينتهج سياسة التمييز بين القوميات المتآخية في الوطن الواحد لما انتهج مثل هذا الخط عبر مسيرته التأريخية الطويلة .

وبعد ثورة السابع عشر من تموز وقبل بيان آذار اعتمد الحزب مقاييس الوطنية والكفاءة والنزاهة في اختيار الاشخاص لشغل المناصب الحكومية ، واختير مواطنون لشغل مناصب وزارية مهمة وكبيرة في الدولة من ابناء الشعب الكردي ومن اصول كردية بالاضافة الى الشخصيات الكردية ذات الصفة السياسية التي شغلت مثل هذه المناصب .

وبعد بيان آذار ، رشح الحزب الديمقراطي خمسة شخصيات لشغل مناصب وزارية وفقا للاتفاق الذي جرى اثناء محادثات السلام . وعندما طلب الى الحزب الشيوعي العراقي ، ترشيح ممثلين اثنين عنه لشغل منصبين وزاريين ، اقترح شخصية كردية هو الاستاذ مكرم الطالباني لشغل احد المنصبين ولم يعترض حزب البعث العربي الاشتراكي ، على ذلك ، بل رحب به . وبذلك ازداد عدد الوزراء الاكراد .. ومن الغريب ، ان الزميلة « التآخي » اثارت مرتين مسالة « انقاص » عدد الوزراء الاكراد . وقد سبق لنا ان تحدثنا عن الموضوع ردا على تعليق نشرته « التآخي » حول دمج وزارتي الزراعة والأصلاح الزراعي في وزارة واحدة . وقلنا ان حادثا اليما اودى بحياة المرحوم نافذ جلال وزير الزراعة السابق مما انقص عدد ممثلي الديمقراطي الكردستاني في الحكومة وطلبنا من قيادة الكردستاني ترشيح شخصية بديل عن المرحوم جلال ، ولكن الزميلة « التآخي » عادت واثارت الموضوع نفسه في مقالاتها الاخيرة .

هذه نقاط عامة حول مسالة مشاركة الشعب الكردي في السلطة ونحن نتفق مع الزميلة « التآخي » ونؤمن بان مشاركة القومية الكردية في السلطة ،لكي تأخذ مضمونها القومي والديمقراطي والاجتماعي الكامل ، فلا بد أن تتم عبر الممثلين السياسيين الحقيقيين للقومية الكردية ، سواء كانوا من الأحزاب او الفئات او العناصر السياسية ·

أما بالنسبة لمشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السلطة باعتباره قوة سياسية اساسية داخل القومية الكردية ، فأنا سنفرد لذلك بحثا خاصا ·

٣١ ـ ت١ ـ ١٩٧٢

هەواڵنامەی کتێب

× × ×

٧

٨

٩

١٠

مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السلطة

هدى النعيمي كتيب

١ـ ان موضوع مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السلطة قد استغرق الحلقات ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، المنشورة بتاريخ ١،٢،٥،٦ تشرين الثاني ١٩٧٢ ، ولذا رأينا دمجها .

هەوالنامەی کتێب

مع تأكيد ايماننا بان مشاركة اية قومية في السلطة السياسية لكي تأخـــذ مضمونها القومي والديمقراطي والاجتماعي الكامل ، يجب ان تتم عبر الممثلين السياسيين الحقيقيين لتلك القومية ، يبقى هناك فرق بين مشاركة ابناء قومية ما في السلطة السياسية للبلد الذي تعيش فيه ، ومشاركة هذا الحزب او ذاك من الاحزاب التي تنتمي الى تلك القومية في السلطة .

فاذا كانت الدولة المعنية تقر بدستورها وقوانينها حق قومية ما ، في المشاركة في السلطة السياسية ، فان هذا الحق يأخذ صفة « الاطلاق » ولكن تحديد الافـراد او القـــوى السياسية التي تمثـــل تلك القومية في السلطة وتحديد الحجم التمثيلي لكل منها ، مسألة مشروطة بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القـــائم في الدولة ، وبحجم كل قوة مـــن هذه القوى السياسيـة وبمسائل اخرى تحددها الظروف الخاصة في كل دولة .

وكما اكدنا مرارا، فان حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي يقود السلطة السياسية في العراق ، يؤمن ايمانا « مطلقا » بالمشاركة الكاملة والعادلة للشعب الكردي في السلطة السياسية في البلاد · وقد ضمن ذلك الدستور المؤقت كما ضمنه بيان آذار والقوانين المرعية وتجسد بالممارسة العملية منذ بيان آذار وحتى الان ·

غير ان من المشاكل الاساسية في هذه القضية ، ان الحزب الديمقراطي الكردستاني يخلط بين مسالة مشاركته هو في السلطة ، وحجم هذه المشاركة ومشاركة القومية الكردية فيها ، ولا يؤشر الحدود الفاصلة بين طبيعة المشاركتين ·

ولا يعني هذا الكلام ، اغفال حق الحزب الديمقراطي الكردستاني في المشاركة في السلطة السياسية · فهو من ناحية ، قوة سياسية اساسية داخل القومية الكردية ·· ومن ناحية اخرى فان النظام الذي اقامته ثورة السابع عشر من تموز يستند الى مشاركة الاحزاب والقوى السياسية الوطنية والقومية التقدمية في السلطة · ولكن اذا كان الاقرار بمشاركة القومية الكردية في السلطة السياسية ، امرا مطلقا وغير مشروط ، فان مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السلطة ، لا يمكن ان تكون مطلقة ، وغير مشروطة ·

ان مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السلطة السياسية في البلاد ، يجب ان تكون في اطار المقاييس والضوابط العامة التي تتطلبها طبيعة النظام القائم في العراق · وقد يقول الاخوة في الديمقراطي الكردستاني ، انهم لا يقرون المقاييس والضوابط التي يحددها حزب البعث العربي الاشتراكي فيهذا الشأن ·· وهذا حق لاننكره عليهم · ولكن مع احترامنا لهذا الحق، فان هناك مقاييس وضوابط عامة واساسية تدخل في باب البدهيات ، ولاتختلف حولها الاحزاب والقوى

والعناصر الوطنية والقومية التقدمية في العراق ، والتي يمكن ان تكون بحكم هويتها السياسية والاجتماعية ، طرفا في السلطة السياسية ·

ولم يكتف حزب البعث العربي الاشتراكي بذلك ، بل حاول بطرحه مشروع ميثاق العمل الوطني ، ان يضع « قاسما مشتركا اعظم » ـ اذا صح التعبير ـ لبرامج الاحزاب والقوى السياسية التي يمكن ان تشترك في سلطة التحالف الوطني · ويعمل الحزب الان ، من خلال الحوار والدراسة ، للتوصل الى صيغة مشتركة للميثاق تقرها جميع الاحزاب والقوى التي يمكن ان تشترك في السلطة ·

وعلى هذا الاساس ، فأن مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ بأعتباره حزبا سياسيا ـ في السلطة تتحدد في المستقبل على ضوء المنطلقات الاساسية لبيان آذار والاسس التي يأتي بها الميثاق ·

غير ان من الضروري جدا ، دراسة بعض جوانب تجربة مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السلطة منذ بيان آذار حتى اليوم ، وذلك لالقاء الضوء على طبيعة ومواقف ومطاليب الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذا الشأن ، من ناحية ، وللافادة من اخطاء التجربة السابقة في رسم مسيرة أصح للمستقبل ، من ناحية اخرى ·

× × ×

1 ـ موقف المشاركة وموقف المعارضة :

لقد اختص بيان آذار بحل مسألة الحقوق القومية للشعب الكردي · ولم ينطو البيان على برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي عام يمكن أن يكون دليل عمل

مشترك لحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني في جميع المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اطار مرحلة تاريخية معينة وعلى هذا فان من حق الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي اشترك في السلطة بعد بيان آذار ، ان يعبر عن آرائه ومواقفه الخاصة في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بوسائله الخاصة لحين الاتفاق على برنامج عمل موحد . ولكن ممارسة هذا الحق لا تعني ، في الوقت نفسه ، ممارسة دور « المعارض » وعلى طول الخط .

ان مجرد الاشتراك في سلطة سياسية ما ، يعني الحرص على تحقيق نسبة معقولة من الانسجام والتوافق ، وبغير ذلك لا يكون للمشاركة اي معنى ايجابي وبناء ، بل ان السلطة السياسية في حالة كهذه ، تتعرض الى هزات خطيرة تعطلها عن تادية مهماتها الوطنية والقومية الاساسية .

وفي الواقع ، ان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد فهم مسالة مشاركته في السلطة السياسية فهما غريبا جدا ، فهو من ناحية يعتبر هذه المشاركة «حقا له» من زاوية « تمثيله للقومية الكردية » ومن الناحية الاخرى ، يعتبر معارضته السلطة «حقا له» من زاوية كونه « حزبا سياسيا له آراؤه الخاصة في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية » !

ان مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السلطة السياسية من زاوية كونه حزبا كرديا حق مشروع ولكن ممارسة هذا الحق تعني ، في الوقت نفسه ، قدرا من الالتزامات تجاه السلطة السياسية والنظام السياسي الذي يشترك فيه الديمقراطي الكردستاني ، والا فان « مشاركته » تخرج عن طورها الطبيعي وتصبح « فرضا » لا « مشاركة » !..

ومن الناحية السياسية لا يمكن باية حال ، عزل مسالة ممارسة الشعب الكردي لحقوقه المشروعة ، ومنها الاشتراك في السلطة ، عن طبيعة النظام القائم الذي ضمن هذه الحقوق .

وهذه الحقيقة ، تفترض في الممثلين الحقيقيين لمطامح الشعب الكردي ، الحرص على النظام الذي ضمن هذه المطامح والدفاع عنه ، ضد محاولات التآمر التي تستهدفه وهي محاولات يقوم بها الاستعماريون والرجعيون الذين وقفوا في الماضي ، وما يزالون يقفون من الحقوق والمطامح القومية المشروعة للشعب الكردي ، مواقف عدائية شرسة .

ولايحتاج المرء الى ايراد الأمثلة ليبرهن على ان الحزب الديمقراطي الكردستاني ، منذ مشاركته في السلطة وحتى اليوم لم يشعر باي شكل من اشكال الالتزام تجاه السلطة السياسية والنظام الثوري القائم في العراق .. واكثر من ذلك ان عناصر قيادية في الحزب الديمقراطي الكردستاني قد اسهمت وما تزال تسهم في حبك المؤامرات ضده ، بالتعاون مع قوى داخلية وخارجية استعمارية ورجعية ومشبوهة .

وطيلة هذه المدة،كانت اجهزة الديمقراطي الكردستاني ومنظماته في الداخل والخارج لاتضيع اية فرصة للتشهير بحزب البعث العربي الأشتراكي وسلطة الثورة، وبكل الوسائل ، وفي جميع الظروف « الايجابية » و « السلبية » .

ان هذه الظاهرة الغريبة والفريدة من نوعها .. ظاهرة « المشارك المعارض » قد تفاقم خطرها على امن البلاد ومصالحها الأساسية ، وعلى مسيرتها لتحقيق اهداف الشعب وأمانيه التحررية والتقدمية والديمقراطية. ومهما بلغ الحرص على ضبط النفس ، وعلى انتظار التطور الطبيعي في الاوضاع ، وعلى النضال من اجل بناء

المؤسسات الديمقراطية ، فان هذه الظاهرة لايمكن احتمالها الى الأبد ، مهما كانت مبرراتها · ان العراق بلد ورث عشرات من المشاكل السياسية والاقتصادية والأجتماعية المعقدة التي اوجدتها قرون الأستعباد والتخلف المظلمة والأنظمة الرجعية والدكتاتورية · وهو، ايضا ، يقوم في منطقة من اكثر مناطق العالم تفجرا وخطرا · فمن ناحية ، هناك العدو الصهيوني الذي يهدد المنطقة باكملها بالأغتصاب والعبودية ، وبدعم كامل وعنيف من جانب الأمبريالية ، وهناك التهديد المستمر من قبل حكام ايران لسيادة العراق ، ولمنطقة الخليج العربي ، التي ترتبط بالعراق قوميا ، والتي تعتبر منطقة ستراتيجية بالنسبة لأمنه ومصالحه الأساسية ·

وهناك المعركة الخطيرة الدائرة رحاها الآن ، بين شعب العراق وثورته من جهة ، والأحتكارات النفطية والدول الأمبريالية من جهة اخرى ·· وهي معركة لايختلف اثنان من الوطنيين في اعتبارها أخطر وادق معاركنا الوطنية ، وما يستلزمه ذلك من حشد كل الجهود والأمكانات الوطنية لتأمين مستلزمات الأنتصار فيها · وهناك العشرات من المهمات الاساسية التي تواجهها الثورة على صعيد توطيد دعائم الاستقلال السياسي والاقتصادي وتأمين المصالح الاساسية لجماهير الشعب والحقوق المشروعة لجميع ابناء العراق ومنها بالطبع مسالة الحقوق القومية للشعب الكردي ·

فهل يجوز في ظل ظروف وأوضاع من هذا النوع ، التغافل عن هذه الظاهرة و « تجريد » مسالة مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السلطة عن الظروف والممارسات الخطرة المحيطة بها ، وتصويرها وكأنها « مطلب حق » لا تريد سلطة الثورة ، الاقرار به ؟!···

ب ـ العلاقات مع الرجعية الحاكمة في ايران :

تعتبر العلاقات الوطيدة التي تقوم منذ سنوات عديدة ،

وفي كل المجالات بين قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، وبين الرجعية الحاكمة في ايران ، من اخطر المسائل التي تثير القلق الشديد في جميع الاوساط الوطنية في العراق ، وهي تشكل عقبة خطيرة جدا امام قيام علاقات تعاون او تحالف حقيقية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وحزب البعث العربي الاشتراكي وبقية الاحزاب والقوى الوطنية .

كما لا يمكن ، باية حال ، التغافل عن هذه العلاقة الخطيرة عند تناول مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السلطة السياسية ، بل ودوره في حياة الوطن ككل .

لقد كانت مسالة قطع هذه العلاقات ، في مقدمة الشروط التي وضعتها سلطة الثورة وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي امام قيادة الديمقراطي الكردستاني ، والحركة الكردية اثناء المحادثات التي سبقت اعلان بيان آذار . وقد تعهدت قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية بذلك ، وبررت قيام هذه العلاقات في الماضي ، بالحصار الاقتصادي الذي كان مفروضا على المناطق التي كانت تسيطر عليها الحركة الكردية اثناء الاقتتال .

وعلى الرغم من عدم اقتناعنا بذلك التبرير فاننا توقعنا ، بكل اخلاص ، ان تقطع تلك العلاقة او تتقلص تدريجيا بعد اعلان بيان آذار ، والمباشرة الفعلية بالحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية .

غير ان الوقائع والادلة ، كانت تاتي الواحدة بعد الاخرى ، لتؤكد بان تلك العلاقات لم تسر على طريق التقلص او الانقطاع ، بل على العكس ، سارت على طريق التوطد والاتساع .

وعلى الرغم من ان هذه القضية وتفرعاتها اليومية كانت النقطة الاساسية في جدول اعمال كل اجتماع عقد بيننا وبين الديمقراطي الكردستاني ، وعلى الرغم من انها كانت شرطنا الرئيس في كل ما نراه من التزامات

تترتب على الحزب الديمقراطي الكردستاني ، فان احاديثنا وطلباتنا ونداءاتنا كانت تذهب ادراج الرياح !..

واليوم ، وبعد اكثر من سنتين ونصف على اعلان بيان آذار ، وقطع اشواط طويلة ، من جانب سلطة الثورة ، على طريق تطبيق بنوده ومضامينه ، نواجه الحقائق التالية :

١ـ تدفق الاسلحة الايرانية بكميات كبيرة الى المنطقة الشمالية لاسيما في فترة ازدياد حدة الصراع بين الثورة وبين الحكومة الايرانية الرجعية ، كما يلاحظ ازدياد هذا التدفق وبشكل مركز بعد قرار التأميم التاريخي في الاول من حزيران .

٢ـ وصول الاسلحة الثقيلة والخفيفة من جهات اجنبية الى قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية عن طريق ايران وكذلك وصول جهاز اذاعة جديد .

٣ـ تدريب الكثير من افراد «البيش مركة» على مختلف الاسلحة في ايران ، وبخاصة الاسلحة الثقيلة .

٤ـ ارسال بعض الطلبة الاكراد من منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الى الكليات والمعاهد العسكرية الايرانية .

٥ـ قيام بعض العناصر المنتسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني ، بنقل المعلومات العسكرية التي تخص الجيش العراقي الى السلطات الايرانية وايصالها بعد ذلك الى ضابط ارتباط اسرائيلي ، وهذه العناصر تحتل مواقع بارزة في الديمقراطي الكردستاني ، وتعرفها قيادته حق المعرفة .

٦ـ وقوف مسلحي الحزب الديمقراطي الكردستاني ، والحركة الكردية الى جانب القوات المسلحة الايرانية في بعض حالات الصدام على الحدود .

وقد وصل الامر الى حد ان افواج «حرس الحدود»

ومسلحي الديمقراطي الكردستاني قد مكنوا قوات ايرانية مسلحة من احتلال جزء من الاراضي العراقية في منطقة خانقين .

٧ـ قيام عدد من عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني المعروفة من قبل قيادته باستقبال عناصر من المخابرات الايرانية في داخل الاراضي العراقية وايوائها ومصاحبتها اثناء قيامها باعمال تجسسية وتخريبية داخل الارض العراقية .

٨ـ تدفق البضائع الايرانية والاسرائيلية الى المنطقة الشمالية حتى أصبح النفوذ الاقتصادي لايران في تلك المنطقة كبيرا جدا ، والى الحد الذي أصبح فيه بيع السلع الايرانية علنا في الاسواق ظاهرة اعتيادية في المناطق التي يسيطر عليها الديمقراطي الكردستاني .

٩ـ ترويج العملة العراقية المزورة التي تطبعها المخابرات الايرانية بقصد تحطيم النقد العراقي .

١٠ـ ارسال المرضى وبخاصة من المسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني الى ايران للعلاج في المستشفيات الايرانية .

١١ـ تسهيل سفر بعض الافراد الى الخارج عن طريق ايران ، خلافا لقرارات السلطة بايقاف السفر بموجب اجراءات التقشف التي اتخذت بعد التاميم .

١٢ـ تفاقم نفوذ المخابرات الايرانية في المنطقة الواقعة تحت نفوذ الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية وبالشكل الذي جعلها تقوم باعمال اختطاف وقتل عناصر من ابناء الشعب واخرى من القوات المسلحة .

١٣ـ دخول الاجانب الى المنطقة الشمالية ، عن طريق ايران .

١٤ـ تسليم الوطنيين الايرانيين ، ومنهم اعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني ، الهاربين من الحكم الرجعي الايراني ، الى سلطات ايران ، وسجن وقتل القسم الاخر منهم من قبل عناصر في الحزب الديمقراطي الكردستاني .

١٥ـ تبادل الزيارات بين بعض عناصر قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وبين المسؤولين الايرانيين .

١٦ـ تهريب بعض اليهود العراقيين الى ايران تمهيدا لهربهم الى اسرائيل .

★★

الظواهر الخاطئة

هذه هي بعض ظواهر العلاقات الخطيرة التي تقوم بين قيادة الديمقراطي الكردستاني ، والحركة الكردية والحكم الرجعي في ايران ، والتي تواجهنا في كل يوم اثناء العمل الصبور والمخلص ، لارساء قواعد الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية .

ولعل من المفيد عند بحث هذه العلاقات ، ايراد النقطتين التاليتين :

١ـ من خلال دراسة الوثائق السياسية والنظرية للحزب الديمقراطي الكردستاني ، لا نلمس وجود لقاء « ايديولوجي » بينه وبين ايديولوجية الطبقة الرجعية الحاكمة في ايران .

٢ـ ان الرجعية الحاكمة في ايران لا تنتمي الى القومية الكردية ، بل انها تنكر على الاكراد القاطنين في ايران وعددهم كبير جدا ـ واكبر بكثير من اكراد العراق ـ ابسط الحقوق القومية والسياسية ، وتضطهدهم بكل وحشية وقسوة .

فليس هناك اذن لقاء «ايديولوجي» أو «قومي» بين الطرفين .. فلماذا تقوم العلاقة بينهما اذن ، وعلى

هذا النطاق من الاتساع والخطورة ؟! اننا لن نجيب عن هذا السؤال ، ونترك الاجابة عنه للاخوة في الديمقراطي الكردستاني قواعد وكوادر بعد ان عجزنا عن سماع اي تبرير معقول او مقبول من القيادة فهم مسؤولون امام الشعب الكردي خاصة، وأمام الشعب العراقي عامة ، في الاجابة عنه ·

**

ان في مقدمة الألتزامات التي تترتب على اي حزب سياسي يشترك في السلطة في اي بلد مستقل « الألتزام الوطني » · وهذه البدهية لا يختلف عليها في العالم اثنان سواء أكان احدهما اشتراكيا أم رأسماليا قوميا أم أمميا · فلا يمكن لاي بلد مستقل في العالم ان يرضى ويقبل بأن تقوم بين أحد احزابه أو فئاته السياسية ، وبين دولة اجنبية علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية !··

وفي هذا المجال ، لايجوز ان ننسى ان العلاقة بين قيادة الديمقراطي الكردستاني ، والرجعية الحاكمة في ايران ، على الرغم من تناقضها ، من حيث الاساس ، مع مبدأ الالتزام الوطني **تقوم وتتسع في الظروف التي تمارس فيها السلطة** الايرانية الرجعية العدوان على سيادة العراق كما فعلت عند الغائها معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ ، وتمارس الأعتداءات العسكرية على حدوده الوطنية **وتشترك من** قمة رأسها الى اخمص قدميها في المؤامرات والمخططات الرامية الى اسقاط النظام الثوري في العراق ، بالاضافة الى اعتدائها على الحقوق القومية المشروعة للشعب العربي شقيق الشعب الكردي . باحتلالها الجزر العربية في الخليج العربي ·

ومما سبق ذكره ، نجد ان البلاد قد عانت طيلة اكثر من سنتين ونصف، من ظاهرة الحزب « المشارك » في السلطة السياسية و « المعارض » لها في الوقت نفسه ،

مثلما بينا ، كما عانت وبمرارة اشد ، من ظاهرة الحزب « المشارك ـ في السلطة السياسية الوطنية » و « المتعاون الى اقصى الحدود مع دولة اجنبية معادية للوطن وللنظام » ، في الوقت نفسه ايضا ٠

وبدلا من أن تتجه قيادة الديمقراطي الكردستاني الى معالجة هذه الظواهر الخطيرة بروح المسؤولية والوحدة الوطنية والالتزام الوطني ، وبدلا من الحرص على التعاون الايجابي مع النظام الثوري الذي حقق الكثير من مطامح الشعب الكردي ، ومن اهداف الحركة الوطنية في العراق ، نجدها تصر على التهرب من التزاماتها هذه ، وتطالب بالمزيد من « المشاركة » وتصور مطاليبها وكانها « حقوق » تكابر السلطة في تلبيتها ٠٠ ثم تربط ذلك بقصد، بمسالة الموقف من الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ومنها مساهمته العادلة فيالسلطة السياسية !٠٠

وهناك ناحية اخرى مهمة جدا في هذه المسالة :

اننا لانريد ، اليوم ، الدخول في مناقشات مع الأخوة في قيادة الديمقراطي الكردستاني حول نظرتهم الى « القومية » ، وحول مواقعهم «الايديولوجية » ، ولكننا في الوقت نفسه ، لانستطيع فهم تناقض خطير جدا في مواقفهم التطبيقية اليومية ٠

ويبرز هذا التناقض في طريقة معالجتهم للمسالة القومية الكردية في العراق ٠ ففي العراق نجد تصلبا « قوميا » الى ابعد الحدود ، وتشبثا بمسالة « الارض » وحرصا على مصالح « الامة » وحقوقها الى اقصى الدرجات ٠

وفي الوقت نفسه ، تتعاون قيادة الديمقراطي الكردستاني ، وعلى نطاق واسع جدا مع حكام ايران الذين يضطهدون الاكراد في ايران ويحرمونهم من ابسط حقوقهم القومية والسياسية الأنسانية ٠ ويصل هذا التعاون الى حد ضرب الحركة القومية الكردية في داخل ايران ، وتسليم مناضليها

الهاربين الى العراق ، الى السلطات الايرانية او قتل البعض منهم ٠

فهل يمكن تجزئة القومية والشعور القومي ؟

واذا اردنا ان نفهم هذه الظاهرة من زاوية التكتيك السياسي ، فاننا نستخلص النتيجة التالية :

« اعتماد تكتيك سياسي يستند الى التعاون مع حكومة رجعية تنكر انكاراً مطلقا حقوق الاكراد القومية ، وتضطهدهم بعنف ووحشية للضغط على حكومة وطنية وتقدمية يقر دستورها وتقر قوانينها حقوق الاكراد القومية ويمارس فيها الاكراد ،اوسع الحقوق القومية والديمقراطية » ! ٠٠ ياله من تكتيك رائع !! ٠٠

اننا نأمل من صميم قلوبنا ، ان يجيب الاخوة في الديمقراطي الكردستاني عن هذه الاسئلة والمسائل الكبيرة والخطيرة ، كما نأمل من صميم قلوبنا ٠٠ نحن وجميع الوطنيين المخلصين في هذا البلد عربا واكرادا وأبناء الاقليات المتآخية أن تعمل قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني على انهاء هذا الوضع الشاذ وتصفيته الى الأبد ٠ فعلى ذلك يتعلق مصير الكثير من المسائل الأساسية في البلاد ٠

× × ×

من الواجبات الاساسية التي تترتب على عاتق اي حزب يشارك في السلطة السياسية ، ترسيخ دعائم وحدة الوطن ، والحرص على المؤسسات الوطنية الكبرى ، وتعميق مشاعر الوحدة الوطنية ، وتأمين سيادة القانون ، وتسهيل مهمة السلطات المركزية ، والتعاون معها عند تأديتها واجباتها الوطنية الاساسية ٠

وكما سبق وقلنا ، فان بيان آذار قد انطوى على مسألتين اساسيتين ترتبط الواحدة منهما بالاخرى بشكل وثيق ٠٠ وهما :

١ ـ ضمان الحقوق القومية المشروعة للاكراد ٠
٢ ـ ترسيخ وحدة العراق٠٠ أي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة ٠

ومنذ اعلان بيان آذار ، وحتى اليوم ، اشترك ممثلو الحزب الديمقراطي الكردستاني في السلطة السياسية ، وفي مختلف المناصب المهمة في الدولة ، واحتل منتسبوه، المناصب الادارية الكبيرة والصغيرة في محافظات السليمانية واربيل ودهوك وفي الاقضية والنواحي الاخرى التي تقطنها كثرة كردية ، فاصبحوا هم السلطة الادارية في هذه المناطق ٠

لذلك يفترض ان يعمل الاخوة في الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية الى جانب رفاقهم البعثيين وغيرهم ، وبالتعاون مع السلطات المسؤولة على ارساء قواعد اوضاع طبيعية في المنطقة ، توفر الشروط الموضوعية للانتقال الى مرحلة ممارسة الحكم الذاتي ، ولتامين المصالح والخدمات الاساسية للجماهير الكردية ، سواء ما يتعلق منها بالحقوق القومية ، كالدراسة وغيرها ، او ما يتعلق منها بالحاجات الاقتصادية والامنية والصحية وغيرها ٠٠

ومع ادراكنا لحقيقة ان المنطقة الشمالية عانت عبر سنوات الاقتتال الطويلة الكثير من الالام ، وتولد فيها الكثير من المشكلات الصعبة ، ومع معرفتنا لاوضاعها الخاصة ، والعلاقات العشائرية والقبلية والفئوية التي تلعب دورا مهما فيها ، وما يتطلبه ذلك من وقت طويل وجهد كبير لنقلها الى حالة مستقرة وطبيعية ، فاننا كنا نامل ان يكون الحزب الديمقراطي الكردستاني ، بما يملكه من نفوذ معنوي وسياسي وقوة ، عنصر استقرار ، بل قوة طليعية تقود المنطقة بسرعة باتجاه الاستقرار والحالة

الطبيعية ، وتناضل ضد كل جهة تحاول ابقاء الاوضاع الاستثنائية ، والعبث من خلالها ، وجني مكاسب ومنافع غير مشروعة منها .

ومع تقديرنا لبعض المحاولات الايجابية التي جرت في هذا السبيل والتي قامت بها عناصر قيادية من الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ، الا ان حصيلة تجربة ما يزيد على السنتين والنصف ، كانت تشير الى اتجاه معاكس تماما حتى بلغت الاوضاع في المنطقة درجة خطيرة من التفاقم .. وسنتناول فيما يلي ، جملة من الظواهر التي تدل على ذلك :

١ ـ لقد لمسنا ، منذ البداية ، لدى الاخوة في الديمقراطي الكردستاني ، نزعة خاطئة طالما حذرنا منها بمحبة واخلاص . وهذه النزعة هي ان عضو الديمقراطي الكردستاني عندما يحتل منصبا حكوميا ما ، فانه لايتصرف كمسؤول، بل يتصرف بنفس العقلية والاساليب التي كانت تحكم تصرفاته اثناء الاقتتال . والواقع ان هذه الظاهرة يمكن ان تبرز في جميع الاحزاب التي تنتقل من اوضاع المعارضة السلبية الحادة ، الى اوضاع الحكم .. وتبذل الاحزاب ـ عادة ـ جهدا ايديولوجيا مكثفا لمعالجة هذه الظاهرة ، ولخلق التوازن عند الشخص بين سمته كمناضل ، وواجباته كمسؤول . غير ان التجربة الماضية ، اثبتت تماما ان الاخوة في الديمقراطي الكردستاني ، لم يبذلوا اي جهد في هذا السبيل ، بل ان القيادة كانت تشجع هذه الظواهر الخاطئة وتحمي الذين يمارسونها ، بكل قوة .. ووصل الامر الى حد التشهير بالموظفين الاداريين الاكراد الذين يمارسون مهماتهم الوظيفية وفقا للقوانين والانظمة ، واعتبارهم « عملاء للسلطة » حتى اصبح المقياس في ولاء الموظفين الاكراد للديمقراطي الكردستاني ، هو في مقدار تحديهم للسلطة والقوانين والخروج عليها ، وارتكاب المخالفات !

٢ ـ لقد تطرقنا الى موضوع « حرس الحدود » قبل هذه المرة · ولا بأس من الخوض فيه مرة اخرى · لقد تم الاتفاق في اللقاءات التي جرت قبل اعلان بيان آذار ، على تشكيل افواج حرس حدود من افراد « البيش مركة » ، بعد اعلان بيان السلام · وقد تم ، بالفعل ، تشكيل اثني عشر فوجا من هؤلاء وزودوا بالتجهيزات اللازمة من قبل السلطات المسؤولة · ونحن لا يمكن ان نغفل حقيقة ان هؤلاء كانوا مقاتلين في صفوف الحركة الكردية ، وان ولاءهم يبقى لها ، وليس لدينا اي اعتراض على ذلك · ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد · فـ « حرس الحدود » هؤلاء بقوا يتصرفون في جميع الاحوال والمناسبات كـ « بيش مركة » ·· لا يخضعون ، باي شكل من الاشكال ، للسلطات الادارية ويتدخلون بالسلاح ، ومن خلال موقعهم الجديد كقوة مسلحة رسمية ، في النزاعات العشائرية في المنطقة ، ويفرضون الاتاوات على المواطنين ، وينتهك بعضهم الاعراض ··

فأي معنى يبقى للاتفاقات ؟ واين هو الالتزام من جانب قيادة الديمقراطي الكردستاني ، والحركة الكردية ، لاعادة الاوضاع الطبيعية الى المنطقة ؟··

٣ ـ ان الجيش مؤسسة وطنية تتحمل مسؤولية مقدسة في الدفاع عن سيادة الوطن واستقلاله · واذا كان الجيش قد زج في الماضي ، في الاقتتال بين الاخوة ، فليس هو المسؤول عن ذلك لانه ينفذ سياسة النظام الذي يتحمل المسؤولية ·

واذا كان من حق قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ان «تحتاط» لاية «تطورات» (وهي ، في الواقع ، مجرد اوهام تخلقها سموم الدعايات الاستعمارية والرجعة المعادية للشعب الكردي ، وللشعب العراق باكمله) ، فليس من الصواب اتخاذ موقف سلبي وعلى طول الخط من هذه المؤسسة الوطنية الاساسية ،

وكيف يمكن للثورة ان تعمق التثقيف بالاخوة العربية الكردية ، وبالحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية في صفوف الشعب ومنها الجيش ، في ظل الاساءات المتتالية التي ترتكب ضد الجيش ومؤسساته حتى وصل الامر الى حد حبك الخطط لنسف بعض القواعد العسكرية ، وعدم السماح للقوات المسلحة بالتدرب ، والتمركز في اماكن معينة من ارض الوطن ، وتحريم مرورها من اماكن اخرى ؟!.. واذا كانت الثورة لا ترد على هذه التجاوزات والاساءات بالقوة فليس ذلك الا نتيجة للحرص الشديد على مصالح الوطن العليا وعلى السلام .

وهناك مسالة اخرى مهمة جدا ، هي **تادية واجب « خدمة العلم »** . ان الزميلة « التآخي » تشكو من ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، يحتكر العمل السياسي في صفوف الجيش وتطالب بأن يمنح الديمقراطي الكردستاني ، فرصا مماثلة في هذا الشأن . ولكن الزميلة ، تتجاهل الاساءات التي ترتكب بحق المبادىء والقواعد الاساسية التي تقوم عليها هذه المؤسسة الوطنية . وقد سبق لنا ان طرحنا هذه المسالة ومن المفيد ، في هذه المناسبة ، اعادة الحديث عنها .

اثناء المحادثات التي سبقت اعلان بيان آذار ، رجا الاخوة في الديمقراطي الكردستاني ، اعفاء افراد البيش مركة من خدمة العلم ، وعلى الرغم من انهم حددوا اعداد البيش مركة **بواحد وعشرين الف شخص** ، ومعرفتنا الاكيدة ، بأن هذا الرقم **مبالغ فيه كثيرا** ، ومصارحتنا للاخوة في الديمقراطي الكردستاني بذلك ، وافقنا تعبيرا عن حسن النية ، والرغبة الاكيدة في تذليل كل العقبات التي تعترض مسيرة الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية . ولكن بعد مضي اكثر من سنتين ونصف على اعلان البيان بلغ عدد الذين زودوا بوثائق من قبل

الديمقراطي الكردستاني بأعتبار انهم « بيش مركة » ولغرض الاعفاء من خدمة العلم ، **اكثر من مائة وعشرين الف شخص ، بينهم اعداد كبيرة من المواطنين العرب** ·
وقد شكونا الى الاخوة في الديمقراطي الكردستاني مرات عديدة من ذلك ونبهناهم الى ان المسألة قد خرجت من طور مساعدة البيش مركة الى طور آخر اصبح يهدد مبدأ «خدمة العلم» في البلاد ، ولكن شكاوانا ، كانت وما تزال ، تذهب ادراج الرياح ·

وهناك نقطة اخرى مهمة جدا وهي **الهروب من الجيش(١) فلقد اصبح من العادات المألوفة ان يحرض عدد من الجنود الأكراد ، على الهروب من وحداتهم الى المناطق التي يسيطر عليها الديمقراطي الكردستاني تحت حجة « تأزم الاوضاع » تارة و « اعتقال جنود اكراد » تارة اخرى** ·
وهذا الوضع يهدد مقاييس الضبط والطاعة العسكريين بالخطر ، **حتى اصبح بعض عناصر الديمقراطي الكردستاني ، يحرضون الجنود من غير الأكراد على مثل هذه الاعمال** · ولايمكن للسلطات العسكرية ان تترك مثل هذه التصرفات بدون عقاب · والأخوة في الديمقراطي الكردستاني ، يعتبرون ذلك قضية سياسية ويصرون على اعفاء الجنود الهاربين من العقاب الذي يستحقون او يستبقونهم في مناطقهم · ومعروف ان حوارا قد بدأ بين ممثلين عن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، والديمقراطي الكردستاني في ٢٣ـ ايلول الماضي ·· **ومنذ ذلك التاريخ وحالات الهروب من الجيش مستمرة،** وقد نبهنا الأخوة في الديمقراطي الكردستاني ، الى خطورة ذلك ، ولكن بدون جدوى ·

٣ ـ عاشت المنطقة الشمالية ، ظروفا صعبة جدا ، ابان الاقتتال وكانت هناك جهات عديدة عربية وكردية ·· في السلطة وفي الحركة الكردية وفي المنطقة عموما ،

(١) انظر جدولا باسمائهم في باب الوثائق ·

تستثمر تلك الظروف للحصول على منافع غير مشروعة ، كما احتوت الحركة الكردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكردستاني تيارات واجنحة تختلف اختلافا واسعا بل تتناقض في اتجاهاتها السياسية ومصالحها الطبقية برغم اتفاقها على تبني مسالة الحقوق القومية للشعب الكردي ، وقد ادت تلك الظروف بمجملها ، الى حالة اضطراب غير اعتيادية في اوضاع الامن في المنطقة ، وعانت الجماهير الكردية الامرين ، وتضررت المنطقة اقتصاديا ، وتعطل الكثير من المشاريع الانمائية فيها ، ونشأت أوضاع بالغة التشابك والتعقيد ·

وقد جاء بيان آذار ليحقق ـ بالاضافة الى مضامينه الخاصة ، بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ـ الاستقرار والوفاق الوطني في هذه المنطقة ·· وليكون فاتحة عهد جديد يعيش فيه الناس في ظل السلام والاستقرار · ولم يكن هنالك شك في أن تحقيق هذا الهدف العزيز ، امر تكتنفه المصاعب والعراقيل ، وانوقتا طويلا ·· وجهدا كبيرا ، لابد ان يبذلا في سبيله ·· ولكننا كنا نثق بأن التعاون المخلص بين حزب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني ، سيذلل هذه المصاعب والعراقيل جميعا ، وينقل المنطقة بصورة تصاعدية ، الى حالة الاستقرار وسيادة القانون والوفاق الوطني ·

وعلى الرغم من التفاؤل الواسع والعميق الذي شعرنا به بعد اعلان بيان آذار ، ومن الجهود المخلصة التي بذلت لحل بعض المشاكل ، فاننا صرنا نلمس ، تدريجيا ، وبصورة متصاعدة ، ظواهر خطيرة في تصرفات عناصر قيادية وبارزة في الديمقراطي الكردستاني كانت تتجاوز حدود الخطأ · وتتلخص هذه الظواهر كلها ، في نزعة ثابتة ، وان هي اتخذت اشكالا متعددة ، تستهدف الابقاء على الاوضاع غير الطبيعية

واوضاع عدم سيادة القانون ·· وفي اطار هذه النزعة كان طبيعيا ان ترتكب بقصد أو بغير قصد ، مختلف اشكال الجرائم · وكانت هذه النزعة تتستر بالحرص المبالغ فيه، بل والمشبوه احيانا على الحقوق القومية للاكراد ، كما تحتمي بذريعة الابقاء على ضمانات قوية للحزب الديمقراطي الكردستاني ، والحركة الكردية ، وكانت ـ في الوقت نفسه ـ تبرر افعالها بما ترتكبه اجهزة السلطة ، او بما تدعي ان اجهزة السلطة ترتكبه من اخطاء وتجاوزات ·

ولكي نفهم الحقيقة كاملة ، ونضع الامور في نصابها ، لابد من تحليل هذه الظواهر ومناقشة كل الافكار والاحتمالات التي تدور حولها ··

ان النقطة الاساسية في هذا الوضع برمته ، ليست هي الفعل ورد الفعل · وبعبارة اخرى ، فان النقطة الاساسية لا تكمن في من هو البادىء بالاساءة ، فهذا طريق مسدود ·· وقد اثبتت تجارب ما يزيد على السنتين والنصف انه طريق مسدود ضاعت فيه جهود كثيرة ، ومحاولات مخلصة لاحدود لها ، وتاهت في زواياه عشرات بل مئات من محاولات التحقيق والتقصي · واذا ماتعلقنا بمنطق الفعل ورد الفعل ، فان المسألة ستبقى على ما هي عليه الآن سنوات طويلة ، فاليوم وغدا ، وبعد غد ، سيكون هناك موظف في الدولة جاهل او احمق او انعزالي او منتفع او حتى عميل ، وسيرتكب اخطاء واساءات بحق الشعب الكردي او بحق عناصر في الديمقراطي الكردستاني ، وقد يكتشف هذا الشخص ، وقد لا يكتشف في سنة أو سنوات ·· وفي الجانب الآخر ، سيكون هناك اليوم وغدا وبعد غد ، عنصر في الديمقراطي الكردستاني جاهل او احمق ، او انعزالي ، او منتفع او حتى عميل ، وسيرتكب اخطاء واساءات ضد الشعب العراقي أو السلطة أو حزب البعث العربي الاشتراكي ، وقد يكتشف هذا

الشخص وقد لا يكتشف في سنة أو سنوات ·

وهكذا يمكن ان تتوالى الافعال وردودها الى مـــا لا نهاية ·

ان النقطة الاساسية اذن، هي نظرة القيادة السياسية، الى هذه المسالة وموقفها الجوهري منها · فهي التـــي تستطيع بحكم نفوذها ودورها ان تضع حدا للاوضـــاع غير الطبيعية وان تقود المنطقة الـى شاطىء الاستقرار ، وهي التي تستطيع الابقـــاء على هـــذه الاوضـــاع · وبقدر ما يتعلق الامر بحزب البعـــث العربي الاشتراكي والسلطة الثورية فان نظرة القيادة السياسية فيه تتوضح في النقاط التالية :

- ان موقف حزب البعـــث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة مـن الحقوق القوميـــة المشروعة للشـــعب الكردي ، والحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية لا ينطلق من اعتبارات آنية او تكتيكيـــة ·· بل ينطلق من منهج مبدئي وستراتيجي عبرت عنـــه مبـــادىء الحـــزب ووثائق مؤتمراته القوميـــة والقطريـــة ، كما ان موقفهما من قيادة الديمقراطي الكردســتاني والحركة الكردية لا ينطلق هو الآخر مـــن اعتبارات مؤقتة بل يستند الى التقدير الواقعي لدور هـــذه القيادة ·
- ان اية سلطة تحترم مسؤولياتها الوطنية تهتم اهتماما شديدا بسيادة الاستقرار والاوضاع الطبيعية فـــي جميع انحاء البلاد ·· لذلك فان اي انحراف عن هذا الخط يشكل اساءة الـى السلطة نفسها ، بقدر مـــا يشكل اساءة الى الجهة التي تتضرر منه بصـــورة مباشرة ·· فلا يمكن ، باي حال ، ان يكـون الموقف الاساسي للسلطة هـــو تعكير الاجـــواء واشاعة الاضطراب ·
- ان المهمات التي يأخذها علـى عاتقه حزب البعـــث

العـــربي الاشتراكي ، وسـلطة الثـــورة ، وهـــي مهمات وطنية وقومية كبرى ·· تتطلب أول ماتتطلب وحدة وطنية رصينة ، وحالة شاملة مـن الاستقرار والتعبئة الشعبية في الوطن كله ·

هذه هي المحركات الاساسية لموقف حزب البعـــث العربي الأشتراكي والسلطة الثورية ·

ولكن كيف ينظر الاخوة في الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية الى هذا الموضوع ؟!··

نتيجة لطبيعة تركيب الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية وما يحويانه من تيارات وتناقضات فان نظرتهما تجاه هذه الممارسة تتسم بالتشوش ،وعدم الاستقرار ولكـــن في اطار ذلـــك ، يمكن تشخيص النزعات الواضحة التالية :

- ان بعض العناصـــر القيادية والمتنفذة في الحـــزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، تعتبر سيادة القانون والاستقرار ، وقيام أوضـــاع طبيعية في المنطقة من مظاهر «سيادة السلطة المركزية» وهي تنطلق من موقف تساومي وترى عـدم التسليم بذلك لحين تنفيذ كل بنود بيان آذار ·
- ان عناصـــر أخرى نافذة في الحـــزب الديمقراطي الكردستاني والحركةالكردية المسلحة ، تتجاوز حدود هذا المنطق الـــى الحد الـــذي تعتقد فيه ان سيادة القانون في المنطقة وقيـــام اوضاع مستقرة فيهـــا يضعفان نفوذ الحـــزب الديمقراطي الكردستاني ، والحركة الكردية المسلحة الذي استند لفترة طويلـــة على حالة التوتر والتأزم ·
- ان عناصر اخرى نافذة تتجاوز حدود هذين المنطقين ، الى الحد الذي ترى فيه أن سيادة القانون والاستقرار والاوضاع الطبيعية في المنطقة ، تؤدي الى «التراخي» في صفوف الحركة الكردية ، وبالتالي ، فقدان حالـــة

الاستعداد لمجابهة «الطوارىء» .

● ان نفوذ العلاقات العشائرية والعائلية والقبلية في اجزاء كبيرة من الحركة الكردية من ناحية ، واعتماد شخصيات قيادية في الحركة على هذه العلاقات في تثبيت مراكزها السياسية والاجتماعية والعسكرية، من ناحية اخرى ، مع نظرية التجميع التي اتسمت بها سياسة الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وبخاصة بعد اعلان بيان آذار وعوامل أخرى كلها تجعل جهات عديدة في الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية، تقف بالحق وبالباطل الى جانب اتباعها الذين يرتكبون الأساءات ، مهما بلغت خطورتها .

هذا ، بالاضافة الى عناصر شريرة ومرتبطة بالدوائر الاجنبية لا تحجم عن ارتكاب اية جريمة ، وهي عناصر نعرفها ويعرفها جيدا ، الاخوة في الديمقراطي الكردستاني ولكنهم ، مع ذلك ، يتسترون على أفعالها ويحتفظون بها لحالة «الطوارىء» !!..

واذا حاولنا تلخيص كل هذه النزعات ، لوجدنا ان القاسم المشترك الأعظم الذي يجمعها ، على الرغم من تباين الدوافع والنوايا والتقديرات ، هو الأبقاء على الأوضاع غير الطبيعية في المنطقة ! ..

ان السؤال الذي يجب ان يطرحه كل كردي ، وكل عضو في الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية على نفسه ، وعلى قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية .. هو : من المتضرر من استمرار هذه الأوضاع ؟! .. من الذي يتضرر من اعمال القتل والخطف والاغتصاب اليومية ؟ .. واذا كان هناك من ينطلق من النظرة الضيقة واللاوطنية متصورا ان « السلطة » هي التي تتضرر ، فهو على خطأ كبير .. فاجهزة « السلطة » لا يقع عليها من هذه الأعمال ، سوى أضرار محدودة نسبيا . وهي في الوقت نفسه تملك الوسائل الكافية لحماية نفسها والتعويض من

يقع عليه ضرر .. ولكن الذي يتضرر مباشرة ويعاني من هذه الأوضاع ، هو الجماهير الكردية الواسعة التي عانت سنوات طويلة من الالم والمرارة والتشرد والتي ، تتعطش الى حياة السلم والاستقرار في ظل النظام الذي يكفل لها كرامتها وحريتها وحقوقها القومية . لذلك فالأجدر بالذين يتصدون لتحقيق مصالح الجماهير الكردية وحقوقها ، ان يحرصوا قبل غيرهم على تجنيبها الآلام والويلات ..

وبرغم كل ذلك .. وبرغم كل ما نفذته السلطة الثورية من التزامات وطنية ومن التزامات ، بموجب بيان آذار ، فان المنطقة الشمالية ما تزال تشهد أخطر حالات الاضطراب التي تثير أشد اشكال القلق في صفوف الجماهير الكردية ، وفي صفوف شعب العراق بأكمله ..

وكامثلة على ذلك ، نورد ما يلي :

- ان اجهزة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، تسطو في المناطق التي تخضع لنفوذها ، موظفي الدولة من امثال موظفي المالية والأصلاح الزراعي ، وحتى موظفي الصحة من اداء واجباتهم .
- ارتكاب اعمال الخطف والاعتقال والقتل بحق المواطنين الذين يختلفون مع قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ولهذه القيادة سجون ومعتقلات خاصة ، وقد سبق لنا الحديث عنها .. وهذه السجون هي « سجن خلان » وسجن « رايات » في محافظة اربيل ، وسجون « طويلة » و « ماوت » و « جوارته » في محافظة السليمانية وسجون أخرى كما تحتفظ بمراكز توقيف نذكر منها ما يلي :

١ ـ بيتواته ـ قضاء رانية ـ السليمانية .
٢ ـ برزنجة ـ قضاء جوارته ـ السليمانية .
٣ ـ بيلولة ـ قاطع بمو ـ خانقين ـ ديالى .
٤ ـ سرتك ـ قاطع بمو ـ خانقين ـ ديالى .
٥ ـ هلشر ـ قضاء بشدر ـ السليمانية .

٦ ـ هيرو ـ قضاء بشدر ـ السليمانية
٧ ـ جعفران ـ قره داغ ـ السليمانية ٠
٨ ـ سلوسيتان ـ قره داغ ـ السليمانية ٠
٩ ـ سنكاو ـ كركوك ٠
١٠ ـ بامرني ـ مقر اسعد خوشوى ـ العمادية ـ دهوك ٠
١١ ـ هيران ـ اربيل
١٢ ـ نازه بن ـ اربيل ٠

ويفوق عدد الموجودين الآن في هذه السجون والمعتقلات بكثير العدد المنشور في باب الوثائق ٠ (١)

- ـ انتهاك افراد البيش مركة وبعض الأغوات من مؤيدي الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة أعراض المواطنين الأكراد على نطاق واسع ٠
- ـ احراق بعض القرى الكردية التي لا يوالي سكانها قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ٠ وضرب الأخرى بالمدافع ٠
- ـ تشريد المواطنين الأكراد من غير الموالين للديمقراطي الكردستاني من مناطق سكناهم ، ومنع العشائر التي هاجرت من مناطقها اثناء الاقتتال ، من العودة ، وقد بلغ عدد الذين يقيمون منهم في محافظة نينوى **فقط ما يقارب اربعة وثلاثين الف مواطن يسكن عدد منهم في العراء ويعانون جميعا من أشد حالات البؤس،** وقد مات من جراء هذا الوضع عشرات من الاطفال ٠
- ـ عسكرة البيش مركة الذين يفترض انهم سرحوا والذين تدفع لهم الدولة معونات في القرى الكردية وعيشهم عالة على سكان تلك القرى ٠
- ـ الأشتغال في اعمال التهريب والممارسات غير المشروعة الأخرى والاعتداء على موظفي الكمارك وقتل البعض منهم ٠
- ـ ممارسة مختلف أشكال الضغط على المواطنين من

(١) انظر قائمة تقريبية باسمائهم في باب الوثائق ٠

ابناء الاقليات القومية في المنطقة الشمالية ، وارغامهم على موالاة الديمقراطي الكردستاني ، ومنعهم من ممارسة حقوقهم القومية التي كفلتها قوانين الثورة ، الا في الاطارات والصيغ التي تحددها قيادة الديمقراطي الكردستاني ، ووضع العراقيل أمام تطبيق قرار الحقوق الادارية والثقافية للمواطنين الناطقين بالسريانية ·

وهذه احصائية رسمية عن الجرائم التي ارتكبت منذ اعلان بيان آذار حتى تاريخ بدء الحوار بين ممثلين عن حزبنا والحزب الديمقراطي الكردستاني في ٢٢-٩ وهي :

جرائم قتل : ٣٧٩ حادثة ·

جرائم خطف : ٢١٩ حادثة ·

ذهب ضحية لها ٥٦٦ شخصا منهم ٤٩٩ مواطنا مدنيا و٤٧ عسكريا وموظفا حكوميا و٢٠ مناضلا ايرانيا ·

حوادث اغتصاب : ١٥٧ ·

حوادث اعتداء : ٤١٩ ·

حوادث سلب : ٢٩ ·

هذا بالاضافة الى ١١ حادثة تخريب في السكك والقطارات و ٦ حوادث تخريب في منشآت الكهرباء ، و ٣ حوادث تخريب في القناطر والجسور والطرق ، و ٢٥ حادثة تخريب مختلفة ·

وعندما بدأ الحوار في ٢٣ ايلول الماضي بين ممثلين عن حزب البعث العربي الأشتراكي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني ، قال الأخوة في الديمقراطي الكردستاني ، انهم يرون ضرورة اتخاذ اجراءات مشتركة لتحسين الاجواء وتعبيد الطريق امام الحوار ، لكي يصل الى النتائج الأيجابية المرجوة له · وقد اكد ممثلو حزبنا ان **أوامر مشددة قد صدرت الى السلطات المسؤولة في المنطقة بالمحافظة الدقيقة على ضبط النفس وعدم ارتكاب أي رد فعل،** وان عقوبات صارمة ستتخذ بحق المخالفين · ولقد التزمت

اجهزة السلطة بذلك ، واننا حريصون على ان نعرف من الأخوة في الديمقراطي الكردستاني فيما اذا كان هناك خرق لهـــذه الاوامر ·· ولـكن بالاضافة الى مـــا ذكرناه ، عن هرب عدد كبير من العسكريين من وحداتهم في الفترة التي تلت الحوار ، حدث في المنطقة ما يزيد عن عشـــر حوادث قتل وثلاثين حادثة خطف ، وثماني عشرة حادثة سلب واغتصاب واعتداء تعرض لها مواطنون اكراد وعرب ومواطنون عراقيون آخرون وعسكريون وموظفون (١) ·

اننا نتساءل ·· ما هي قيمة الالتزامات اذن ؟ ··· ولمصلحة من ترتكب هذه الأعمال ؟ ·· ومن الذي يتضرر منها ؟ ·· ولماذا ؟! ··

لمـــــاذ ؟ ! ··

هەولێرەی کتێب

**

(١) انظر تفاصيل هذه الحوادث في قسم الوثائق من هذا الكتاب

هەوالنامەی کتێب

١١

ضمانات الحل السلمي والديمقراطي

هدوالنشر كتب

هەوالنامەی کتێب

يثير الاخوة في الديمقراطي الكردستاني ، دائمـــا ، مسالة « الضمانات » التـــي يجب ان تتحقق لهم قبـــل استتباب الاوضاع الطبيعية فـــي المنطقة الشماليـــة ، وضمان سيادة القانون ، وممارسة السلطات الحكومية اختصاصاتها الطبيعية · وهذه القضية مشروعة تماما ، ولا غبار عليها ، من حيث المبدأ · فالحزب الديمقراطـي الكردستاني والحركة الكردية ، خاضا غمار قتـــال دام سنوات عديدة ، وليس مـــن المعقول والعملي ان يطلـب اليهما التخلي عن مواقعهما ومؤسساتهما الســابقة مرة واحدة ، ولمجرد اعلان بيان السلام ومشاركتهما فـــي السلطة السياسية · وتبرر مشروعية هذه القضية ،عوامل عديدة ، منها سمة الحذر التي لابد ان تطبع سلوك من يخوض غمار القتال سنوات عديدة ، وظروف الصراعات العشائرية والفئوية الحادة في المنطقة ، والتي اتخذت ، غالبا ، طابع العنف المسلح ·· كما تبرز ، ايضـــا ،

مسالة اخرى لا يمكن تجاهلها ، وهي ما تتطلبه عملية الانتقال من اوضاع الاقتتال مع السلطة الى حالة التعاون معها من اجراءات وصيغ عملية وتدرجية ٠

غير ان النقطة الاساسية في هذه المسالة ، هي « الضمانات » التي يفكر بها الاخوة في الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، حيال « احتمال ضربهم بالقوة العسكرية من جانب السلطة » !٠٠

لقد كنا ، وما نزال ، نفهم كل هذه المبررات والمخاوف بروح واقعية ، ونقدرها حق التقدير ، ونعرف ، تماما ، ان الاستهانة بها لا تسهل مهمة الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية ، وتعزيز الوحدة الوطنية ٠ وقد تضمن بيان آذار ، بنودا واضحة توفر الضمانات التي طالب بها الاخوة في الديمقراطي الكردستاني ومنها : تشكيل افواج حرس حدود من افراد البيش مركة ، بتعداد ستة آلاف شخص ، « وهم من الناحية الواقعية (ضمانة عسكرية) لقيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة » ، وتاخير تسليم الاسلحة الثقيلة التي كانت بحوزة الحركة الكردية للسلطة ، لحين تنفيذ المراحل الاخيرة من بيان آذار ، وهي الاسلحة التي لم تبق في حوزتها فحسب ، وانما زيدت بشكل خطير ٠

ومنذ اعلان البيان ، وحتى اليوم ، سلكت سلطة الثورة تجاه هذه المسالة ، سلوكا واقعيا تماما ٠ فلم تعترض على مظاهر تسلح كثيرة احتفظت بها قيادة الديمقراطي الكردستاني ، والشخصيات القيادية والبارزة فيه ، على الرغم من اتسامها بالغلو ٠

ولكن عندما تتعدى « الضمانات » التي تحتفظ بها قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ،الحدود الطبيعية والمشروعة ، تنشا حالة شاذة تماما تبطل فيها ، عمليا ، التزامات الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ، بموجب بيان آذار ، وازاء الوحدة

الوطنية ، وتصبح عقبة خطيرة في وجه الحل السلمي للمسألة الكردية ، وفي وجه قيام علاقات تعاون طبيعية بين الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ، وبين سلطة الثورة وحزب البعث العربي الاشتراكي ، وبقية الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية .

ان النقطة الاساسية في مسألة « الضمانات » هي ، كما ألمحنا آنفا ، « خوف الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية من احتمال ضربهما بالقوة العسكرية من جانب السلطة » !.. ولابد من كشف هذه الحقيقة ، والحديث عنها بكل صراحة لازالة الاوهام من ناحية ، ولتوضيح الصورة كاملة لكل مواطن من أبناء هذا الشعب .. بل للعالم أجمع من ناحية أخرى .

في البداية ، يجب القول ان احتمال قيام السلطة بضرب الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية بالقوة المسلحة ، او احتمال قيام الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية بأشعال نار الاقتتال مجددا ، لا تحكمه النوايا الخفية او الغامضة او المجردة . وفي الواقع ، لا يمكن بالنسبة للطبقات والاحزاب والدول ، تجريد النوايا وعزلها عن الاسس الموضوعية التي تتحكم بها . والركون الى النوايا المجردة متاهة لا توصلنا الى نتيجة واضحة ومستقرة ، بل قد توصلنا الى أسوأ النتائج . فالمسألة الاساسية اذن ، هي الاسس الموضوعية التي تتحكم في النوايا وتقرر أطاراتها العامة على أقل تقدير .

وبناء على ذلك ، ولغرض دراسة مشروعية مخاوف الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية أو عدم مشروعيتها دراسة موضوعية لابد ، في تقديرنا ، من البدء بمناقشة السؤال التالي : « لماذا بادر حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة في بداية عام ١٩٧٠ ، الى اعلان بيان آذار ، والاتفاق مع قيادة الحزب

الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحةلتسوية أوضاع الاقتتال ، وحل المسألة الكردية ، حلا سلميا وديمقراطيا ؟!.. »

ولكي تكون مناقشة هذا السؤال كاملة ، لابد من العودة ، قليلا ، الى الماضي .

عندما قامت ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، اشترك ممثلون عن الديمقراطي الكردستاني في الوزارة ، التي تشكلت بين (١٧-٣٠) تموز ١٩٦٨ . ولكن حزب البعث العربي الاشتراكي ، فوجيء بامتناع الديمقراطي الكردستاني عن الاشتراك في الوزارة التي قامت بعد انتفاضة الثلاثين من تموز ، وهي انتفاضة استهدفت اقصاء عناصر اليمين ، والرؤوس الرجعية المشبوهةالتي حاولت العبث بالثورة وحرفها ، رغم ان رئيس الزمرة التي اقصيت في الثلاثين من تموز - ونقصد عبد الرزاق النايف - كان قد اعلن - بصفته رئيسا للوزراء - عدم اعترافه ببيان ٢٩ حزيران الذي كان يمثل ، في ذلك الوقت، المطلب الاساس والملح للحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية .

وعلى الرغم من هذا الموقف السلبي الذي اتخذه الديمقراطي الكردستاني ، فان حزب البعث العربي الاشتراكي بذل الكثير من الجهود لحمله على مراجعة موقفه والمساهمة الجادة في المسؤولية ، وحافظ - رغم استمرار مواقف الديمقراطي الكردستاني السلبية - على استعداده للحوار . غير ان الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ، لم يقفا عند حدود الموقف السلبي ، بل عملا على تصعيده الى مدى اكثر خطورة ، عندما قاما بنسف انابيب النفط ، وبأشراف اعضاء في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ، الأمر الذي كشف بوضوح ، نوايا الديمقراطيالكردستاني في عدم الاستعداد لحل المشاكل بالطرق السلمية . وقد

واصلت أجهزة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية عمليات التخريب ، كنسف خطوط السكك الحديد ، وغيرها من الاعمال التي تهدد الأمن والاقتصاد الوطني .

وكانت السلطة الثورية أمام احد خيارين : أما السكوت عن هذه الاعمال ، وبالتالي تعريض أمن الدولة وسلامتها الى الخطر ، أو اختيار المكروه بالرد عليها والمحافظة على وحدة الوطن وهيبة الدولة .. ولم يكن أمامنا ازاء هذا الوضع غير اختيار الموقف الثاني .

ويبدو واضحا من هذه الحقائق ، ان الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، هما اللذان يتحملان المسؤولية الاساسية في دفع الاوضاع بعد الثورة الى اتجاه الاقتتال .

وعلى الرغم من حالة الاقتتال التي دفعت اليها مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية وتصرفاتهما ، انطلقت الثورة في عملها من اليقين ، بأن حل المسالة الكردية لا يمكن ان يقوم على أسس صحيحة ما لم تعالج الاسباب التي أدت الى حمل السلاح بالأساس .

وقد عبر حزب البعث العربي الاشتراكي عن رأيه في هذه المسألة ، من خلال الوثائق الصادرة عن مؤتمراته وفي صحفه العلنية ، مؤكدا ان الطريق الى السلام العادل ، هو طريق اقرار الحقوق القومية المشروعة للأكراد .

ومع ان قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة حصرت مطاليبها بالنقاط التي اشتمل عليها بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ وهي نقاط لا يمكن ان تقارن بما جاء به بيان آذار من حقوق ومكتسبات ، فأن سلطة الثورة ، اتخذت ، حتى في ظروف الاقتتال ، من القرارات والاجراءات الضامنة للحقوق القومية للأكراد ما تجاوز

حدود ذلك البيان ، ومن بين تلك القرارات والاجراءات :

- الاعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الكردي ·
- انشاء مجمع علمي كردي ·
- تأسيس جامعة السليمانية ·
- استحداث محافظة دهوك ·
- اعتبار يوم ٢١ آذار (عيد نوروز) عيدا وطنيا ·

كما أصدرت قرارات عفو متكررة عن المشتركين في حوادث الشمال ·

وكانت تلك الاجراءات وغيرها تمثل ، في جوهرها ، جزءا من برنامج سياسي كانت ثورة السابع عشر من تموز قد أعدته لحل المسألة الكردية ، وجاء بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ ، ليجسد ذلك البرنامج بشكل متكامل ·

وبعد ما يقرب من السنة على قيام الثورة ·· ومرور بضعة أشهر على تدهور العلاقات مع قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ـ أي في النصف الثاني من عام ١٩٦٩ ـ تبلورت فكرة اعادة الحوار مع قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية · وكان الموقف في ذلك الحين وحتى اعلان بيان آذار ، يتميز بالمعطيات التالية :

١ـ تجسيد حزب البعث العربي الاشتراكي ايمانه بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ، بقرارات واجراءات ومواقف اتخذها هو وسلطة الثورة ·

٢ـ ايمان الحزب والثورة ، بأن القتال ليس هو السبيل الى حل المسألة الكردية ، وانما هو «مكروه» لم تلجأ اليه الثورة الا مضطرة ، ولبضعة أشهر فقط ، وفي نطاق محدود نسبيا · وعلى ذلك لا يجوز التفريط بأية بادرة تظهر لحل المشكلة بالطرق السلمية ·

٣ ـ رسوخ السلطة الثورية الجديدة واجتيازها الكثير

من محاولات التآمر التي استهدفتها ٠٠ وقد اجتازت الثورة بشجاعة ، وكفاءة ، أخطر تلك المحاولات وهي مؤامـــرة ٢٠ ـ ٢١ كانون الثاني ١٩٧٠ التي رمت فيها الأمبريالية ورجعية المنطقة والرجعية المحلية بأكبر نسبة من احتياطيها لمواجهة الثورة ٠

وكانت قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة على علم بتلك المحاولة ، وكانت تنتظر نتائجها للبت في المسائل التي كانت مطروحة على بساط الحوار الـذي كان قد بدأ بيننا وبينها ، قبل تنفيذ المؤامرة بعشرين يوما بصورة رسمية ومباشرة ، وبأكثر من ذلك ، بصورة غير رسمية وغير مباشرة ٠

ونذكر للتاريخ أن شخصيات قيادية في حزبنا نبهت قيادة الديمقراطي الكردستاني الى انها تضع في اعتبارها ما تخططه القوى الرجعية والمشبوهة ،وقيل لها ان الثورة تعرف كل ما يجري ، وقد حذرت قيادة الديمقراطي الكردستاني من الاعتماد على ذلك ٠٠ وهذا ما يؤكد حرص حزب البعث على استمرار الحوار في طريقه المجدي ٠

٤ ـ بعد الموقف السلبي الذي اتخذته قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة من ثورة السابع عشر من تموز وحزب البعث العربي الأشتراكي ، وبعد تدهور العلاقات الى حد الصدام المسلح ، وقف الى جانب سلطة الثورة بالموقف السياسي والقوة المسلحة ، جناح كبير ومهم من الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وهـــو الجناح الذي كان يقوده الاستاذان ابراهيم احمد وجلال الطالباني ، وعناصر كردية وطنية عديدة ٠ كما عمل الى جانب القوات المسلحة عشرات الألوف من الأكراد المسلحين من أبناء العشائر الكردية المناوئة لقيادة الديمقراطـــي الكردستاني والحركة المسلحة ٠

٥ ـ وبشهادة كل المنصفين من ابناء الوطن ، حزبيين ومستقلين ، عسكريين ومدنيين ، لم تكن قيادة الديمقراطي

الكردستاني والحركة الكردية المسلحة في وضع سياسي وعسكري يمكنها من « فرض » حل ما على السلطة .. بل كانت قد وصلت حدا خطيرا من العزلة والأنهاك ، وكانت عناصرها المسلحة منعزلة في مناطق نائية ووعرة لاتتجاوز مساحتها خمسي المنطقة التي تقطنها كثرة كردية في شمال الوطن .. وكان كل يوم يشهد هرب عشرات من تلك العناصر ولجوءها الى السلطة .

من كل هذا ، يظهر ان حزب البعث العربي الأشتراكي وسلطة الثورة ، لم يتجها الى الحوار مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، وبالتالي ، الى اعلان بيان آذار وحل المسألة الكردية ، حلا سلميا وديمقراطيا بدوافع آنية وتكتيكية ومن مواقف الضعف .. بل اتجها الى ذلك بدافع مبدئي ويقين راسخ بضرورة الحل السلمي والديمقراطي ، ومن أرضية سياسية وعسكرية قوية .

وقد حقق بيان الحادي عشر من آذار والظروف التي نشأت عنه الأوضاع والمكتسبات التالية لقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ،وذلك بأجراءات مباشرة من قبل السلطة او بموافقتها وفي ظل التعاون معها بموجب بنود البيان ومضامينه :

١ ـ الأعتراف رسميا ، من قبل الدولة بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني يشكل قوة سياسية أساسية داخل الحركة القومية الكردية .

٢ ـ اشراك خمسة ممثلين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في الوزارة .

٣ ـ تعيين اعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني ومؤيدين له ، وبترشيح منه ، في أغلب المناصب الأدارية الأساسية والثانوية ، في جميع المناطق التي تقطنها كثرة كردية تقريبا .

٤ ـ انشاء أفواج حرس حدود من أفراد البيش مركة

بتعداد ستة آلاف شخص ، وتأمين كل احتياجاتهم ·

٥ ـ اعادة المفصولين السياسيين من العسكريين والمدنيين من منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ، الى اعمالهم وبصيغ تتجاوز الروتين العادي للدولة مع احتساب مدد الفصل لأغراض الترفيع والتقاعد ·

٦ ـ صرف تخصيصات شهرية لكل أفراد البيش مركة المسرحين (والذين لم يسرحوا في الواقع) لحين ايجاد اعمال لهم ·

٧ ـ فتح مقرات للحزب الديمقراطي الكردستاني في كل انحاء العراق ، واصداره الصحف والمجلات والنشرات باللغتين العربية والكردية ·

٨ ـ نزول قادة ومنتسبي الديمقراطي الكردستاني وعناصر البيش مركة وبكامل اسلحتهم الى كل مدن وقرى المنطقة الشمالية ·

٩ ـ صرف تخصيصات مالية شهرية لقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ·

١٠ ـ قيام مصالحة بين قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ، وبين جناح الأستاذين ابراهيم احمد وجلال الطالباني ، وانضمام عدد من « الفرسان » الذين كانوا يقاتلون قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ··

هذا ما تحقق لقيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية بعد بيان آذار · وهو غير ما تحقق من مكتسبات للشعب الكردي ، كما بيناه في الحلقات السابقة · فما الذي خسرته قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة من الضمانات التي كانت تحتفظ بها قبل اعلان بيان آذار ؟! ··

ان أي منصف يلمس ، تماما ، ان قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية قد حصلت على مكاسب كثيرة

وكبيرة بعد البيان ، في الوقت الذي احتفظت بما كانت تمتلكه قبل البيان من عناصر واسلحة واذاعة ومقرات في اعالي الجبال ومركز قيادة على بعد عدة كيلو مترات من الحدود الايرانية ! ..

وعلى الصعيد الوطني ، انجزت الثورة وبمبادرة من حزب البعث العربي الأشتراكي ، ومنذ اعلان بيان آذار ، وحتى اليوم ، الخطوات البارزة التالية :

١ ـ اعلان مشروع ميثاق العمل الوطني وطرحه للمناقشة الديمقراطية ، وقد تم خلال العام الذي انقضى على اعلان الميثاق ، مناقشته من قبل القوى والشخصيات الوطنية والقومية التقدمية ، بحيث اوشك الحوار بشأنه على الانتهاء والأتفاق على صيغة موحدة ، ولم يتخلف عن ذلك سوى الحزب الديمقراطي الكردستاني .

٢ ـ انجاز الأستثمار الوطني للنفط في السابع من نيسان عام ١٩٧٢ .

٣ ـ عقد المعاهدة العراقية ـ السوفيتية ، في التاسع من نيسان ١٩٧٢ ، وتعزيز العلاقات مع المعسكر الأشتراكي على نطاق واسع جدا .

٤ ـ اشراك ممثلين عن الحزب الشيوعي العراقي والتيار القومي في الوزارة .

٥ ـ توسيع وتوطيد العلاقات مع القوى التقدمية العربية والعالمية .

٦ ـ تأميم عمليات شركة نفط العراق في الأول من حزيران ١٩٧٢ ، وبذلك تكون الثورة قد حققت واحدا من أعظم آمال الحركة الوطنية في العراق والوطن العربي ، وخاضت اكثر المعارك حاجة الى الوحدة الوطنية والجبهة التقدمية ، وأرست القواعد المتينة للأستقلال السياسي والأقتصادي للبلاد ، وسددت ضربة حاسمة للأمبريالية ، وفتحت افقا واسعا للكفاح ضد الأمبريالية وحلفائها وللنضال

الديمقراطي الثوري لجماهير الشعب في العراق وللجماهير في كل المنطقة وفي الوطن العربي ٠

وبعد كل هذا ٠٠ هل من المعقول والمنطقي ان تتراجع سلطة الثورة عن نهج الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية ، وان تفاجيء الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية بضربهما بالقوة المسلحة ؟! ٠٠

ان المسألة ، كما سبق ان قلنا ، ليست مسألة «نوايا» ٠٠ فالمواقف الأساسية تتحدد وفقا للشروط الموضوعية ٠ فهل تشير الشروط الموضوعية للأوضاع القائمة في العراق اليوم وبخاصة بعد تأميم عمليات شركة نفط العراق ، الى احتمال تخلي سلطة الثورة عن التزاماتها ومهماتها التحررية والديمقراطية والثورية ، على الصعيدين القطري والقومي ، والاتجاه الى « الأعتداء » على الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ؟! ٠٠

اننا لاندعي ان حزب البعث العربي الأشتراكي ، وسلطة الثورة ، قد حققا « كل » المهمات التحررية والديمقراطية والتقدمية التي تلتقي عندها شعارات وبرامج الأحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية ٠٠ و« كل » اماني شعبنا وتطلعاته على الصعيدين القطري والقومي ٠ ولا ننكر على أي مواطن او حزب وطني وتقدمي ، حق انتقاد ما نرتكبه من اخطاء وحق مطالبتنا بأنجاز هذه الخطوة او تلك ، وبهذه الطريقة او تلك ٠٠ فذلك من صميم تجربة ثورة السابع عشر من تموز ٠٠ ولكن الثورة وبقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ،وخلال اربع سنوات وبضعة أشهرفقط استطاعت ان تقطع بعزم ثوري راسخ ،وبأيمان عميق بالشعب وبوحدة قواه التقدمية ، أشواطا كبيرة ومهمة على طريق تحقيق التحولات التحررية والديمقراطية والتقدمية التي تمثل أماني وتطلعات شعبنا ، والتي كانت تنادي بها الأحزاب والقوى التقدمية ، منذ عشرات السنين ٠ وأصبح العراق الذي كان بؤرة للتسلط الرجعي وللتآمر على حركة الثورة العربية ،

ومثالا على التمزق الداخلي ، مركز اشعاع للحرية والتقدم في المنطقة ومسرحا للعمل الجاد من أجل تحالف القوى التقدمية ، يشار اليه بالتقدير في كل الأوساط التقدمية في المنطقة والعالم ... افلا يجد الأخوة في الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ، في كل ذلك ، ضمانة لهم وللحقوق القومية للشعب الكردي ؟! ..

لقد سبق وقلنا ، ان من حق الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ، ان يطالبا ، وان يحتفظا بضمانات ، وقلنا : ان ذلك يبقى مشروعا اذا بقي في أطار طبيعي ومعقول لايتناقض مع التزاماتهما بموجب بيان آذار وتجاه الوحدة الوطنية ، ومع مصالح البلاد الوطنية والمعركة الدائرة رحاها الآن بين الشعب وقواه التقدمية ، وبين الاحتكارات والأمبريالية والقوى الرجعية .

ولكن بأي اتجاه يسير الأخوة في الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية للحصول على الضمانات ضد « الوهم » أو بالأحرى « الشعار المشبوه » الذي يروج له البعض .. وهو « احتمال مفاجاتهم وضربهم بالقوة من قبل سلطة الثورة » ؟! ..

اننا نسال الأخوة في الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية .. هل في العلاقات الواسعة النطاق مع الحكومة الأيرانية الرجعية ، ضمانة لهم .. ولحقوق الشعب الكردي القومية ؟ .. وهل في العلاقات مع الرجعية المحلية ورجعية المنطقة ومع الزمر النارقة في العمالة من أمثال عبدالغني الراوي وعبدالرزاق النايف ، ضمانة لهم ولحقوق الشعب الكردي القومية ؟! ..

وهل في اقتناص الفرص لأضعاف سلطة الثورة ، والتشهير بحزب البعث العربي الأشتراكي في الداخل والخارج ،ضمانة لهمولللحقوق القوميةللشعب الكردي ؟!..

وهل في حالة الفوضى التي تعم أجزاء كثيرة في شمال الوطن ، حيث لاتستطيع أجهزة الدولة ممارسة اعمالها

الطبيعية ، وحيث لايأمن المواطن على نفسه ، وتتصاعد عمليات القتل والسجن والأختطاف وفرض الاتاوات على المواطنين ، وفتح الحدود مع ايران ، وتهريب البضائع ، وترويج العملة المزورة وغيرها .. ضمانة لهم وللحقوق القومية للشعب الكردي ؟! ..

ان كل ما ذكرنا ، والذي يظنه الأخوة في الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية « ضمانات » و « امتيازات » يمتلكونها ولا يمتلكها غيرهم من الأحزاب ليست في الواقع « ضمانات » و « امتيازات » لحركة شعبية ووطنية وديمقراطية ، وانما هي « شراك » تسيء الى الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية ، وليس لغيرهما . وطريق خطر يهدد بنسف السلام واعادة الاوضاع الى ماكانت عليه قبل بيان آذار . واذا كان هناك من يصر على أنها «ضمانات»، فانها بالتأكيد ،ليست ضمانات للمحتوى التحرري والتقدمي والديمقراطي لحركة الشعب الكردي القومية ! ... ثم اذا كانت الثقة قد فقدت الى الحد الذي يحتفظ فيه الاخوة في الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية بـ «الضمانات» التي ذكرنا .. فما هي « الضمانات » التي يقدمونها للثورة ولشعب العراق لكي يؤكدوا حرصهم على السلام والوحدة الوطنية وبيان آذار ؟! ..

١٠ ـ ت٢ ـ ١٩٧٢

x x

هەوالنامەی کتێب

١٢

١٣

التساؤلات المطروحة

هدوالناقد كتب

● دمجت الحلقتان ١٢ و ١٣ المنشورتان بتاريخي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٢ في حلقة واحدة نظرا لوحدة موضوعهما .

هەوالنامەی کتێب

اثارت المقالات التي نشرتها (الثورة) في الاونة الاخيرة تحت عنوان « لكي يصان السلام .. وتتعزز الوحدة الوطنية » ، اهتماما واسعا بين الأوساط الشعبية في العراق ، وقلقا وتساؤلات مهمة جدا .

وعلى الصعيد العربي والعالمي، اثارت المقالات اهتماما وتساؤلات كثيرة وراحت جهات عديدة تفسر دوافعها ونتائجها وفقا لاتجاهاتها وارتباطاتها، وذهبت في ذلك مذاهب شتى حتى ان احدى الصحف اللبنانية قالت : (ان الرئيس احمد حسن البكر قد تدخل شخصيا لايقاف النزاع بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني) ، وبنت روايتها تلك على الزيارة التي قام بها الرئيس للفرع الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني في عيد الفطر المبارك .

وقد تجاهلت الجريدة المذكورة ، امرين مهمين ، الأول : هو ان الرئيس البكر امين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي والثاني : هو ان زيارة

الرئيس لمقر فرع الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد ، هي زيارة تقليدية يقوم بها في كل عيد · كما تضمنت مزاعم الجريدة ، انكارا للتجربة الديمقراطية في العراق ·· تلك التجربة التي تمثل المقالات المنشورة في « الثورة » و « التآخي » ، احدى ملامحها ··

ولكي لايكون هناك لبس في الامور في بلادنا وفي الخارج ، نرى من الضروري ايضاح بعض النقاط ·· كما ان من الضروري ، وبعد ان قلنا ما قلنا ، طرح السؤال المهم : ما العمل ؟ ! ···

في البداية ، نعيد الى الاذهان ماقلناه في الحلقة الاولى من المقالات تفسيرا للجوئنا الى هذا الاسلوب من المعالجة ·· فلقد قلنا : « لقد لجأنا خلال فترة طويلة ، الى مايشبه الصمت ماخلا استثناءات محدودة دفعتنا اليها ظروف ومواقف معينة وذلك اختبارا لرأي شاركت فيه قوى وشخصيات وطنية عديدة مفاده ، ان على الحزب الذي يقود السلطة ان يركن ، دائما ، الى الصبر والحكمة والنفس الطويل ، وان في المسألة الكردية من التعقيدات والملابسات مايستوجب نظرة خاصة ومعاملة خاصة ·· وان الحديث على صفحات الصحف ، رغم مافيه من اهمية وفوائد ، قد يؤدي ، في كثير من الاحيان ، الى اثارة البلبلة وتعقيد الامور ، وتعطيل المساعي الخيرة التي تبذل لايصال سفينة الحل السلمي والديمقراطي ، الى بر الامان · ونقولها ، بصراحة ، ان اختيار هذا الرأي عبر مرحلة تتجاوز السنتين والنصف ، قد اثبت عدم صحته · فمن ناحية كان الالتزام به من جانب واحد فقط هو حزب البعث العربي الاشتراكي ·· فلم تنقطع الزميلة « التآخي » الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني ، عن الحديث عما تراه سلبيات ومشاكل وعقبات تعترض طريق الحل ، كما ان منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني ، كانت

تتناول هذه القضايا ·· وكل ذلك كان تعبيرا وتفسيرا لموقف طرف واحد ، هو الحزب الديمقراطي الكردستاني ·

ومن الناحية الاخرى ، فان الاوساط الاعلامية في الخارج لم تنقطع يوما عن الحديث عن المشكلات المتعلقة بالمسالة الكردية ، وكان بعض ماتنشره من وقائع حدثت او تصريحات من مصادر قيادية في الديمقراطي الكردستاني او تلفيقات وافتراءات ·· وهذه كلها بما فيها من الصحيح وغير الصحيح ، وبما فيها من الاقوال المستندة الى مصادر واقعية ، وبما فيها من امور مزورة ، كانت تعبر عن آراء ومواقف غير آراء ومواقف حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة ·· وكل هذا وذاك كان يصل الى المواطنين عبر الصحف والنشريات او عبر الاذاعات كاملا ، او مجزءا · وكان ومايزال يخلق حالة واسعة من البلبلة ويسيء الى المساعي الخيرة اكثر مما يسهل لها الطريق ·· فاننا ، وبعد هذه التجربة الحافلة ، نجد ان الحديث الصريح يفيد في ازالة البلبلة ، وتوضيح الحقائق على ان يكون كل ذلك نابعا من الحرص على الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية ، ومن الرغبة الاصيلة في حل جميع المشاكل بروح الاخوة النابعة من الايمان العميق بالوحدة الوطنية · وفي رأينا ، ان اي حديث مهما بلغت درجة صراحته واتساعه ، يجب ان لايحيد لا بالشكل ، ولا بالمضمون ، عن الاسس الجوهرية التالية :

١ ـ الايمان المطلق بالحقوق المشروعة للشعب الكردي في اطار الجمهورية العراقية ، وبالاخوة العربية الكردية ·

٢ ـ الايمان المطلق ببيان اذار نصا وروحا والتمسك به مهما كانت الظروف والاحوال ·

٣ ـ الحرص الشديد على قيام اقصى درجات التفهم والتعاون بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب

الديمقراطي الكردستاني ، سواء ، في اطار العلاقات الثنائية او في اطار العمل الجبهوي المشترك الذي دعا اليه وحدد اسسه ميثاق العمل الوطني ·

هذا ماقلناه منذ البداية · وبعده نشرنا حلقتين احداهما عن مضمون بيان اذار والالتزامات المتقابلة بموجب بنوده · والثانية ، عن وجهة نظرنا في الاسس التي يجب أن تحكم العلاقة بين حزبنا والحزب الديمقراطي الكردستاني · وفي أثناء ذلك ، خرجت علينا الزميلة « التآخي » بردودها الخمسة التي تلقيناها باهتمام بالغ وانتظرنا اكتمال نشرها لنستانف بيان وجهة نظرنا في بقية الامور · ولكننا ، وكما سبق وقلنا في الحلقة الرابعة من هذه المقالات ، وجدنا في مقالات الزميلة «التآخي» ما يخيب الآمال فلقد تميزت مقالاتها ، عموما ، بالتهرب من بحث التزامات قيادة الحركة الكردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكردستاني بموجب بيان آذار أو الدوران حولها أو التقليل من اهميتها وباتباع نهج تبريري للتنصل من تادية تلك الالتزامات والقاء المسؤولية في ذلك على السلطة وحزب البعث العربي الاشتراكي ، كما حفلت بانواع مختلفة من الهجوم والانتقادات على حزب البعث العربي الاشتراكي ، وسياسته وطريقة ممارسته للسلطة وعلاقته بالجماهير ، مما جعلنا نشعر بأن هناك محاولة لاستفزازنا ، وبالتالي ، اخراج المناقشة الدائرة على صفحات الجريدتين عن اطارها الايجابي مما دعانا الى التأكيد بوضوح ، باننا لن نستفز وسنحافظ على نهجنا الموضوعي في معالجة المسائل الخاصة بالحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية · ومن الضروري القول ، هنا ، باننا رغم كثرة ما نشرناه من مقالات وما أوردناه من معلومات خطيرة ، فاننا لم ننشر كل التفاصيل ذات العلاقة بالمسائل التي طرحناها ولم نتحدث عن مسائل اخرى لا تقل اهمية عما ذكرنا ، واننا نحتفظ بحقنا

في العودة الى تلك المسائل من جديد ، والى نشر قضايا وتفاصيل أخرى اذا ما وجدنا ضرورة لذلك او اضطررنا اليـــه ٠

ويمكن تلخيص ردود الافعـــال والتساؤلات التـــي اثارتها عملية النشر ، بالنقاط الاتية :

١ ـ ان المعلومات الخطيرة التي نشرناهـــا ، أثارت بين بعض الاوساط الوطنية المخلصة من القلق ما جعلها تتساءل باخلاص ، فيما اذا كان حـــزب البعث العربي الاشتراكي يجد نفسه في موقف يجعله يعيد النظر فـــي بيان آذار والاسس المبدئية التي قام عليها !

ومع أن مقالاتنا أوضحت موقفنا من هـــذه المسالة ، فاننا نؤكد من جديد ، وبشكل قاطع ، بأن موقف حـــزب البعث العربي الاشتراكي من الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ، ومن الحـــل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية ، وبالتالي ، من بيان آذار ، هو موقف مبدئي وستراتيجي لا تؤثر فيه المؤثرات الانية مهما بلغت من خطورة ، كما لا تؤثر فيه ـ وهذا ما يجب أن يكون واضحـــا ـ مواقف وتصرفات الحـــزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ٠

ولكننا يجب أن نعترف ، بـــأن المنطلقات المبدئيـــة والمفاهيم التي بني على أساسها بيان آذار ، لم تكن بنفس المستوى من العمق والرسوخ في أذهان كل أبناء الشعب وأن أوساطا كثيرة مخلصة ووطنيـــة كانت تنظر الـــى القضية الكردية من زوايـــا مختلفة وبمستويات وعي متباينة على الرغم من أن الاحزاب والقـــوى الوطنيـــة والتقدمية ومنها حزبنا ، كان لها في المسالة الكرديـــة مواقف مبدئية واضحة ٠ واذا كان من واجب حزبنـــا وبقية الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية ، بذل أقصى الجهود ، وبصورة مستمرة ، لتثقيف الجماهيـــر على مبادىء الاخوة والمساواة بين القوميات ، فاننـــا

لانستطيع أن نتجاهل أن مواقف وتصرفات خطيرة كالتي ترتكبها اوساط في الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، تسيء الى هذه القضية الشريفة ، وتعرقل جهود التثقيف ، وتخلق نعرات انعزالية وردود افعال ضارة ·

والاخطر من ذلك ، انه في أجواء من هذا النوع ، تختلط المسائل وتتشابك ، ويصعب في حالات كثيرة ، تمييز المخلص والشريف عن المغرض والمرتبط بالرجعية والاستعمار من بين الذين تظهر عليهم ردود افعال وتأثيرات المواقف والتصرفات التي اشرنا اليها ·

وهذه حقيقة مهمة لايجوز ـ باي شكل ـ الاستهانة بها · وفي ظروف كالتي يواجهها العراق الان ، فان هذه المسالة تتخذ اهمية متعاظمة ، وتبلغ درجة خطيرة من الدقة · ففي اثناء التحولات الاجتماعية الثورية التي تجري في القطر وفي خضم المعركة الضارية مع الاحتكارات ومن وراءها من القوى الامبريالية وفي جو التراجع وتصاعد نفوذ اليمين والامبريالية في المنطقة تتعاظم خطورة حدوث الالتباسات بين مواقف الناس الشرفاء والطيبين والعناصر الحاقدة والرجعية والمرتبطة ، كما تتعاظم خطورة امكانية التذرع بحجج ظاهرها حسن النية ، ولكن مقاصدها خبيثة ، ومعادية لحركة التحرر والتقدم ·

واذا كانت هذه حالة ملموسة تواجهنا الان ·· واذا كان من واجبنا وواجب بقية الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية ، بذل كل الجهود الخيرة لايصال الامور الى مافيه صالح الوحدة الوطنية وحركة التحرر والتقدم ، فان الجزء الاكبر من هذه المسؤولية يقع ، في تقديرنا ، على عاتق الاخوة في الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة · فبما انهم يدعون الى الحقوق القومية للشعب الكردي ، فان

عليهم ان يعرفوا تماما ، الظروف الواقعية في البلد الذي يعيشون فيه وحجم ردود الافعال التي تخلقها مواقفهم وتصرفاتهم فقضية الحقوق القومية لشعب يعيش مع غيره في وطن واحد ، لاتخدمها ابدا ، ولاتسهل مهمتها المسالك الوعرة التي تخلقها أمثال هذه المواقف والتصرفات، وهذه القضية لاتتحقق بمبادرات من الاحزاب واجراءات من السلطة فحسب ، وانما تحتاج الى قناعة راسخة بين صفوف كل أبناء الشعب ، وحالة نفسية سليمة في العلاقات بين ابناء الوطن الواحد ·

٢ـ ان مانشرناه من معلومات خطيرة عن الاوضاع في المنطقة الشمالية ، وعن مواقف وتصرفات الحزب الديمقراطي الكردستاني ، اعاد الى الجو السياسي في البلاد ، تساؤلا كان يطرح قبل اعلان بيان اذار ، عن جدوى التعاون والاتفاق مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة وقد انعكس ذلك التساؤل ، بعد اعلان بيان اذار ، على التشكيك في صحة بيان اذار ، كخطوة سياسية · ففي تقدير الاوساط التي كانت تثير هذا التساؤل ، وبينها اوساط حسنة النية، ان البيان لن يكون سوى هدنة اخرى كالهدنات التي سعت اليها قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة في الماضي ، للحصول على منافع معينة حتى اذا ماستجدت ظروف جديدة ، عادت الى مسلكها السابق ··

وقد وجدت هذه الاوساط فيما نشرناه من معلومات ، حججا وبراهين تدعم وجهة نظرها تلك ، فارتفعت اصواتها عالية بعد ان كانت قد خفتت فترة من الزمن ، وبعد ان كان البعض منها قد اعاد النظر في تقديراته تلك · وفي خضم ذلك ، وكما تحدثنا في النقطة السابقة اختلطت ، ايضا ، التقديرات والتحليلات المنطلقة من حسن النية بتلك التي تنطلق من النوايا الخبيثة المرتبطة

بالمخططات الاستعمارية والرجعية ، وصار بعضهم يدق طبول الحرب ٠٠ ! ٠٠

وموقفنا من ذلك ، هو ان بيان اذار لايعبر عن موقف مبدئي وستراتيجي صائب فحسب ، وانما هو موقف سياسي صائب ايضا ، وتعبير عن نظرة واقعية الى الامور ٠اما مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، فانها ، على اهميتها وخطورتها البالغتين ، لن تغير من هذه الحقيقة شيئا ٠ ان بيان الحادي عشر من اذار ليس ، في جوهره تعاقدا بين حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة من جهة ، وبين قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة من جهة اخرى ، بحيث يبقى العقد اذا كانت العلائق بين الطرفين حسنة ، وينفك اذا كانت سيئة ٠ ان بيان اذار هو حل مبدئي وسياسي صاغه حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة للمسالة الكردية ٠ واذا كان قد اقترن بالزمن والاجراءات بالاتفاق مع قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، فلأمرين ، اولهما : الرغبة الحقيقية في تجنيب البلاد حالة الصراع والاقتتال وتوفير كل الجهود لتادية المهمات الوطنية التحررية والتقدمية ، وكذلك المهمات القومية ٠ وثانيهما: التقدير الواقعي لدور تلك القيادة في صفوف الحركة القومية الكردية ٠ غير ان دور قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة المسلحة في داخل الحركة القومية الكردية ، وفي داخل الحياة الوطنية في العراق ليس ، في تقديرنا ، حالة جامدة ونهائية ،وانماهوحالة متحركة ومتجسدة في شروط ومواقف ومواقع ٠ فاذا ما حافظت عليها قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة بقي دورها مرتبطا بالبيان ، وفاعلا فيه ايجابا ٠ اما اذا لم تحافظ عليه ، فان عليها عند ذاك ، ان تجابه

حالة العزلة بين الحركة القومية الكردية ، وفي الحياة الوطنية في العراق · وفي كل الاحوال ، فان السؤال الذي يطرح ليس حول صحة بيان اذار من الناحية السياسية ، وانما حول طبيعة وحجم الدور الذي تلعبه قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة في تطبيق البيان · وكما كان بيان اذار طريقا جديدا يختلف عن الهدنات التي عقدت في الماضي ، فان المشاكل التي تنشب عند تطبيقه سيعالجها حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة بأساليب جديدة مختلفة عن اساليب الماضي ·

٣ـ والى جانب التساؤل الذي اعيد طرحه حول صحة بيان آذار كموقف سياسي ـ وهو ماعرضناه وابدينا وجهة نظرنا الواضحة والقاطعة فيه ـ عاد الى السطح ، تساؤل آخر مهم ·· وهو اذا كنتم تعرفون كل هذه الحقائق عن تركيب الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، وعن علاقات بعض العناصر المهمة فيهما بالرجعية الحاكمة في ايران ، وبالقوى الرجعية المحلية وبرجعية المنطقة ، فكيف اقدمتم، اذن ، على الاتفاق والتعاون معهما ؟!·· او لم تكن تلك الحقائق معروفة قبل اعلان بيان آذار ؟!

وجوابنا على ذلك ، اننا كنا نعرف كل تلك الحقائق قبل اعلان بيان آذار ، وقد ناقشناها بكل صراحة مع الاخوة في الحزب الديمقراطي الكردستاني ، اثناء الحوار الذي جرى قبل اعلان البيان ·· وكان لنا تحليل اشتركنا فيه مع بقية الاحزاب والقوى الوطنية ، وهو ان اللجوء الى الاتفاق مع قيادة الديمقراطي الكردستاني في اطار حل سلمي وديمقراطي شامل للمسألة الكردية ، وفي اطار العمل الوطني المشترك ، وتعزيز النضال التحرري والتقدمي والديمقراطي في البلاد ككل ، سيوفران ظروفا موضوعية لعزل العناصر الرجعية والمشبوهة التي

تظاهرت بالعطف على قضية الشعب الكردي عن الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركةالكردية المسلحة ومناخا يؤدي الى تشذيب تحالفاتهما الداخلية ، سواء ، داخل القومية الكردية ، أو داخل العراق ككل ، والى قطع ارتباطاتهما بالرجعية الحاكمة في ايران ٠

وفي الواقع ، اننا عندما اقدمنا على الاتفاق مع قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، لم نكن نقصد ان تنال الجيوب الرجعية فيهما والعناصر المرتبطة بايران وغيرها من الدول الرجعية والجهات الاستعمارية ، غطاءالشرعية تحت راية بيان آذار ، ولا ان تنتقل تلك الجيوب والعناصر من مواقعها في داخل الديمقراطي الكردستاني ، والحركة الكردية المسلحة الى مواقع في اطار الدولة والثورة تحت غطاء مشاركةالشعب الكردي في السلطة ٠٠! لقد افهمنا الاخوة في الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، قبل اعلان بيان آذار وبعده وحتى اليوم بان ظروف السلم والحل الديمقراطي للمسالة الكردية يجب ان تكون فرصة تاريخيةلاعادة ترتيب مواقع عناصر وجيوب كثيرة بحيث تكف عن ان تكون معوقة لحركة الشعب الكردي القومية ومتناقضةمعها ومعمنطلقات الثورةالتي لولاها لماكانبيان آذار٠لذلك فنحن واجهزة الدولة ـ الحساسة في البلاد ـ نرفضاعطاء مثلهذهالجيوب والعناصر ، غطاءمنالشرعية والحماية تحت ستار الحقوق القومية للشعب الكردي في الوقت الذي تقف الثورة موقف الحزم الشديد من امثالها بين العرب وغيرهم من أبناء البلاد٠ ولقد ناقشناهم اكثر من مرة وقلنا اننا نفهم حقوق الشعب الكردي القومية ، باعتبارها مسالة ذات جوهر تحرري وتقدمي ، ونحن نقرها ونعمل من أجلها على هذا الاساس ولا يمكن، بأي حال ، ان نقبل بممثلين للشعب الكردي لا تنطبق عليهم المواصفات الوطنية والتقدمية ٠ واذا كانت مشاركة

الشعب الكردي في كل اوجه حياة البلاد ، امرا مشروعا وصحيحا نعمل من اجله ، **فليس معنى ذلك ان تكون هناك في البلاد ، سياستان وموقفان تجاه قضايا اساسية** ، كالنضال ضد الاستعمار والرجعية وركائزهما في المنطقة ٠٠، وبناء علاقات وطيدة مع قوى التحرر والتقدم في الوطن العربي والعالم، ومع بلدان المعسكر الاشتراكي، وبصورة خاصة ، الاتحاد السوفيتي ٠ ففي هذه الامور، **يجب ان تكون هناك سياسة واحدة وموقف واحد، تحددهما الثورة في اطار التحالف الوطني** الذي يجب ان يكون هو الاخر ، تحرريا وتقدميا وثوريا ٠

وهنا لابد من ايضاح ناحية مهمة ٠٠ وهي اننا عندما نتناول هذه المسائل لا نتمسك بشكل حرفي بمقاييس الظروف التي كانت قائمة قبل بيان اذار **وانما نتمسك بالمقاييس التي تحددها الظروف الجديدة** ٠٠ ظروف الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية والتحالف الوطني وتصاعد النضال التحرري والتقدمي ٠٠ فالظروف غير الطبيعية يمكن ان توجد اوضاعا ونتائج غير طبيعية ولكن يجب ان يعاد النظر في تلك الاوضاع عندما تتوفر مناخات طبيعية ٠ **وهذا المقياس نفسه ينطبق على العلاقات بيننا وبين القوى السياسية الاخرى كالحزب الشيوعي مثلا** ٠ ففي ظروف سابقة وفي المراحل الاولى من الثورة كانت هناك قوى تقدمية ترفع شعار اسقاط السلطة وقد رفعت بعض اجنحتها السلاح بوجه الثورة وسالت في ذلك دماء ٠٠ وقد اضطرت الثورة الى اتخاذ اجراءات رادعة صارمة جدا ٠ ولكن حالة الصدام وما تخلقه من توترات لايمكن ان تنسحب دائما على كل الاوضاع والظروف وبخاصة عندما تنشأ ظروف واطارات جديدة ٠ ان شكل العلاقات السلبية والحالة التي كانت قائمة ، في الماضي ، بيننا وبين الشيوعيين لاتشكل اليوم عاملا معوقا لبناء

علاقات تعاون حقيقية في اطار ظروف جديدة ومهمات جديدة تماما ٠

٤ـ يجب ان نعترف ان تجربة العلاقات بين حزب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني ، منذ اعلان بيان اذار وحتى اليوم، بما حفلت به من أخطاء جسيمة ارتكبتها عناصر الديمقراطي الكردستاني ومن مواقف غريبة اتخذتها تلك العناصر واستهدفت حزبنا وسلطة الثورة في الصميم ، قد احدثت اثرا مريرا في نفوس عدد غير قليل من اعضاء حزبنا وكوادره ٠ ولا نخفي حقيقة ان كثيرا من هؤلاء قد فقد قدرا من الحماسة لتوثيق العلاقات بين الحزبين، ولانجاز بنود البيان بافضل الاشكال واسرعها ٠٠ ولا نخفي ايضا، أن حالة نفسية من هذا النوع يمكن ان تترك بصماتها ولو الى حد ، على مجمل العلاقات الوطنية في البلاد ٠

ولقد بذلت قيادة الحزب وكوادره المتقدمة وما تزال جهودا واسعة وحثيثة في داخل صفوف حزبنا لتعميق التثقيف بالمنطلقات المبدئية التي قام عليها بيان آذار ولضبط ردود الافعال الخاطئة وتصحيحها ، وتعميم المواقف الصائبة والحكيمة والتحلي بالشعور العالي بالمسؤولية والالتزام الحازم بالخط الستراتيجي للحزب٠

وقد تبدو هذه المسألة وكأنها مشكلتنا الخاصة التي نتحمل نحن مسؤولية معالجتها ٠٠ وهي كذلك فعلا ، ولكن هناك حقيقة قائمة وهي ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، هو الحزب الذي يقود السلطة ، وان كوادره واعضاءه يتحملون المسؤولية في كثير من المواقع الحساسة في الدولة والمنظمات الجماهيرية والمهنية ، وان ضعف حماستهم لشيء ما لايعود بالخسران على الحزب وحده ، وانما على الوطن كله ٠ ثم أليس خسارة للجميع ، ان نجد انفسنا ـ اليوم ـ ملزمين ببذل جهود استثنائية في مسائل

كان يفترض اننا تجاوزناها منذ زمن ..هذه الجهود التي يمكن توفيرها لمسائل ومهمات تحررية وتقدمية وديمقراطية اخـــرى على الصعيدين القطري والقومي ومـــا اكثرها واخطرها ؟!..

وعلى أية حال .. ورغم الصعوبات التي نواجهها في هذا الشان ، فاننا ملزمون امام مبادئنا وأمام الشعب ، والتاريخ ، ان نقف دائما على الطريق الصحيح .. طريق الكفاح الثوري التحرري والديمقراطي مهما كانت التكاليف باهظة والمهمة شاقة .

هذا استعراض سريع لردود الافعال التي لمســناها اثناء نشر المقالات .. وليس كلها جديـدا ويحدث لاول مرة . فالبعض منها كان قائما قبل النشر بين اولئـك الذين كانوا يعرفون هذا القـدر او ذاك مـن حقائـق الاوضاع . وهناك الى جانب ذلك ردود افعال اخـرى كانت ومانزال موجودة في معسكر الامبريالية والرجعية، وابرز خصائصها ، اتخاذ موقف ذي وجهين ، الحـرص المبالغ فيه والمشبوه طبعا ، على الحقوق القومية للشعب الكردي في جانب ، واثارة نعرات الانعزال والعداء ضد الشعب الكردي بين صفوف العرب ، في الجانب الآخر . وهذه وان كنـا لا نستهين بها ، فاننا لم نتطرق اليهـا بالتفصيل لانها اصبحت مكشوفة الاغراض والاساليب ، وان بين صفوف شعبنا وحزبنا وبقية الاحزاب والقـوى الوطنية والقومية التقدمية ، من الوعي ما يمكننا مـن فضحها ومجابهتها ومقاتلتها . ورب قائل .. ترى هـل فاجاتكم ردود الافعال هذه وكيف اقدمتم على النشر مـن غير ان تحسبوا لها حسابا ؟!..

وجوابنا ، اننا لم نفاجأ بها . فعندما اقدمنا عـلى النشر كنـا نقدر تماما ، ما سـينتج عن ذلك من ردود افعال ونتائج ولكننا كنا قد اقتنعنا بأن العلاقات بيـن حزبنا والحزب الديمقراطي الكردستاني قد بلغت حدا من

التدهـــور ، وان تصرفـــات الاخوة في الديمقراطـــي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ومواقفهم ، قـــد بلغت حدا من الخطورة مما لا يجوز عندهما اطلاقـــا ، حجب الحقائق عن الشعب مهما كانت مـــرة وخطيرة كما كنا قد اقتنعنا تماما بلا جدوى حصر المشكلة في اللقاءات والمناقشات الثنائية ، وقررنا طرحها على اوسع نطاق ، وقد عبرنا عن ذلك في فاتحـــة مقالاتنا عندما قلنـــا : « بدات منذ فترة محادثات بين ممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردســـتاني لدراسة المشاكل والعقبات التي تعترض مسيرة الحـــل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية والعلاقات بيـــن الحزبين • وقد اتســـمت هذه المحادثات بالصراحـــة والوضوح • واننا نرى ان مما يساعد كثيرا على انجاح هذه المحادثات وايصالها الى المســـتوى الجاد الـــذي تشترطه طبيعة التجربة الماضية والاخطار الامبرياليـــة والرجعية التي تحدق بالوطن وقواه الوطنية والقوميـــة المناضلة والذي ينسجم مع عظم المسؤوليات التي تقـــع عـــلى عـــاتق الحزبين •• ان ممـــا يساعد على ذلـــك ، اطلاع الجماهير على الحقائق وتعريفها بوجهات النظر ، ازاء القضايا والمشاكل المطروحة لتتمكن الجماهير مـــن خلال المعرفة التامة بهذه الامور ، من ان تلعب دورهـــا الطبيعي في صيانة الســـلام وتعزيز الوحـــدة الوطنية وحماية المكتسبات التقدمية والديمقراطية » •

ولم نقف عند هذا الحد ، بل اقترحنا على الاخوة في الديمقراطي الكردستاني ، ان يشترك معنا في الحـــوار ممثلون عن الحزب الشيوعي العراقي ، وعن العناصـــر الوطنية والقومية التقدمية •

ومع كامل تقديرنا لما سيترتب على النشـــر من ردود افعال ونتائج ، فاننا لم نلجأ الى هذا الاسلوب كطريق الى الاستفزاز والتشـــهير ، وبالتالي ، الى القطيعة او

تبريرا لها ·· بل اننا لجأنا اليه والحوار بيننا وبين الاخوة في الحزب الديمقراطي الكردستاني ، في مراحله الاولى ·

وقبل ان نبادر الى النشر ، وفي اثناء الحوار بين الحزبين ، كانت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي قد ارسلت مذكرة تفصيلية الى اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني (١) · وعلى الرغم من ان الاخوة في الديمقراطي الكردستاني قالوا انهم لا يحبذون اسلوب تقديم المذكرات ، ويرون الاكتفاء بالحوار فقط · فقد رأينا اللجوء الى هذا الاسلوب ، لكي تكون الامور واضحة ومحددة ، ولكي لا تضيع الحقائق في المناقشات الشفهية · ولقد تسلمت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني مذكرتنا ، وارسلت الينا ردها الذي كان قد نشر قبل تسليمه الينا في جريدة « النهار » البيروتية (٢) · ونحن ندرس الرد الان وسنبين وجهة نظرنا بما ورد فيه ·

من ذلك كله يتضح قصدنا في اطلاع الشعب على الحقائق على اوسع نطاق ، على الرغم من كل السلبيات التي قد تنشأ من عملية النشر ·· مؤمنين بأن معرفة الشعب بالحقائق تمكنه من ان يكون حكما عادلا على مواقفنا وتصرفاتنا ، وعلى مواقف وتصرفات الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة · كما قصدنا نقل المسألة من الاطار الضيق الذي يمثله الحوار بين الحزبين ، الى النطاق الوطني العام بهدف انضاج الحلول السلمية للمسائل المطروحة ، وتعبئة اوسع القوى الجماهيرية على طريق صيانة السلام وتعزيز الوحدة الوطنية ·

ولا يعني ذلك ، اننا نترك الامور معلقة في الفراغ ··

(١) انظر نص المذكرة في باب الوثائق ·
(٢) انظر الرد في باب الوثائق ·

بل اننا نمتلك تحليلا كاملا للموقف ولكل احتمالاته القريبة والبعيدة ولقد اوضحنا للاخوة في الديمقراطي الكردستاني وجهة نظرنا في السبل المؤدية الى اقامة علاقات تعاون سليمة بين حزبنا وسلطة الثورة من جهة ، وبين قيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، من جهة اخرى · ويمكن تلخيص وجهة نظرنا تلك بالنقاط التالية :

١ ـ تطبيق مبدأ سيادة القانون ومؤسسات الدولة الدستورية ·· ومنع اي ممارسة للسلطة خارج المؤسسات الدستورية والقانونية المخولة بذلك ·

٢ ـ ان العلاقة بين حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة من جهة ، والحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة اخرى ، يجب ان تحكمها المصالح الاساسية للثورة وقواها ، ولا يمكن ان تتم على حساب اضعاف الروابط مع اية قوة تقدمية او فئة او عناصر تدعم الثورة في المنطقة الشمالية ، ذلك لان الثورة لا توافق على تقليص التزامها ازاء الجماهير الكردية واختزاله بصورة علاقات احادية الجانب مع الحزب الديمقراطي الكردستاني فقط ، فاي حزب لا يمكن ان يكون بديلا عن الشعب وان كان بامكانه ان يكون طليعة له بالتجربة ·

٣ ـ التزام الحزب الديمقراطي الكردستاني بقطع علاقاته مع الرجعية الايرانية الحاكمة ، واغلاق الحدود وتسليم مخافر الحدود الى الجيش ·

٤ ـ التزام الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدم محاربة العناصر الوطنية الايرانية ، وعدم تسليم اللاجئين منهم الى سلطات الشاه ·

٥ ـ التزام الحزب الديمقراطي الكردستاني ، بالتخلي عن العناصر الرجعية والمشبوهة المعادية للثورة وتجنب ازدواجية العلاقات مع الثورة ومع اعدائها في آن واحد ·

٦ ـ ادانة الاغتيالات السياسية واعتبار كل الجرائم

التي تؤدي الى تصديع السلام من الجرائم غير الاعتيادية التي لا تنحصر في الحدود الضيقة للجريمة ، بل من الجرائم التي تعرض امن الدولة وسلامتها الى الخطر .

٧ ـ ادانة ومحاربة جميع الاعمال والاساليب التي تعطي التبرير لنشاط العناصر الشوفينية والانعزالية في اثارة الفتن والشغب .

٨ ـ التخلي عن المساعي الهادفة الى كسب الرجعيين وفرض سلطانهم على الجماهير والاستناد في العلاقات السياسية ، على مبادىء النضال الديمقراطي الثوري .

٩ ـ ابعاد رؤساء العشائر الكردية من الذين يشكلون خطرا على السلم في المنطقة الشمالية الى بغداد او الى اية مدينة اخرى . أو توفير الظروف التي تمكن الجميع من العيش في اماكنهم ومحاسبة اي شخص يخرج على القانون والانظمة ويحاول اثارة المشاكل والفتن .

١٠ ـ التزام الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدم التصدي للقوات المسلحة اثناء قيامها بواجباتها وعدم التصدي لاجهزة الامن والاستخبارات العاملة في المنطقة الشمالية ، لان مثل هذه الاعمال تنطلق من عقلية الانعزال عن السلطة والاقتتال معها ولا تنسجم مع روح بيان آذار .

١١ ـ التزام الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدم الاعتداء على العناصر المؤيدة للثورة وعدم خطف وتعذيب وقتل المواطنين والغاء جميع السجون والمعتقلات التي يمتلكها الحزب الديمقراطي الكردستاني ، واطلاق سراح جميع الموقوفين فيها .

١٢ ـ التزام الحزب الديمقراطي الكردستاني ، بان الاتفاق معه على حل المسالة الكردية لا يعني احتكاره لاجهزة الدولة في المنطقة الشمالية ولا احتكاره التمثيل في الاجهزة الرئيسية للدولة .

١٣ ـ ان تكون السياسة العملية للحزب الديمقراطي الكردستاني متحركة باتجاه تعزيز السلم والتآخي القومي وضمان الوحدة الوطنية والكفاحية ، فلا يمكن ان تظل

هذه السياسة مبنية على خصوصية مصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني بمعزل عن مصالح البلد الاساسية او بتحويل المصالح الاساسية للبلاد الى الدرجة الثانية .

١٤ ـ التزام كافة الاداريين المحسوبين على الحزب الديمقراطي الكردستاني **بتطبيق القوانين والانظمة** وخلق الشروط الضامنة لوحدة السيادة الوطنية .

١٥ ـ التزام الحزب الديمقراطي الكردستاني **بمنع حالة التسلح** في المناطق التي يقطنها الاكراد **ومنع التفتيش** الذي يقوم به مسلحو الحزب في الطرق العامة .

١٦ ـ التزام الديمقراطي الكردستاني بتقديم كل المتطلبات اللازمة **لتامين قيام السلطة بالتحقيق في جرائم الاغتيالات وخطف المواطنين** وتسليم كل العناصر المناوئة للثورة ، لاجهزة الدولة المختصة وعدم ايواء وحماية المجرمين والهاربين من وجه العدالة والهاربين من الخدمة العسكرية .

١٧ ـ التزام الحزب الديمقراطي الكردستاني **بالسير في طريق تعزيز مكاسب الثورة ومقاومة تيارات الردة** فليس من الجائز ان يجعل الديمقراطي الكردستاني مقراته الرسمية في انحاء العراق مأوى للعناصر الرجعية والمضادة للثورة . فليست هذه العناصر هي التي حققت السلم في المنطقة الشمالية وليست هي الحريصة على بيان آذار التاريخي حتى يمكن ان تكون العلاقات معها مبررة .

١٨ ـ الاتفاق على ابعاد العناصر الادارية التي عينت في المنطقة الشمالية بناء على طلب الحزب الديمقراطي الكردستاني ، **والتي لم تخضع لاوامر السلطة المركزية ولم تنفذها .**

١٩ ـ **اعادة جميع النازحين الاكراد الى اماكنهم** سواء نزحوا منها قبل اعلان بيان آذار او بعده .

٢٠ ـ عدم السماح لمنظمات الديمقراطي الكردستاني

بالتدخل في شؤون الحكم اليومية .

٢١ ـ بالنسبة للقضايا التي تهدد امن الدولة وسلامتها في المنطقة الشمالية ، نرى ضرورة تشكيل هيئة قضائية تحظى بتأييد القوى الوطنية وتأخذ على عاتقها مهمة التحقيق في جميع القضايا .

٢٢ ـ عدم وضع العقبات امام تنفيذ مقررات الثورة القاضية بمنح الحقوق الثقافية والادارية للاقليات القومية .

٢٣ ـ عدم عرقلة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي باي شكل من الاشكال .

٢٤ ـ المساهمة الجادة في منع التهريب وتسلل الاجانب وعناصر المخابرات الاجنبية الى العراق من الحدود الشمالية .

٢٥ ـ تسليم الاسلحة الثقيلة الى السلطة .

★★

موسوعة كتب

هەوالنامەی کتێب

١٤

المناقشة الديمقراطية الواسعة

هدية للمكتبة

هەوالنامەی کتێب

ان القضية الكردية هي احدى القضايا الاساسية التي تواجه الحركة الوطنية في العراق ٠٠ وهي ذات صلة جدلية بالنضال التحرري والتقدمي والديمقراطي لشعبنا وبمصالحه الوطنية الاساسية ، كما انها ترتبط ، من اوجه كثيرة ، بنضال شعبنا العربي ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ٠

وقد اقترن توجه حزبنا الى حل هذه القضية منذ انبثاق ثورة السابع عشر من تموز ، وحتى اليوم ، بالنضال من اجل تحقيق المهمات التحررية والديمقراطية والتقدمية ، وبالنضال من أجل القضايا العربية الاساسية وبخاصة النضال ضد العدو الصهيوني وحلفائه الامبرياليين والرجعيين واذا كانت عملية تجسيد ارتباط هذه القضية ببعض القضايا الاساسية الاخرى ،وبخاصة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في أطر وصيغ واضحة ومتكاملة ، قد تطلبت قدرا من الزمن تجاوز عمليا الخطوات التي خطتها الثورة على طريق حل المسالة

الكردية وبخاصة اعلان بيان آذار التاريخي .. فليس مرد ذلك الى نظرة أحادية الى المسالة الكردية ورغبة في حصرها بين جانبين فقط ، وانما مرده الى الظروف المعقدة التي كانت تحكم العلاقات بين أطراف الحركة الوطنية والقومية التقدمية في بلادنا ، تلك الظروف التي تطلبت جهودا استثنائية ، وبالتالي ، وقتا طويلا نسبيا لايصال العلاقات الى المستوى الناضج والمتكامل المتجسد في جبهة تقدمية ذات برنامج واضح ومتفق عليه ، وصيغ تعاون حقيقية ومشرة بين اطرافها .. ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا ، ان أي تحليل منصف لجوهر مسيرة ثورة السابع عشر من تموز ، يؤكد ما قلناه .

وعلى هذا الاساس ، فاننا بعد ان اقدمنا على نشر مارأيناه ضروريا من المعلومات والاستنتاجات عن العلاقات بين حزبنا وسلطة الثورة من جهة ، وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة ، من جهة اخرى .. وعن العقبات التي تعترض مسيرة الحل السلمي والديمقراطي للقضية الكردية ، كي نطلع الشعب واحزابه وقواه الوطنية والقومية التقدمية على وجهة نظرنا .. نعتقد ان الخطوة السليمة بعد ذلك هي فتح مناقشة وطنية حول هذه المسائل .

ان القضايا التي طرحناها في المقالات الثلاث عشرة السابقة ، هي من الخطورة والدقة بحيث تتطلب مشاركة جميع الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية ، وجميع المفكرين والكتاب ، والمنظمات والاتحادات والجمعيات الشعبية والمهنية في مناقشتها ، واقتراح افضل الحلول لها .. وهذه القضايا هي ، بالتاكيد ، قضايا تهم الوطن باسره والشعب باسره وهي ليست ذات صفة خصوصية بحيث تنحصر المناقشات والخلافات وحتى الاتفاقات حولها بيننا وبين الاخوة في الديمقراطي الكردستاني .

اننا ندعو ابناء الشعب جميعا .. احزابا ومنظمات

وجمعيات ومفكرين وكتابا ، الى ابداء رايهم في ماطرحناه من قضايا ، واننا لعلى استعداد لان نفتح صفحات « الثورة » لنشر كل الآراء التي تردنا في هذا الشان حتى ما كان منها مخالفا لرأينا ووجهة نظرنا وما كان منها ينتقد اعمالنا واجراءاتنا .. ونقترح على المنظمات والجمعيات الوطنية تنظيم ندوات مفتوحة لهذا الغرض .

واننا لعلى ثقة اكيدة ، بأن هذه المناقشة الوطنية الحرة ستشكل افضل مناخ ممكن لمعالجة العقبات التي تعترض مسيرة الحل السلمي والديمقراطي للمسالة الكردية .. ولعزل التيارات والاتجاهات المشبوهة ، ولتعزيز مواقع القوى الشريفة المؤمنة بالاخوة العربية الكردية ، وبالمنطلقات التحررية والتقدمية والديمقراطية لثورة السابع عشر من تموز .

١٦ ـ ت٢ ـ ١٩٧٢

× ×

مكتبة النامدي كتيب

هەوالنامەی کتێب

الوثائق

هەوالنامەی کتێب

١ ـ بيان آذار التاريخي

هەوالنامەی کتێب

لقد كان المبرر الاول لثورة السابع عشر من تموز انها جاءت تعبيرا عن سخط الجماهير العربية كافة على الاسباب والمسببين لهزيمة حزيران وعن اجماع الرأي الشعبي في العراق على ادانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الانهزامي في هذه المحنة القومية · وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لابد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها ووضعها بدون اي شاغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الاولى في الخطوط الاولى للمعركة المصيرية للامة العربية ·

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها منذ ايامها الاولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي دون اي تفريق بسبب الجنس او اللغة او الدين او المنشأ الاجتماعي وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكي يستطيع العراق ان يتجه بكل طاقاته وامكاناته الى المعركة القومية المصيرية ·· التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الاستعمار والصهيونية واطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب وبين مصالح تحرر الامة العربية وكفاحها من أجل أهدافها التقدمية الانسانية من جانب آخر ·

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم وايمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسي والاجتماعي وفي العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافوء الفرص بين المواطنين .. وتنفتح فيه الافاق امام جماهير الشعب كافة من خلال التزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه واهدافه الاساسية الكبرى – الوحدة القومية والحرية والاشتراكية .

ولقد كان حل المسالة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولاسيما ان عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها .. بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود .. قد اديا مع ما رافقهما واحاط بهما من استغلال الاستعمار واعوانه وعملائه الى مزيد من التعقيد حتى غدت وكانها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد ان حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الاخوي والموضوعي الذي تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي .

لقد عملت الثورة منذ ايامها الاولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية وباقصى حدود الالتزام بالمبادىء الديمقراطية الثورية .

ان الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها . ومن مواضيعها احياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الارادة الحرة وان توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة لاسيما في الوطن الواحد يتطلب ايجاد السبل الهادفة الى تنظيم

العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعا ·

وان جميع المشاريع والخطط الهادفة الى اضعاف الروابط بينها وزرع بذور التفرقة لاتخدم المصالح المشتركة لابنائها ·· كما ان تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والانسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام ·

وكان من وحي هذه المبادىء ان بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في أواخر عام ١٩٦٨ ومطلع عام ١٩٦٩ الى تحديد موقف الحزب الايديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية والى رسم طريق الحل أمام الثورة والسلطة الثورية ودلك في المقررات التي صدرت في اعقاب ذلك المؤتمر والتي تقول :

أكد المؤتمر على ان مسألة المطامح القومية للاكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية · وقد مضت عدة سنوات دون الوصول الى حل سليم لهذه المسألة مما الحق بالمواطنين العرب والاكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة· وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والانتهازية تستغلها دوما وتستثمر الاخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق الاكراد معا والحاق أفدح الاضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديمقراطية التي وصلوا اليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك · كما اكد المؤتمر على ان حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الانسانية الاشتراكية الديمقراطية كان يحترم دائما المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقا

انسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق باتجاه تصفية مخلفات الاستعمار والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين ومواصلة الكفاح التاريخي من اجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية ·

لذا فأن الثورة التي تلتزم بداهة بمبادىء الحزب، وقراراته قد اقرت للمواطنين الاكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية في اطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ·

وفي الوقت الذي تخوض فيه الامة العربية كفاحا واسعا ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية المحلية يضعها في الخطوط الاولى من كفاح شعوب الشرق الاوسط حيث ان نضال الشعب العراقي الوثيق الارتباط مع كفاح الامة العربية في سبيل الديمقراطية ومقارعة القوى الرجعية في ـ المنطقة العالمية ـ منها ـ والمحلية ـ فأن الثورة تعتبر ان الاساس الاول للوحدة الوطنية العربية الكردية في العراق هو ان الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية ديمقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعيا يشدها في العراق الى الحركة التحررية العربية وحدة الكفاح ضد الامبريالية والقوى الرجعية الاخرى الحليفة والتابعة لها ·

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الاخوة التاريخية ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية ·

وان اي اخلال بهذا التناسق سوف يؤدي بالضرورة الى الحاق الاذى بالكفاح المشترك والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام ·

لقد ادرك الاستعمار ان وحدة الكفاح العربي الكردي

تعزز حركة التحرر العربية الكردية وتمكنها من احراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الامبريالية الصهيونية الاسرائيلية في المنطقة لاسيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرة في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها .. لذلك استماتت الاجهزة الاستعمارية والعميلة لايجاد اكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكردية بقصد اضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق .

وما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بأنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية .. فلا مراء ان تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي الى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللاانسانية مجتمعة .

لذلك فان ممارسة الجماهير الكردية لمجمل حقوقها القومية وتحقيق التكافؤ المطلق في فرص التطوير الحر هما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد اعداء الشعوب واعداء الامة العربية والشعب العراقي ، الاستعمار والصهيونية والرجعية العميلة .

ولم يكن مصادفة ان توقيت المؤامرات الاستعمارية والصهيونية الرجعية على الجمهورية العراقية في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البارزاني .

ولم يعد خافيا ان الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لاعادة اسباب الطمأنينة والسلام في ارجاء شمالي العراق اذ عملت على ما يلي :

١ ـ فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية

الكردية وفقا لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائيا في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم ٠

ب ـ ولقد اقر مجلس قيادة الثورة انشاء جامعة في السليمانية وانشاء مجمع علمي كردي كما اقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة ٠٠ كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية والعلمية والادبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي ولتمكين الادباء والشعراء والكتاب الاكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم وتوفير جميع الفرص والامكانيات امامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية واصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم انشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية ٠

جـ ـ واعترافا للمواطنين الاكراد بحقوقهم في احياء تقاليدهم واعيادهم القومية ومن اجل مشاركة الشعب كله في اعياد ابنائه قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد ـ النوروز ـ عيدا وطنيا في الجمهورية العراقية ٠

د ـ كما اصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لامركزية الادارة المحلية واقر استحداث محافظة دهوك ٠

هـ ـ كذلك اصدر مجلس قيادة الثورة عفوا عاما شاملا عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في اعمال العنف في الشمال ليزيل كل اثر من آثار الاوضاع

السلبية الشاذة السابقة ويقيم معالم الحيـــاة الوطنيـــة الجديدة على ارضية وطيدة للامن العام والاخاء القومي الشامل ٠

ولقد استقبلت جماهير العراق العربيـــة والكرديـــة مقررات واجراءات مجلس قيـــادة الثورة بالتاييـــد والترحاب الامر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي قدما في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد عليها اجماع الشعب وتضافرت حولها ارادته وقوته وكلمته ٠

لما تقدم فان مجلس قيادة الثورة اجرى اتصالات بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحـــزب الديمقراطي الكردستاني وتم تبادل وجهات النظر واقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها ٠ وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الاجراءات الفعالة لاستكمال اسباب النهوض الثقافي والاقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهدفا بالدرجة الاولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقهـــا المشروعـــة واشراكها عمليا في المساهمة الجادة في بناء الوطـــن والكفاح من اجل اهدافه القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة :

١ ـ تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية فـــي المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطـــق وتدرس اللغـــة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية٠ كما تدرس اللغة الكردية في بقية انحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون ٠

٢ ـ ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولـــة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها ٠٠ كانت وما زالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في

الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما اصاب اخواننا الكرد من حرمان في الماضي ·

٣ ـ نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

أ ـ الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط أعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الاذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والاعلام الكردية ·

ب ـ اعادة الطلبة الذين فصلوا او أضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن اعمارهم او ايجاد علاج ملائم لمشكلتهم ·

جـ ـ الاكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الاكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة ·

٤ ـ يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية ·· من الاكراد ·· أو ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الاساسيين (محافظ · قائمقام · مدير الشرطة · مدير أمن · وما شابه ذلك) ويباشر فورا بتطوير اجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة ·

٥ ـ تقر الحكومة حق الشعب الكردي في اقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به وتكون هذه

المنظمات اعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة .

٦ ـ ا ـ يعدد العمل بالفقرتين (١) و (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ في ٥ـ٨ـ١٩٦٨ حتى تاريخ صدور هذا البيان . ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية .

ب ـ يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التعرض بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها .

٧ ـ ا ـ تشكيل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض في المنطقة الكردية من جميع الوجوه باقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما اصابها في السنوات الاخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال .

ب ـ اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافىء لانحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية .

جـ ـ تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

د ـ العمل السريع لاغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة واعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة

العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة ·

٨ ـ اعادة سكان القرى العربية والكردية الى اماكنهم السابقة اما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لاغراض النفع العام وفق القانون فيجري اسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك ·

٩ ـ الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الارض واعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة ·

١٠ـ جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي :

ا ـ يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية ·

ب ـ اضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية ·

جـ ـ تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم ·

١١ ـ اعادة الاذاعة والاسلحة الثقيلة الى الحكومة ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق ·

١٢ ـ يكون احد نواب رئيس الجمهورية كرديا ·

١٣ ـ يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان ·

١٤ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كردية وفقا

للاحصاءات الرسمية التي تجري وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي · والى ان تتحقق هذه الوحدة الادارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية · وحيث ان الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال ·

١٥ ـ يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق ·

أيها المواطنون الاكراد :

ان هذه المكتسبات التي انجزتها الثورة ، لن تكون ، اكثر من مرقاة لبلوغ كامل اهدافكم القومية في ظل هذا الوطن المفدى ووحدة شعبه العظيم ·

وسوف يشهد التاريخ انه ماكان لكم ولن يكون ابدا ، اخا مخلصا ، وحليفا دائما كالشعب العربي ·

يا جماهير شعبنا العظيم ·

ان ارادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر · وسوف تتحطم على صخرة وعيكم لمسؤولياتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية الى اضعاف تلاحمكم الكفاحي · ان جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد اعدائكم والطامعين فيكم لتسير معا كتلة واحدة · تفيض بالقوة والوعي وارادة العمل والكفاح ، لنصرة قضية الامة العربية الكبرى ، فلسطين · ولتحقيق اهدافكم السامية في الوحدة والحرية والاشتراكية ·

يا جماهير امتنا العربية المناضلة ··

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة ، وأيدي جميع المناضلين الاحرار

من ابناء هذا القطر صفحة جديدة مشرقة · تتجدد فيها مرة اخرى فوق هذه الارض الطيبة ، شـــروط المحبة والســـلام والتآخي بين قوميتين ، لهما تاريـخ كفاحي مشترك طويل عبر التأريخ وســـوف يكون لهمـــا اليوم وغدا والى الابد شرف احياء نضالهما المشترك من اجل القضاء على اعداء القوميتين ·· اعداء الشعـوب والانسانية جمعـاء ، الاستعمار والصهيونية والتخلف وشرف الاسهام المشترك في دعم الكفاح الانساني من اجل التحرر والتقدم وترسيخ حضارة العصر علـى اسـس الحق والمساواة والعدل بين الشعوب كافة ·

فالى نضال مشترك ·· وآمال مشتركة وانتصارات قومية وانسانية مشتركة ·

مجلس قيادة الثورة
١١ـ٣ـ١٩٧٠

مكتبة الأسد

٢ ـ مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الى الحزب الديمقراطي الكردستاني

موقع الحزب الشيوعي العراقي

هەوالنامەی کتێب

حزب البعث العربي الاشتراكي

امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

القطر العراقي

الى ـ اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني

ايها الاخوة :

تحييكم ونحيي كافة اعضاء حزبكم . ونبعث اليكم بهذه الرسالة بعد ان تعرضت العلاقات فيما بيننا الى تصدع كبير .. آملين ان تساعد هذه المبادرة على المسارعة في ايقاف التدهور وتحديد بناء هذه العلاقات ، على قواعد ثابتة من الايمان بان الاساس الذي لا اساس سواه ، للتحالف بين حزبينا ، ولتحقيق الاخاء القومي والمساواة التامة بين جماهير شعبنا العربية والكردية ، هو **النضال المشترك والمخلص ، من اجل ترسيخ وحدة السيادة الوطنية للجمهورية العراقية ، والمحافظة على وحدة ارضها وشعبها ، في ظل ثورة السابع عشر من تموز المجيدة ، وفي اطار اهدافها التي حققت مكاسب تقدمية كبرى ، كان من اهمها وابرزها بيان ١١ آذار التاريخي .**

واسباب التدهور معروفة لكلينا ، وسبق ان بحثت مرارا مع اغلبية أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني وبخاصة مع السيد البارزاني .

واننا اذ نعود لعرض الامور التي تثير القلق في نفوسنا برسالة مكتوبة ، فذلك من أجل ان تكون وجهة نظرنا واضحة تماما امام جميع رفاقكم ، لكي تتوفر لهم فرصة الاطلاع على وجهة النظر هذه ، وعلى الاسباب الموضوعية التي أدت الى التدهور الذي ما زال بالامكان تلافيه . ولكي تكون جماهير حزبينا على بينة كاملة بالعوامل التي تهدد عملية بناء السلام حتى يكون لها دورها الايجابي في السعي الى اعادة بناء التحالف بين حزبينا على اسس وطنية نضالية وطيدة ، وفي تهيئة الظروف الملائمة لبدء علاقات قائمة على الثقة التامة ، وعلى الحرص على تعزيزها وتطويرها نحو الافضل لما فيه مصلحة الشعبين العربي والكردي ، ومصلحة العراق التقدمي المزدهر ، ولا سيما أن عدم الاستجابة الجدية لضرورة تجاوز السلبيات قد بات يهدد أمن الدولة ومستقبل التعاون فيما بيننا .

وما من شك في ان **الصراحة والمجابهة الموضوعية بنقاط الخلاف والتناقض ، والاخلاص للحقيقة والحرص على وحدة هذا الوطن ومستقبل شعبه ، هي المعايير الوحيدة التي يمكن اعتمادها في الكشف عن الاسباب الحقيقية التي أدت الى تصدع العلاقات فيما بيننا ،** ومن ثم الوصول الى وضع الحلول العملية الكفيلة بحل الكثير من المشاكل والمعضلات التي نعاني منها كثيرا ، معتقدين ، بل جازمين ، بان المشاكل والمعضلات مهما كبر حجمها ، فان القدرة على حلها وتجاوزها ، عندما تتوفر الرغبة الاكيدة في ذلك – تبقى هي الاقوى والاكثر فعالية وجدوى .

أيها الاخوة

من أجل ان نعرف الاسباب الحقيقية للاوضاع المتردية ، **لابد من العودة الى الماضي القريب** لادراك مغزى الاحداث في اطارها التاريخي الموضوعي ، لتلافي أي احتمال لعودة عقارب الساعة الى الوراء .

وبالنسبة الينا ، فان ثمة وقائع قد تفيد العودة الى التذكير بها ، منها ان الثورة حينما اقدمت على بدء حوار معكم للوصول الى حل

للمسالة الكردية ، **لم تنطلق من مواقع الضعف ولا من مواقع السلبية** ، وانما انطلقت من موقع متين وايجابي ، هو موقع الالتزام الثابت بمبادئها القومية والانسانية الثورية ، وكذلك التزامها بمبادئ الاستقلال والوحدة الوطنية والنهج الديمقراطي والتحولات الاجتماعية المتقدمة ، والحرص على ارساء الاخوة العربية الكردية على اساس وطيد من السلم والتقدم ، بوضع حل صحيح يشكل ردا حازما على عوامل الانقسام والاقتتال بين الاخوة ابناء الوطن الواحد .

ومن الجلي ان موقف الثورة هذا ، لم يكن بفعل الصدفة ، ولا نتيجة العوامل والظروف الطارئة الخاصة .. **بل كان موقفا منبثقا عن نهج ستراتيجي مبدئي** ينطلق من ايمان حزبنا وسلطة ثورتنا بالحقوق المشروعة للاكراد ضمن الاطار الوطني الصحيح الذي يؤمن عوامل الرسوخ لوحدة الجمهورية العراقية على كافة الاصعدة والمستويات .

وقد جسد حزبنا موقفه من قضية الحقوق القومية للاكراد منذ البداية في بياناته وقراراته ، كما جاء ذلك مثلا في **بيان القيادة القومية حول بيان ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ ، وفي بيان المؤتمر القطري السابع عام ١٩٦٩** .. الخ .

فحزبنا ، حزب الثورة العربية يشجب تماما الاضطهاد القومي الذي كرسه الاستعمار ، ويؤمن بضرورة التآخي القومي بين القوميات والاقليات القومية في اطار الوطن الواحد والدولة الواحدة .

وفي بلد كالعراق تتعايش فيه عدة انتماءات قومية ، تشكل مسالة تأمين الحقوق القومية حجر الاساس في ضمان الوحدة الوطنية .

لذلك فان سلطة الثورة انطلقت في حوارها معكم بوحي من هذه الافكار ، وبشعور موضوعي بانكم تمثلون قوة اساسية تؤثر سلبا او ايجابا على مستقبل القضية الكردية سواء أكان ذلك في المرحلة الراهنة او في مراحل أخرى .

وبانتهاجنا اسلوب الحوار الموضوعي الهادف عبرت الثورة عن رغبتها في تحقيق سلام دائم في المنطقة الشمالية من ارض الوطن **على اساس ضمان تمتع الشعب الكردي بحقه في الحكم الذاتي في اطار الوحدة الوطنية والشعبية ووحدة السيادة الوطنية للعراق كما أقر ذلك المؤتمر**

القومي العاشر لحزبنا .

واذا كان الحل السلمي الديمقراطي للمسالة الكردية قد جاء بعد مرور فترة على قيام ثورة السابع عشر من تموز ، فهذا لايعني ان الحل لم يكن في مقدمة مهمات الثورة ، فلقد سبقت اعلان بيان ١١ اذار التاريخي **مجموعة من الاجراءات الايجابية الممهدة** ، وقد كان الحوار معكم على المشاركة بالحكم على اساس بيان ٢٩ حزيران اول خطوة للثورة في هذا السبيل .

علما بان مطاليبكم لم تكن حينذاك تتجاوز ما تضمنه بيان ٢٩ حزيران من بنود ، مع اننا كنا نعتبر هذه البنود لا تشكل اقرارا كافيا بالحقوق القومية للاكراد ولا تضمن اخوة راسخة وعلاقات متينة بين العرب والاكراد في اطار هذا الوطن .

لذلك فقد اعلنت ثورة السابع عشر من تموز ، منذ يوم انتصارها الاول عن تبنيها الكامل لبيان ٢٩ حزيران ، مؤكدة بذلك مواقفها السابقة التي كنتم على علم بها من خلال اللقاءات التي كانت تحصل فيما بيننا قبل ثورة ١٧ تموز والتي اسفرت عن اشتراككم في الوزارة التي شكلت بين (١٧ ـ ٣٠) تموز .

ولكننا فوجئنا وللاسف بعدم استعدادكم للمشاركة في الحكومة التي قامت أثر انتفاضة الثلاثين من تموز ١٩٦٨ ، مع ان هذه الانتفاضة استهدفت عناصر اليمين والرؤوس الرجعية والمشبوهة التي حاولت العبث في الثورة وحرفها ، وحسمت الامور لصالح الجماهير وقضية تحررها الوطني والقومي والاجتماعي .

ورغم هذا الموقف ، فقد بذلنا الكثير من الجهود دون جدوى لحملكم على مراجعة هذا الموقف من اجل المساهمة الجدية في المسؤولية وحافظنا رغم استمرار السلبية على **استعدادنا للحوار معكم** من أجل الوصول الى فهم للاسباب العميقة التي تكمن وراء موقفكم المذكور .

غير ان القضية لم تبق في هذه الحدود من الموقف السلبي ، **بل عملتم على تصعيد ذلك الى مدى اكثر خطورة** ، عندما قمتم بنسف انابيب النفط باشراف اعضاء في المكتب السياسي لحزبكم ، مما كشف

لنا بانكم لم تعودوا مستعدين لحل المشاكل بالطرق السلمية .

وبالفعل فقد واصلتم ممارسة بعض الاعمال التخريبية كنسف خطوط السكك الحديدية اضافة الى اعمال أخرى عديدة كانت تهدف الى تدمير الاقتصاد الوطني ، مما لا يمكن معه لأية سلطة تحترم مسؤوليتها ان تتغاضى عن ذلك .

لذلك وجدنا انفسنا امام احد خيارين : اما السكوت عن هذه الاعمال وبالتالي تعريض أمن الدولة وسلامتها الى الخطر ، او نختار مكرهين طريق الرد عليها ، والمحافظة على هيبة الدولة ووحدة الوطن . وكان لابد من الجنوح الى الحل الثاني رغم مرارته .

في مثل تلك الاوضاع تجدد القتال رغم اننا كنا غير راغبين في ان نسلك ذلك السبيل لقناعتنا الكاملة بان السلم هو المناخ الضروري لحل المسالة الكردية حلا صحيحا ، ومعالجة الاسباب التي ادت الى القتال معالجة جذرية .

انكم على علم بان اعدادا كبيرة من المواطنين الاكراد كانوا يقفون الى جانب السلطة عند تجدد القتال ، وبالذات الجناح الثاني لحزبكم في ذلك الحين الذي كان يقوده الاستاذان ابراهيم أحمد وجلال الطالباني ، وعدد كبير من المواطنين الاكراد .

ومع كل هذا ، فاننا كنا على يقين من ان حل المسالة الكردية لا يمكن ان يقوم على اسس صحيحة ما لم يعالج الاسباب التي ادت الى حمل السلاح بالاساس .

وفي ذلك كتبت جريدة حزبنا « الثورة » سلسلة من المقالات تحت عنوان (كيف السبيل الى حل المسالة الكردية) اوضحت فيها موقف الحزب بصورة لا تقبل اللبس .

وعبرت عن ايماننا الراسخ بان الطريق الى السلام العادل هو طريق اقرار وتنفيذ الحقوق القومية المشروعة للاكراد . وان اي اضطهاد قومي مهما كان شكله لابد ان يدفع الى مواصلة النضال بصورة مشروعة للتخلص منه .

ورغم ظروف القتال فان سلطة الثورة لم تغير قناعتها بمشروعية الحقوق القومية للاكراد التي تضمنها بيان ٢٩ حزيران . لا بل تجاوزت عمليا احكام ذلك البيان .

وليس خافيا على احد ان الثورة قد اصدرت ابان تلك الظروف بعض القرارات التي تتعلق بالحقوق القوميـــة للاكـراد ، والتي لم يتضمنها بيان ٢٩ حزيران :

- كالاعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الكردي ·
- وانشاء مجمع علمي كردي ·
- وتاسيس جامعة السليمانية ·
- واستحداث محافظة دهوك ·
- واعتبار ٢١ آذار (عيد نوروز) عيدا وطنيا للشعب في عموم القطر العراقي ·
- واعلان العفو مرات متعـــددة عن المشتركين في حـوادث الشمال ·

ان تلك الاجراءات التي ذكرت على سبيل المثال لا الحصر قـد تمت قبل اعلان بيان الحادي عشر من آذار التاريخي · وهي في جوهرها جزء من برنامج سياسي كامل كانت الثورة قد اعدته لحل المسالـــة الكردية · وما كان بيان ١١ آذار الا التجسيد العملي له ·

ولا حاجة ان نكرر القول : ان الخطوط العريضة لهذا البرنامج كانت راسخة في تصور حزبنا قبل تسلمه الحكم ، لذلك لم يؤثر القتال الذي تجدد في الشمال بعد تسلم حزبنا للحكم على ايمانـــه بوجوب التوصل الى حل سلمي ديمقراطي للمسالـة الكرديـــة لان القضايا المبدئية لا تؤثر عليها في نظرنا الاحداث الطارئة ·

وقد تبلور ـ رغم كل ما حدث ـ اتجاه نحو بدء حوار معكم مرة اخرى ، ذلك لاننا لا ننكر ان اي حل يتجاهلكم كحزب سياسي قد يؤدي الى زرع العقبات امام تطبيق الحقوق القومية للاكراد وامام تحقيق السلم الرشيد · كما ان بقاء قوة اساسية من الحركة الكردية بعيدة عن المساهمة في اقرار السلام سوف يعرقل مهمة السلام ويشكل ثغرة بارزة في هذه الحلول ·

وفي ظل هذه الاوضاع انعقد المؤتمر القومي العاشر لحزبنا من (١١ ـ ١٠) آذار ١٩٧٠ ودرس من جديد المسالة الكردية وقضـــية المطامح القومية للجماهير الكردية في العراق واطلع على نتائج الحوار الذي جرى بين سلطة الثورة وقيادة الحركة الكردية ، واكد ان اعلان

الحل السلمي الديمقراطي لهذه المسالة على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية بما يحقق أفضل شروط التعاون والتآزر بين القوميتين العربية والكردية **يجب ان يكون في مقدمة انجازات الحزب** .

ومن المعلوم اننا منذ ان دخلنا معكم في بحث جدي للوصول الى حل لهذه المسالة ، **لم نجد ان النقاط التي كانت مثار خلاف اساسي بيننا وبينكم تتعلق بالحقوق القومية للاكراد** ، وانما كانت وبشكل اساسي ، تدور حول قضية مستقبل العلاقة بين السلطة وبين جماعة الاستاذين ابراهيم أحمد وجلال الطالباني وكذلك مستقبل العلاقة مع رؤساء الفرسان السابقين .

ولا شك انكم تعلمون ان الحوار الذي جرى مع الاخ دارا توفيق، **لم يتضمن من جانبكم مسالة الحكم الذاتي واقتصر على مطاليب مرحلية، ولكننا أوضحنا لكم ان هذه المطاليب ليست كل شيء في نظرنا** . فلقد كان تصورنا يتجاوز منذ البداية هذه المطاليب، ويؤكد ان الحل الجذري للمسالة الكردية هو الحل الوحيد الذي لا يمكن استبداله بانصاف الحلول وبالهدنات المؤقتة .

وبالنسبة لاثارتكم قضية العلاقة مع الجناح الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني في ذلك الحين ، كنا نعتقد ان هذه القضية ثانوية بالاساس ، وما كان تصورنا انها يمكن ان تفوق في اهميتها عندكم مسالة الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية التي هي قضية الشعب الكردي بمجموعه .

وكنا نرى انه من غير الجائز تحميل المواطنين (سواء في الجناح الثاني لحزبكم أو من الفرسان) تبعة عمل تتحمل مسؤوليته جميع الاطراف بما فيها الحكومة ، اضافة الى شعورنا بان صيانة السلم تقتضي توفير الاجواء اللازمة لتحقيق الوحدة الوطنية ، وشمول كافة الفصائل الوطنية عربية أو كردية بهذا الحق . كما ان انجاز الحل السلمي الديمقراطي هو لضمان حقوق الجماهير الكردية وليس لفئة منها .

وانسجاما مع سياستنا العامة في تجنب الوقوع في نقاط خلاف معكم ، **وافقنا على رأيكم وعرضنا عليكم رغبتنا في اجراء مصالحة وطنية بينكم وبين خصومكم من الاكراد** الذين يستحيل ان لا يكونوا الا

اكراداً اولا ، ولا يجوز وصمهم بالخيانة الوطنية لمجرد اختلافهم معكم في وجهات النظر ثانيا ، ولان موقفكم من هؤلاء يجب ان ينسجم مع الموقف الذي سيؤدي اليه الحل السلمي نفسه ثالثا .

ولكن مع الاسف **لم نتلق ردا ايجابيا** ، بل على العكس لم يكن لديكم اي استعداد لسماع اي رأى بهذا الشأن .

وما ان مرت فترة وجيزة على اعلان بيان آذار حتى وصلتنا اخبار تفيد **بان مصالحة بين السيد البارزاني وخصومه من رؤساء الفرسان قد تحققت** ، وان السيد البارزاني قدم لهؤلاء الاموال والسلاح عند زيارتهم له !!

وبعد فترة قليلة بدأت اتصالاتكم مع الجناح الثاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني لتحقيق المصالحة بينكم وبين قيادته .

ومع رغبتنا الصادقة والمخلصة في تصفية جميع المشاكل والسلبيات والاحقاد الموجودة بينكم وبين خصومكم من الاكراد وغيرهم فاننا لم نكن نستطيع تفسير موقفكم في رفض كل المساعي التي بذلت من قبلنا من اجل تحقيق المصالحة بينكم وبين خصومكم ، ومن ثم اقدامكم على تحقيق نفس المهمة **الا بانه نوع من المناورة ، تهدف الى اعطاء الحل السلمي ، طابع الانتصار وفرض الحل ، لا طابع الوفاق الوطني الديمقراطي .**

تلك كانت الثغرة الاولى التي كشفت سلبية النوايا وتجاهلكم لمواقفنا الايجابية الثابتة في سبيل الحل السلمي للقضية الكردية وتصويره كانه انتصار خاص بكم ، لذلك صرنا نشعر بعدم الاطمئنان الى سلامة نواياكم ، **حيث ان المسلك الذي سرتم فيه ما كان يدل على وجود رغبة حقيقية في اقامة تحالف وطني مخلص ووطيد .**

ولعلنا تساءلنا ونتساءل : اذا كان الحل السلمي للقضية الكردية انتصارا وطنيا عاما ، وانتصارا للوضع السياسي الذي يحقق هذا الحل ، فلماذا كان نهجكم يعمل على تجريد الوضع السياسي من علاقاته الايجابية لا سيما مع الاوساط الكردية خارج حزبكم ؟ الا يعني ذلك محاولة لزرع التعقيدات في وجه النظام الذي تقع على عاتقه مهمة انجاز هذا الحل ؟

وهل من مصلحة الحركة الكردية اشعار الثورة بان المتاعب التي

تضعونها بوجهها هي كالمتاعب التي تلاقيها السلطات السابقة في ظروف الاقتتال ، وكان السلم والحرب ، والحل الصحيح للقضية الكردية ، واللاحل امور متشابهة ، سواء بسواء ؟!

وانه لامر يدعو الى الدهشة ان يكون الشخص وطنيا او عميلا تبعا لنوع علاقته بحزبكم وبمعزل عن الثورة والظرف العام الذي أوجدته لصالح الحركة الكردية ، كما انه امر يثير الدهشة ايضا **ان تنظروا نظرة غير موضوعية لكل من له علاقة بالسلطة مع انكم جزء من هذه السلطة وتشاركون في مختلف اجهزتها .**

ويجرى ذلك كله حتى بعد بيان ١١ آذار وليس قبله . ودون تمييز بين السلطة التي تشن ضد الاكراد قهرا قوميا ، والسلطة التي تلتزم بامانة بالحقوق القومية للاكراد ، وتتحمل مسؤولية تخطي جميع الحواجز والعقبات لتوطيد السلام .

ولكي لا تضيع القضايا الاساسية من خلال عرض القضايا الثانوية ، لابد من اعادة عرض الامور مجددا وبصراحة ووضوح راجين ان يتسع وقتكم ايها الاخوة لدراسة ملاحظاتنا بجد واهتمام .

نحن نعتقد باننا متفقون على ان بيان ١١ آذار قد انطوى على مسالتين اساسيتين ترتبط احداهما بالاخرى بشكل وثيق ، وهما :

أ – ضمان الحقوق القومية المشروعة للاكراد .

ب – ترسيخ وحدة العراق ، أي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة ، هذا المنطق الذي يستحيل بدونه قيام أو استمرار وجودها .

ففيما يتعلق بالحقوق التي تضمنها بيان ١١ آذار يمكن تعداد ما **انجز** منها خلال الفترة التي اعقبت صدور البيان حتى الان :

١ – تعديل الدستور المؤقت بما يؤكد الوجود القومي للاكراد وفقا لبيان آذار .

٢ – اتخاذ الاجراءات القانونية التي تضمن جعل اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبيـة سكانها من

الاكراد ، كما انها اصبحت لغة التعليم في هذه المناطق .
٣ ـ مشاركة الاخوة الاكراد في الحكم وفي الوظائف العامة ، وفي المجالس التخطيطية .
٤ ـ تعيين موظفين اكراد في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة من الاكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية .
٥ ـ اصدار نظام جديد لمديرية الدراسة الكردية ضمن احداث تغيير شامل فيها وجعلها قادرة على النهوض بمسؤولياتها .
٦ ـ تسمية المدارس بالاسماء التاريخية والجغرافية والوطنية الكردية .
٧ ـ ادخال الكتب الكردية في المكتبات العامة والمدارس .
٨ ـ تعيين اعداد كبيرة من المعلمين في المدارس التي تدرس باللغة الكردية .
٩ ـ استحداث مديرية للثقافة الكردية في وزارة الاعلام .
١٠ ـ تاسيس دار التضامن للطباعة والنشر الكردية .
١١ ـ اصدار مجلة كردية باسم (بەيان) وجريدة باسم (هاوكاري) من وزارة الاعلام .
١٢ ـ السماح باصدار الصحف والمجلات الناطقة باللغة الكردية مثل برايەتي ، بيرى نوى ، شمس كردستان ، ئەستيرە .
١٣ ـ زيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك .
١٤ ـ اجازة جمعية الثقافة الكردية .
١٥ ـ تاسيس اتحاد الادباء الاكراد .
١٦ ـ السماح بتشكيل منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة بالشعب الكردي .
١٧ ـ اعادة الطلبة الذين فصلوا او اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف الحرب الى مدارسهم ومعاهدهم بغض النظر عن اعمارهم .
١٨ ـ انهاء كافة المسجونين (مدنيين وعسكريين) بسبب حوادث الشمال من الاحكام القضائية التي كانت قد صدرت بحقهم من المحاكم المختصة .
١٩ ـ تعيين المعلمين والمشرفين من خريجي الدورات اللانظامية .
٢٠ ـ اعادة العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين

الاكراد الى الخدمة دون التقيد بالملاك ، مهما كانت مساهمتهم في اعمال العنف في المنطقة الكردية ، بالاضافة الى اصدار قرارات خاصة من السيد رئيس الجمهورية ونائبه تضمنت اعادة عدد كبير من العسكريين والمدنيين الى الخدمة بصورة استثنائية رغم عدم وجود أية علاقة لقضاياهم بحوادث الشمال وذلك استجابة لرغبة حزبكم والسيد البارزاني .

٢١ـ تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف القتال ومصابي حوادث الشمال المؤسفة ، وصرف رواتبهم اعتبارا من مايس ١٩٧١ عند انتهاء المعاملة التقاعدية لكل منهم .

٢٢ـ اعفاء كافة العسكريين الاكراد الهاربين من الخدمة بسبب حوادث الشمال من الاسلحة والتجهيزات التي كانت بذمتهم .

٢٣ـ اعفاء كافة الاكراد المشاركين بحوادث الشمال من اداء الخدمة العسكرية الالزامية (او دفع البدل النقدي) .

٢٤ـ تعيين ستة آلاف بيش مركه مسرح كحرس حدود في (١٢) فوجا واصدار قانون خاص بهم وبتصنيفهم واعتبارهم جزءا من القوات المسلحة العراقية .

٢٥ـ تخصيص (٥٠٫٠٠٠) خمسين الف دينار شهريا كمخصصات مقطوعة لـ (٥٠٠٠) خمسة آلاف بيش مركه مسرح شهريا على اساس (١٠) عشرة دنانير لكل منهم شهريا لحين ايجاد الاعمال المناسبة لهم .

٢٦ـ تخصيص مبلغ يتراوح بين (٣٠ ـ ٥٠) الف دينار شهريا لمقر السيد البارزاني .

٢٧ـ احتساب مدة الغياب عن الـ[illegible] ة الاقتتال ، بالنسبة للعمال لاغراض التقاعد و[illegible] بالاضافة الى احتساب فترة مشاركة المواطنين في الحوادث خدمة لاغراض الترفيع .

٢٨ـ اصدار قرار خاص بالقاضي [illegible] المعوق الزراعي بسبب حوادث [illegible] نشاطاتهم الزراعية وذلك بشطبهم [illegible]

بالحد الاعلى لمبالغ التسليف بحيث تكفي (السلفة الاضافية الجديدة) لتسديد ما بذمتهم وتمكينهم من معاودة نشاطهم الزراعي ثانية ٠

٢٩ـ البدء بتطبيق الاصلاح الزراعي في المنطقة الشمالية رغم العراقيل التي توضع امام تنفيذه وانجاز المشاريع الزراعية ومشاريع تربية الحيوانات ٠

٣٠ـ تم اعداد الخطة الاقتصادية (الممولة مركزيا وذاتيا) بما يؤمن التطور المتكافيء لانحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية ، واذا كان لكم رأى آخر خلاف ذلك فنحن على استعداد لبحث جميع الاقتراحات التي تقدمونها بهذا الصدد ٠

٣١ـ تم تشكيل هيئة لاعمار الشمال ووضعت المبالغ اللازمة تحت تصرفها لكي تقوم بانجاز المشاريع الضامنة لتعويض المنطقة الكردية عما اصابها من اضرار خلال السنوات الماضية اضافة للمشروعات المقررة في الخطة الاقتصادية ٠

٣٢ـ تم انجاز الكثير من المشاريع اللازمة لتعويض المنطقة عما أصابها من اضرار وتخلف وبخاصة مشاريع السكن والخدمات ٠
فقد تم انشاء (١٢) الف دار للذين فقدوا بيوتهم بسبب الحوادث المؤسفة ، وبناء الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية، وانشاء الكثير من المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات ، وتأسيس المراكز الصحية ، وحفر الابار الارتوازية ، وانشاء الاسواق العصرية ، وانشاء مشاريع كثيرة للماء والكهرباء ، وانشاء الطرق والجسور ، وانشاء خطوط للمواصلات السلكية ، وانشاء الكثير من مشاريع السياحة والاصطياف ، واخيرا تم اقرار انشاء فندق سياحي كبير في صلاح الدين بكلفة مليون دينار ٠

٣٣ـ اما بالنسبة لتصنيع المنطقة الكردية فقد تم انشاء خمسة مراكز لانتاج السجاد اليدوي في اربيل وكويسنجق وراوندوز ودهوك والعمادية ، كما تم انشاء قسم لانتاج الغزل في اربيل ، وتطوير

معمل كبير للالبان في اربيل ، واكمال بناية معمل النجـــارة في اربيل .

وسينتهي قريبا بناء معمل لانتاج سكر البنجر في السليمانية ، وتوسيع معمل سمنت سرجنار ، وكذلك بناء معمل تنقيـــح التبوغ في السليمانية وانشاء مدجن في اربيل .

كما سيباشر قريبا بانشاء معمل للنسيج الصوفي في اربيل ، وكذلك قسم لانتاج الملابس الكردية في دهوك ، وانشاء معمل كبير للتعليب في حرير ، ومعمل للتعليب ومعجون الطماطة في دهوك ، ومعمل للسكاير المحسنة في اربيل . وستباشر وزارة النفط قريبا انشاء خزانات للوقود في سرجنار لضمان تزويد المنطقة الشمالية ، وبالاخص محافظة السليمانية ، بالانـــواع المختلفة من الوقود . كما سيعرض على مجلس التخطيط قريبا مشروع تصنيع الرخام في اربيل .

هذا ومن المعلوم **ان التوزيع الجغرافي لمشروعات التنمية ، سواء** المحولة مركزيا او المحولة ذاتيا يبين بوضوح **أن معدل ما يصيب الفرد الواحد في المنطقة الشمالية من تلك المشروعات يزيد عـن المعدل العام للقطر .**

اما بالنسبة للبنود التي تضمنها بيان الحادي عشر من آذار ، **ولم يتم تنفيذها حتى الان** ، فسنذكرها مع الاسباب التي ادت الى تاخير تنفيذها ، وهي :

١ ـ مساهمة الاكراد في السلطة التشريعية :

اننا نعتبر ان مساهمة الاكراد في السلطة التشريعية حق طبيعي تعمل سلطة الثورة على توفيره باقرب فرصة ، وقد اخبرناكم منذ البداية اننا حريصون على قيام المجلس الوطني باســـرع وقت ، ولكنكم تدركون معنا بان هذا المجلس يجب ان يكون **مؤسسة للوفاق الوطني وليس للتناقض السلبي** ، حتى يساهم مساهمة فعالة في تعبئة الطاقات وحشدها لتعزيز مواقع الثورة وحماية مكاسب الجماهير وتعميقها .

لذلك كان تقديرنا ان قيـــام المجلس الوطني **ينبغي ان يعقب الاتفاق على ميثاق العمل الوطني** ، كما ابلغناكم في حينه .

اما بالنسبة لصلاحيات المجلس الوطني ، فاننا لا زلنا ملتزمين بما تم الاتفاق عليه في بيان آذار ، واذا كان لكم رأى خلاف ذلك فنحن مستعدون لدراسة جميع الاقتراحات التي تقدمونها بهذا الخصوص .

٢ ـ اما بالنسبة لتعيين نائب رئيس الجمهورية ، فان من حقكم ان تختاروا من يمثلكم ، ولكننا في حالة اختيار المسؤولين الاساسيين في الدولة ، لا ينبغي ان نوضع في زاوية حرجة ، ونحن قد اقترحنا لاشغال هذا المركز أحد اثنين من الشخصيات الكردية المعروفة واحدهم عضو في اللجنة المركزية لحزبكم ، ولكننا لم نتلق ردا على ذلك .

ومع ذلك فنحن على استعداد لتنفيذ هذه الفقرة بالتشاور حسبما جاء في بيان آذار .

٣ ـ وبالنسبة لتعيين مدراء الامن في المنطقة الشمالية ، ففي الوقت الذي نؤكد حرصنا على مشاركة اخواننا الاكراد في جميع مؤسسات الدولة ، بما فيها اجهزة الامن ، الا اننا لا نستطيع ان نتجاهل ان الاوضاع الراهنة التي تسود المنطقة الكردية ، وطبيعة علاقات وروابط الحركة الكردية لا تشجع على وضع هذا النص فورا موضع التنفيذ ، وحالما تتوفر ظروف صالحة لانجازه فنحن لا نتردد مطلقا في تنفيذه .

٤ ـ وبالنسبة لتعديل قانون المحافظات بما ينسجم مع مضمون بيان آذار ، فنحن مستعدون لاتخاذ الاجراءات الضامنة لتنفيذ هذه الفقرة ، ومستعدون في الوقت نفسه لدراسة كافة الاقتراحات التي تقدمونها بهذا الخصوص .

٥ ـ اما بالنسبة لاجراء الاحصاء في المناطق المختلطة لتحديد المناطق التي تقطنها كثرة كردية ، فنحن لا زلنا على استعداد لوضعه موضع التنفيذ ، ونحن لم نبحث معكم مسالة تأجيل الاحصاء ، الا بعد ان ابلغ السيد مصطفى البارزاني الرفيق ورفقي الحديثي بانكم لستم مستعدين للموافقة على نتائج الاحصاء اذا كانت تشير الى وجود كثرة عربية في المناطق التي يجرى فيها الاحصاء .

ومع ذلك فنحن على استعداد لاجراء الاحصاء عندما تزول

العقبات التي تعترض القيام به وعلى اساس اعتبار احصاء ١٩٥٧ هو الاساس الذي يحدد سكن المواطنين في هذه المناطق أم عدمه. وايقاف عمليات استيطان المواطنين العرب والاكراد في المناطق المختلطة .

٦ ـ **وبالنسبة لتطبيق الحكم الذاتي** ، فبالرغم من ان المدة المحددة لتحقيقه هي اربع سنوات ، او بعد تحقيق الوحدة بين العراق واي قطر عربي آخر . **فنحن نعتبر ان تنفيذه باسرع وقت ممكن يشكل تجسيدا لارادة حزبنا وتنفيذا لقرار هام من قرارات المؤتمر العاشر لحزبنا .**

كما يعبر عن ايمان حزبنا بالمساواة القومية وبحرصه على الاخوة العربية الكردية ، وعلى الوحدة الوطنية .

لذلك فنحن في الوقت الذي نعمل فيه على توفير كل المستلزمات الضامنة لانجازه ، **نؤكد ان تطبيق الحكم الذاتي بالنسبة الى الثورة هو مسالة مبدا وقناعة واستراتيجية وهو يتعلق بموقفكم** بمقدار ما تعجل هذه المواقف او تؤخر في تطبيقه .

فمما لا شك فيه انكم حينما تكونون الجهة الاساسية في تحمل مسؤولية الحكم الذاتي ، **فلابد ان تكونوا مطالبين بتنفيذ جميع الالتزامات التي تساعد على دفع الامور بايجابية نحو قيامه في اسرع وقت ممكن .**

أيها الاخوة :

اننا اذ نذكر بما انجز من بنود بيان آذار وما لم ينجز **لا ننسى موقفكم غير المشجع** والظروف التي اشرنا اليها والتباسات العلاقة بين حزبكم وبين حزبنا وسلطة الثورة ، حيث لو سادت علاقات بمستوى مضامين بيان ١١ آذار لامكن انجاز بنود البيان بكاملها .

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية : التمسك بوحدة العراق ، اي التمسك بوحدة الشعب ، وحدة الوطن ، وحدة النظام الدستوري ، **فاننا لا نجانب الحقيقة اذا قلنا : انكم لم تخطوا خطوة واحدة على هذا الطريق .**

● ولعل في مقدمة المسائل التي كانت وما تزال تشكل **خرقا فاضحا** لابسط مقومات الوحدة الوطنية ووحدة السيادة للدولة

العراقية ، هي مسالة العلاقات الخارجية التي تربط حزبكم بالرجعية الحاكمة في ايران .

واذا كانت قيادة حزبكم قد بررت لنفسها في الماضي اقامة علاقات مع الحكومة الايرانية الرجعية فانه لا يمكن ان يكون مقبولا بحال من الاحوال استمرار هذه العلاقة بعد بيان ١١ آذار . علما بان مثل هذه العلاقة لا يمكن ان تحصل بسبب حاجات النضال القومي الكردي ، بل هي اساءة له .

ومع ذلك فكان اقل ما يفترض تحقيقه هو ان تقطع نهائيا هذه العلاقات بعد اعلان السلام ، وتقدم مسيرة الثورة في مراحل تنفيذ بيان ١١ آذار ، ولا سيما أن الرجعية الايرانية كانت أول من تآمر على الثورة وعلى الجماهير الكردية في نفس الوقت ، لكي تحول دون السلام وتقطع الطريق على بيان ١١ آذار قبل ان يولد .

ويمكن تعداد بعض مظاهر العلاقة هذه بما يلي :

١ ـ تدفق الاسلحة الايرانية بكميات كبيرة الى المنطقة الشمالية ، لا سيما في فترة ازدياد حدة الصراع بين الثورة وبين الحكومة الايرانية الرجعية .

٢ ـ وصول الاسلحة الثقيلة والخفيفة الى قواتكم عن طريق ايران ، مع وصول جهاز اذاعة جديد .

٣ ـ تدريب الكثير من افراد (البيش مركه) على مختلف الاسلحة في ايران ، وبخاصة الاسلحة الثقيلة .

٤ ـ ارسال بعض الطلبة الاكراد من منتسبي حزبكم الى الكليات العسكرية الايرانية .

٥ ـ قيام بعض العناصر المعروفة لكم بارتباطها بايران والتي تحتل بعض المواقع عندكم بنقل المعلومات العسكرية التي تخص الجيش العراقي .

٦ ـ الوقوف الى جانب القوات المسلحة الايرانية في بعض حالات الصدام على الحدود ، وقد وصل الامر حد تمكين بعض القوات المسلحة الايرانية من احتلال جزء من الاراضي العراقية في منطقة خانقين .

٧ ـ قيام عدد من عناصركم الحزبية والمسلحة المعروفة باستقبال

عناصر من المخابرات الايرانية ضمن الاراضي العراقية وايوائها ومصاحبتها اثناء وجودها داخل الاراضي العراقية .

٨ ـ دخول البضائع الايرانية والاسرائيلية المهربة الى المنطقة الشمالية بحيث اصبح النفوذ الاقتصادي لايران كبيرا جدا .

٩ ـ ترويج العملة العراقية المزورة والتي تطبعها المخابرات الايرانية بقصد تحطيم النقد العراقي .

١٠ـ ارسال المرضى وبخاصة المسؤولين في حزبكم الى ايران للعلاج في المستشفيات الايرانية .

١١ـ تسهيل سفر بعض المواطنين الى الخارج عن طريق ايران خلافا لقرار مجلس قيادة الثورة بمنع السفر بعد قرار التاميم التاريخي .

١٢ـ ازدياد نفوذ المخابرات الايرانية على جميع المنطقة الواقعة تحت نفوذ الحركة الكردية ، وبالشكل الذي جعلها تقوم باعمال اختطاف وقتل عناصر من ابناء الشعب واخرى من القوات المسلحة .

١٣ـ دخول الاجانب الى المنطقة الكردية عن طريق ايران .

١٤ـ تسليم الوطنيين الايرانيين الهاربين من الحكم الرجعي الايراني الى حكومة الشاه وسجن وقتل القسم الاخر منهم .

١٥ـ الزيارات المتبادلة بين بعض عناصر قيادة حزبكم وبين المسؤولين الايرانيين .

وربما ادعى البعض ان هذا الموقف جاء بعد تدهور العلاقات ولكننا نستطيع التاكيد **بان موقفكم هذا كان وما زال قائما حتى في اكثر الظروف ايجابية .**

● اما فيما يتعلق بالممارسات اللاشرعية التي تشكل انتهاكا لاي التزام باحلال سلطة الدولة محل اية سلطة اخرى ، وتجاوزا صارخا على مهامها ، فيمكن ايجازها بما يلي :

١ ـ عدم تسليم المخافر العراقية الكائنة على الحدود الايرانية لقوات الجيش للقيام بحماية الحدود ومراقبتها .

٢ ـ عدم السماح للقوات المسلحة بالتدريب

والتمركز في اماكن معينة من وطننا وتحريم المرور من مناطق أخرى ، حتى لاي من العاملين في اجهزة الدولة ·

٣ ـ منع موظفي الدولة من اداء واجباتهم في المناطق الخاضعة لنفوذ الحركة الكردية مثل موظفي الاصلاح الزراعي والمالية وحتى الفرق الصحية التي تهدف الى وقاية ومعالجة الاكراد ·

٤ ـ اعتقال المواطنين وسجنهم وحتى «اعدامهم» ·

٥ ـ اقامة السجون ·

٦ ـ فرض الضرائب ·

وباختصار توجد احصائية تقريبية تبين عدد الجرائم المرتكبة من قبل منتسبي حزبكم : جرائم القتل (٣٧٦) حادثة · جرائم الخطف (٢١٩) حادثة ، ضحيتها (٥٦٦) شخصا ، منهم ٤٩٩ مواطنا مدنيا و٤٧ عسكريا وموظفا حكوميا و ٢٠ مناضلا ايرانيا · وعدد حوادث الاعتداء (٤١٩) · وعدد حوادث الاغتصاب (١٥٧) · وعدد حوادث السلب (٢٩) · اضافة الى حوادث التخريب المشار اليها سابقا (١١) حادثة تخريب في السكك والقطارات ، ٦ حوادث تخريب في منشآت الكهرباء ، ٣ حوادث تخريب في القناطر والجسور والطرق ، ٢٥ حادثة تخريب مختلفة ··) ·

● وفيما يتعلق بامن الثورة وسلامتها يمكن ذكر القضايا التي لا تدل على حرص حزبكم على توطيدهما وتعزيزهما ، ان لم يكن العكس هو الصحيح ، ومنها :

١ ـ ايواء العناصر والفئات المعادية للثورة وتزويدها بالمال والسلاح وتكليفها بالمهام التي تعرض أمن الدولة وسلامتها للخطر ، سواء أكانت هذه العناصر والفئات من العرب او الاكراد ، من العراقيين أو غيرهم ·

٢ ـ اقامة الصلات مع بعض الاقطار المجاورة ، عربية أو اجنبية ، للتآمر على الثورة واقامة العلاقة مع القوى التي تمارس نشاطا تآمريا ضد الثورة من خارج الحدود مع العلم ان هذا النشاط

تقوم به ابرز العناصر في المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزبكم .

٣ ـ الاستمرار في توزيع الاسلحة الخفيفة والقنابل والالغام على منتسبي حزبكم وعلى مؤيديه .

٤ ـ فتح معسكرات للتدريب على الاسلحة الثقيلة في الوقت الذي تم الاتفاق على تسليم الاسلحة الثقيلة التي كانت تستعمل قبل بيان ١١ آذار .

٥ ـ تشكيل افواج جديدة من البيش مركه .

٦ ـ دعوة العسكريين للهروب من وحداتهم النظامية عند حصول اية ظاهرة سلبية ، مما بدأ يؤثر على الضبط العسكري ، وجعل العسكريين الاكراد يشعرون بانهم في مأمن من العقوبات عند ارتكابهم المخالفات وخرقهم الضبط العسكري ، وتشجيعهم على كتابة التقارير عن نشاطات الجيش وخططه واسلحته وما ترتب على ذلك من تسريب هذه المعلومات الخطيرة الى جهات اجنبية معادية .

٧ ـ محاولة نسف انابيب النفط في فترة انذار الشركات في شهر ايار ١٩٧٣ .

٨ ـ محاولة نسف بعض القواعد الجوية .

٩ ـ نسف خطوط السكك الحديدية .

١٠ـ افتعال المشاكل واثارة الفتن والاضطرابات (حوادث خانقين ، حوادث بعشيقة ، حوادث سنجار .. الخ) .

١١ـ الاعتداء على حياة المسؤولين الاداريين .

١٢ـ الاعتداء على اجهزة الامن والاستخبارات .

● وفيما يتعلق بامن المواطنين وحياتهم يمكن ان نسجل ما يلي :

١ ـ خطف المواطنين الذين يشك حزبكم بانهم يتعاطفون مع سلطة الثورة وتعذيبهم وقتلهم .

٢ ـ انتهاك افراد البيش مركه وبعض الاغوات لاعراض المواطنين الاكراد بشكل واسع في المناطق التي يسيطرون عليها .

٣ ـ حرق القرى الكردية المعروفة بموالاة سكانها للسلطة ، وضرب

المواطنين في هذه القرى بالمدافع ، انطلاقا من النهج الراهن لحزبكم والقائم على الانتقام واذلال المعارضين والاستجابة لنوازع الحقد .

٤ – تشريد المواطنين الاكراد من قراهم .

٥ – القاء المتفجرات والقنابل على بيوت بعض العناصر الكردية التي لا تأتمر باوامركم .

٦ – تهديد المواطنين الذين تشتبهون بتأييدهم للسلطة .

٧ – عسكرة البيش مركه الذين من المفروض انهم قد سرحوا في الكثير من القرى الكردية وعيشهم عالة على مواطنيها وفرضهم الاتاوات عليهم .

● **وفيما لو تناولنا موضوع وحدة الاتجاه لمسيرة سلطة الدولة ، نستطيع التاكيد ان المنطقة الشمالية تسير وفق منطق بعيد عن روح الثورة ونهجها .** ويمكن توضيح ذلك بالادلة التالية :

١ – عدم خضوع الكثير من الاداريين الاكراد من منتسبي حزبكم ، للسلطة المركزية .

٢ – عدم التزام حرس الحدود بواجباتهم ومهماتهم ، وعدم الانصياع للاوامر الادارية الصادرة من الجهات المسؤولة ، واستخدامكم اياهم في المعارك والخصومات العشائرية وجمع الاتاوات والاعتداء على المواطنين .

٣ – وضع العقبات في طريق تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ، الامر الذي تؤكده الادلة التالية :

أ – التصدي المقصود لعمليات الاصلاح الزراعي من قبل حزبكم والبيش مركه المسرحين ، حتى ان بعض المناطق في السليمانية على الحدود الايرانية لم تستطع دوائر الاصلاح الزراعي تنفيذ احكام القانون فيها .

ب – جباية الضريبة الزراعية تحت عنوان جباية الزكاة من المزارعين والفلاحين العرب والاكراد في المنطقة الشمالية بواسطة البيش مركه ومنع دوائر الدولة من تحصيل هذه الضريبة باستمرار .

جـ ـ التصدي باستمرار للجان الاستيلاء والتوزيع وفرق المسح في المنطقة ·

د ـ اختطاف بعض منتسبي الاصلاح الزراعي واجراء التحقيق معهم بغية ارهابهم من أجل تمرير الامور التي تريدونها اثناء التطبيق ·

هـ ـ عدم مساعدة لجان البحث والتوزيع في معرفة هويات الفلاحين المراد توزيع الاراضي عليهم بهدف وضع العراقيل امام لجان التوزيع وخاصة في محافظة دهوك ·

و ـ ومع ذلك كله تدعو جريدة التآخي وتطالب بانجاز الاصلاح الزراعي ·

٤ ـ وضع العقبات في طريق تنفيذ الحقوق الثقافية للاقليات القومية ·

● اما على صعيد السياسة العامة للحزب الديمقراطي الكردستاني ، ففي الوقت الذي يشارك حزبكم في الحكم ، فانه يمارس دور الاحزاب المعارضة · وذلك واضح من الامثلة التالية :

١ ـ اصدار البيانات والتعليمات التي تتضمن الكثير من المغالطات والاخبار غير الصحيحة حول سلطة الثورة ·

٢ ـ اصدار التعليمات الداخلية التي توحي بالتحفظ من المعاهدة العراقية السوفيتية ·

٣ ـ عدم ارسال برقية من قبل السيد البارزاني والمكتب السياسي بتأييد تاميم النفط ·

٤ ـ اثارة بعض المسائل التي تدلل على نهج انعزالي كالحديث عن حصة (الشمال) من النفط المؤمم ، في جريدة التآخي ·

٥ ـ الموقف السلبي من مسالة الجبهة الوطنية التقدمية وقضية الاتفاق على ميثاق العمل الوطني ·

٦ ـ تجاهل الاعتداءات الايرانية المتكررة على الحدود وعدم استنكارها حتى في جريدتكم التآخي ·

٧ ـ طرح القضايا المطلبية والامور التي تظهر حزبكم بموقف المعارض في الظروف الدقيقة والحرجة التي يتعرض فيها البلد الى مخاطر استعمارية رجعية · وجريدة التآخي زاخرة بالامثلة

على ذلك .

● **اما في مجال الحرص على الثورة ، فنحن نؤكد ان الحزب الديمقراطي الكردستاني اخذ يتعامل مع الثورة وكانه حزب هدفه كسب المؤيدين بأي شكل حتى وان كان ذلك بطريقة غير مشروعة وعلى حساب الثورة** ، والادلة على ذلك هي :

١ – تقديم اسماء كثير من السجناء الاكراد المحكومين بجرائم عادية باعتبارهم مشمولين بحوادث الشمال !

٢ – تقديم اسماء ما يقدر بـ ١٢٠ الف مواطن باعتبارهم من البيش مركه المسرحين وذلك لاعفائهم من الخدمة العسكرية بالاضافة الى ان اغلبهم ممن ثبت عدم وجود علاقة لهم بالبيش مركه علما بان عددا كبيرا منهم من العرب .

٣ – تحويل عمل المكاتب الحزبية لحزبكم من مهام التوعية والتثقيف السياسي للجماهير الى التدخل بمهام الحكم اليومية للمواطنين ، بشكل غير منسجم مع الاصول المتعارف عليها في العلاقة بين اية دولة ومواطنيها .

٤ – تقديم اسماء كثيرين على انهم شهداء ليصار الى منح عوائلهم رواتب تقاعدية بدون حق .

٥ – تبني قضايا الاكراد الموالين لكم سواء أكانت حقا أم باطلا .

● **اما من زاوية الحرص على تنفيذ بيان آذار فيمكن ان نذكر ما يلي :**

١ – عدم تسليم الاسلحة التي تم الاتفاق عليها فقد سلمت وجبة واحدة من اسلحة مستهلكة بالاساس ، لم تكن تستعمل من قبلكم اثناء الحوادث المؤسفة .

٢ – عدم تمكين النازحين بسبب حوادث الشمال من العودة الى ديارهم ، بل على العكس فقد تم تهجير الوف من المواطنين بعد بيان آذار ، ولا زالت الوف العوائل الكردية دون ماوى بسبب سياسة الاضطهاد التي يمارسها حزبكم ضد العناصر غير الراغبة في الامتثال لاوامركم .

٣ – عدم تعاونكم مع اللجان والهيئات التحقيقية التي شكلت للتحقيق فيما اوردتموه من معلومات عن محاولات لاغتيال السيد

البارزاني ، بل وصل الامر الى حد وضع العراقيل امامها لافشال مهمتها .

٤ ـ تمكين الاقطاعيين من السيطرة على اراضي ومزارع الفلاحين في بعض المناطق التي يقطنها الاكراد .

● **وعن حرصكم على الاخوة العربية الكردية وتعزيز الوحدة الكفاحية بين العرب والاكراد** يمكن تسجيل ما يلي :

١ ـ السياسة الانعزالية التي يمارسها حزبكم في التثقيف الجماهيري، سواء أكان ذلك التثقيف جاريا على صفحات النشرات الداخلية ، أو في مجلة حزبكم الداخلية (الكادر) أو في المجلات والصحف الجماهيرية ، كشمس كردستان وبرايەتي .

٢ ـ انتهاج سياسة التمييز بين الموظفين الاكراد والعرب في المنطقة الشمالية ، ومحاولة اثارة المشاكل بوجه الموظفين العرب العاملين في هذه المنطقة .

٣ ـ اثارة الاتهامات الباطلة حول تعريب بعض المناطق المختلطة ، واتخاذها ستارا لتكريد هذه المناطق وكذلك المناطق التي يقطنها العرب .

● **الموقف السلبي الصريح من الثورة على الصعيد الخارجي** اذ لم يعرف لاجهزة حزبكم في الخارج موقف على الاطلاق الا وكان الى جانب اعداء الثورة ومعارضيها . وليس أدل على ذلك من حملات التشهير والافتراء التي تشنها جمعيات الطلبة الاكراد في الخارج والتي لها علاقات وثيقة بحزبكم وبالاحرى توجه بشكل اساسي من قبل منظمات حزبكم في الخارج ، هذا فضلا عن الاحراجات التي سببها حزبكم للحكومة العراقية امام الدول الاخرى من جراء اقدامه على اعتقال مواطنين يحملون جنسيات أخرى ، بل واقدامه على « اعدامهم » ايضا في بعض الحالات .

اما عن مفهومكم للحكم الذاتي فيكفي ان نذكر المشاكل والعراقيل التي تثار امام الجيش العراقي عند قيامه بالتدريب والمناورات في المنطقة الشمالية .

فاذا كان هذا هو الوضع في المرحلة الحاضرة ، فكيف سيكون يا ترى شكل الحكم الذاتي الذي يريده حزبكم ؟

وامام هذه القضايا الكثيرة التي تثار في هذه الرسالة فقد تقولون ان حزب البعث العربي الاشتراكي يحاول تبرئة نفسه من مسؤولية المساهمة في تدهور الاوضاع ، او على الاقل لم يحاول التذكير بقسطه من المسؤولية في تردي هذه الاوضاع .

ونحن في الوقت الذي نذكر هذه القضايا لا ندعي اننا لم نقع في اخطاء ، ولا نريد من ذلك ان تكون القضايا المطروحة لاثارة المباراة بيننا وبينكم حول اي جهة تتحمل مسؤولية اكثر ، ولكننا نريد ان يكون كل شيء واضحا اكثر من اي يوم مضى من أجل ان تتبلـــور قناعة مشتركة حول حجم المشاكل التي نعاني منها والتي يتوقف على حلها استقرار الحل السلمي وتحقق اغراضه الوطنية .

ايها الاخوة :

نحن ندرك تماما ان القوى التي تضررت بالسلام ستبذل كل الجهود التي تمكنها من نسف بيان آذار ، وان القوى الشوفينيـــة والانعزالية لن تحجم عن اتباع اية وسيلة من أجل تجديد القتال . ونحن لا ننكر ان في اجهزة الدولة عناصر ليست على مستوى بيـــان آذار التاريخي ، وليست على مستوى استيعاب الحقوق القوميـــة للاكراد ، وان البعض منها ربما وجد في تصرفاتكم التي اشرنا اليهـــا ما دفعه الى ان يمارس اعمالا مشابهة للرد على تلك التصرفات والاعمال اللامشروعة .

ولقد اخبرناكم منذ الساعات الاولى لاعلان بيان آذار ، بـــان الوصول الى السلام امر يسير ولكن المحافظة عليه قضية كبيرة تحتاج الى عقول كبيرة ونفوس كبيرة بمستوى هذا الحدث . وان هذا البيان هو امانة ومسؤولية في اعناق جميع الذين يحرصون على وحدة العراق وضمان مستقبله وحقوق شعبه .

نحن لا ننكر وقوع بعض اجهزة الحزب والدولة في بعض الاخطاء وقد عملنا على معالجة الكثير منها في حينه ، وما زلنا نعمل من أجل معالجة كل خطأ نقع فيه . وكنا نعرف ان وقوع الاخطاء امر محتمل ، ذلك ان سنوات عديدة من القتال لابد ان تترك آثارا سلبيـــة على العلاقات التي تربط بين الحركة الكردية وبين الاجهزة التي تتحمل مسؤولية التنفيذ ، كما ان الاجهزة التي تتحمل مسؤولية التنفيذ كما

تعلمون لم تكن اساسا مكونة لتنفيذ برامج الثورة ومشاريعها وانما تشكلت بالاساس ومنذ السابق لتنفيذ برامج وسياسات جاءت الثورة اصلا من أجل ازاحتها .

ومن الطبيعي ان تقع الحركة الكردية في اخطاء قد تكون كثيرة . وليس هناك خشية من وقوع هذه الاخطاء ، عندما تتوفر الرغبة المخلصة في تصفيتها ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لمحاسبة المخطئين ومعاقبتهم .

ولكن من غير الطبيعي ان تزداد الاخطاء ، ولا يجد المخطئون من يردعهم بل تبرر اعمالهم . **ونحن لا يمكن ان نفهم اسباب تصاعد الخط البياني للاخطاء ، وعدم محاسبة المخطئين بل تشجيعهم على ارتكاب المزيد من الاخطاء وتوفير الحماية لهم ولا نرى في ذلك الا دليلا على عدم الحرص على صيانة السلام والوحدة الوطنية .**

ومن البديهي ان تجر الاخطاء التي ترتكبها الحركة الكردية الى اخطاء مقابلة ، واذا كنا لا نعتقد بصواب مقابلة الخطأ بالخطأ ، **فان الواقع يشير الى ان كثيرا من الاخطاء التي وقعت فيها بعض اجهزة الدولة كانت رد فعل لاخطاء الحركة الكردية .** ولقد ادى تكرار الاخطاء من قبلكم وتراكمها ، الى عدم امكانية التفريق بين العناصر التي تندفع بردود الفعل وبين العناصر التي تخرب عن عمد ، فضلا عما ولده ذلك من احراجات لنا ، جعلت مهمتنا في تصحيح الاخطاء وقمع عمليات التخريب مهمة شاقة وصعبة ، لان مثل هذه المهمة ليس من السهل أداؤها كما ينبغي ، في جو عام وواسع من الاساءات والاخطاء التي ترتكب ضد اجهزة الدولة ، وضد المواطنين .

ولعل من المفيد ان نشير هنا الى ان القضية الكردية كانت تحظى بعطف كبير في أوساط حزبنا ، كما كانت تحظى بعطف كبير ايضا بين الجماهير العربية ، وقد لمستم بانفسكم المشاعر التي يحملها العرب وفي طليعتهم حزب البعث العربي الاشتراكي تجاه مسألة الحقوق القومية للاكراد وكذلك مسألة احلال السلم في شمال الوطن : وليس غريبا هذا الموقف ، ولكن الغريب ان لا يكون الموقف مثل هذا .

ان الروابط التاريخية التي تربط شعبنا بعربه واكراده والاخوة الكفاحية التي جسدت علاقاتهما هي التي جعلت العرب والاكراد

يشعرون بوحدة المصير وبالفرح لكل نصر يتحقق لكل منهما وكليهما .

وبدافع حرصنا على الاخوة العربية الكردية ، وعلى مستقبل العلاقات معكم لابد ان نكون صريحين معكم ، وان نبين لكم ان **سلامة التحالف معكم قد اصبحت موضع تساؤل في اوساط حزبنا** ، واذا كان هذا الموقف لا يؤثر بحال من الاحوال على ايماننا بالحقوق القومية للاكراد ضمن الوحدة الوطنية فانه قد يدفع الى **اجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبكم وكذلك التمييز بين حزبكم وبين المسالة القومية الكردية** . ولا نخفي عليكم ان تصرفاتكم واخطاءكم تثير البلبلة والقلق في نفوس المواطنين ، كما تشكل **مرتعا خصبا للاتجاهات والاراء الشوفينية** .

ولعله لم يعد مجهولا لديكم **الموقف السلبي المتصاعد لدى الجماهير الكردية ازاء حزبكم** ، هذا الموقف الذي لا تقوى سيطرة اجهزتكم المسلحة على اخفائه ، اذ ان القلق بدأ يسيطر على هذه الجماهير منذ الاشهر الاولى لبيان آذار بسبب تزايد التجاوزات والانتهاكات من قبل اجهزة حزبكم ضد حقوق الاكراد وحرياتهم . اضافة الى المخاطر التي بدأ يشعر بها المواطنون الاكراد نتيجة تصاعد علاقاتكم مع الحكم الرجعي الايراني رغم ممارسته شتى صنوف الاضطهاد ضد اكراد ايران ، والذي يخطط لتجديد القتال وتخريب المكاسب التي حصل عليها اكراد العراق في ظل بيان ١١ آذار . **ان عزلتكم عن الجماهير الكردية تلحق ضررا بموقع الثورة لدى هذه الجماهير لكونكم من حلفاء الثورة** .

ولا مفر من تأكيد بديهية واضحة تماما وهي ان بيان آذار ليس حصيلة نضال الحزب الديمقراطي الكردستاني وحده وليس حصيلة نضال الاكراد وحدهم ، وانما هو حصيلة النضال المشترك للعرب والاكراد ، وحصيلة نضال كل القوى الخيرة التي تؤمن بالحقوق المشروعة للاكراد وباهمية الاخوة العربية الكردية . وانه **ليس في مصلحة الحركة التحررية الكردية كما نعتقد ان تفقد حليفها النضالي ـ الشعب العربي ـ ، كما ليس في مصلحة الحزب الديمقراطي الكردستاني ان يفقد حلفاءه من الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، من خلال العلاقات السياسية لحزبكم مع الحكومة الايرانية الرجعية ،**

التي لا يمكن ان تكون بحال من الاحوال لمصلحة الوطن ، او لمصلحة النضال القومي الكردي التحرري نفسه .

كما نعتقد ان قيادة الحركة الكردية ترتكب خطأ كبيرا جدا **اذا اعتقدت ان حل القضية الكردية ياتي من خلال اضعاف حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة ، لانها في مثل هذا الاعتقاد لا تحصد غير الوبال .. لان سلطة الثورة لا تستطيع ان تؤثر عليها مثل هذه الامور .**

ومع ذلك يمكن السؤال : ما هي يا ترى المكاسب التي تحققها الحركة الكردية عندما تعمل على اضعاف سلطة وطنية تقدمية في البلاد اذا كانت هذه الحركة تنتهج فعلا خط تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي في اطار وحدة الوطن ؟ **واية سلطة غير سلطة الثورة يمكن ان تلبي هذه الحقوق ؟**

واذا كان هناك من يفكر بين صفوف الحركة الكردية ، بان بوسعه ان يفرض شكلا معينا من السلطة على العراق .. **فلا شك انه على خطأ** ، وعلى العناصر الخيرة الواعية في الحركة الكردية ، ان تلجم مثل هذه الاتجاهات وان تمنع هذا النوع من اللعب بالنار لانه ليس في مصلحة السلام ان يتمادى او يطلق له العنان .

وحرصا على وحدة هذا الشعب وحماية للمنجزات القومية والديمقراطية التي تحققت لشعبنا بعربه واكراده ، **ندعو الحزب الديمقراطي الكردستاني لمراجعة مواقفه الخاطئة** ، وبدء علاقات جديدة تعبر عن الحرص الكامل على وحدة المصير ، ووحدة الكفاح المشترك ووحدة الشعب والوطن والتي لن نفرط بها مهما غلا الثمن .

اننا في الوقت الذي نستعرض حصيلة التجربة الماضية ، لا نهدف من تعداد الاخطاء سوى التوصل الى الطريق الصائب .

ونحن اذ نذكر هذه الامور لا نستهدف تقديم المواعظ والارشادات ، وانما نطرح وجهة نظر صادرة عن قناعات مخلصة ، **نعتقد انها صالحة لان تكون اساسا لتصفية الاجواء السلبية بما** يطمئن مشاعر الجماهير التي تشعر بالقلق على علاقات الاخوة بين العرب والاكراد ، ومستقبل العلاقة بين البعث والديمقراطي الكردستاني .

لذلك نرى ان بدء علاقات جديدة كالتي نشأت بعد بيان آذار يتوقف على الشروط التالية :

١ ـ ان المعنى الحقيقي لبيان الحادي عشر من آذار ، وللسلام الذي يفترض ان ينبثق عنه ويتوطد ، هو سيادة حكم القانون ، ومؤسسات الدولة الدستورية والقانونية . وانه ما لم يتحقق تصميم اكيد مشترك بين حزبينا ، على احترام القانون ومنع التجاوز عليه ، والتأكيد على ان ممارسة السلطة باي شكل من اشكالها لا تجوز الا من قبل المؤسسات الدستورية والقانونية والمخولة بذلك ، فان **قضية السلام تبقى مهددة ما لم يواجه بحزم اي خروج او تجاوز على هذه المبادىء .**

٢ ـ ان علاقتكم مع حزبنا وسلطة الثورة يجب ان **تحكمها المصالح الاساسية للثورة وقواها** ، ولا يمكن ان تتم على حساب اضعاف الروابط مع اية قوة تقدمية او فئة (او عنصر) تدعم الثورة في المنطقة الشمالية ، **ذلك لان الثورة لا توافق على تقليص التزامها ازاء الجماهير الكردية واختزاله بصورة علاقة احادية الجانب مع حزبكم فقط** . لان حزبكم وكل الاحزاب في العالم بما فيها حزبنا في احسن الاحوال لا يمكن ان يكون بديلا عن الشعب ، وان كان بامكانه ان يكون طليعة له بالتجربة .

٣ ـ **التزام حزبكم بقطع روابطه مع الرجعية الايرانية الحاكمة وغلق الحدود وتسليم مخافر الحدود الى الجيش** .. اذ لا يمكن باي حال من الاحوال استمرار العلاقة معكم على اساس التضامن والعمل المشترك في الوقت الذي تعقدون فيه علاقات على كل الاصعدة وعلى نطاق واسع مع دولة اجنبية .. يضاف الى ذلك الموقف العدواني الذي تتخذه هذه الدولة من العراق والامة العربية .. ومن الشعب الكردي القاطن فيها .

٤ ـ **التزام حزبكم بعدم محاربة العناصر الوطنية الايرانية** ، وعدم تسليم اللاجئين منهم الى سلطات الشاه .

وفيما لو سئلتم من قبل جماهيرنا العربية والكردية ، عن السبب الكامن وراء تفضيلكم سلطات الشاه على العناصر الوطنية الايرانية ، ترى ماذا يكون الجواب بالنسبة لحزبكم

الذي يعتبر نفسه معاديا للاستعمار والرجعية ؟

٥ ـ **التزام حزبكم بالتخلي عن العناصر الرجعية والمشبوهة المعادية للثورة** وتجنب ازدواجية العلاقة : مع الثورة بشكل ومع اعدائها بشكل آخر ، مع الثورة بوزراء ومسؤولين من حزبكم ، ومع اعداء الثورة بمساعدات تنشط التآمر ، وكذلك تجنب « التكتكة » وتغيير العلاقات السياسية على حساب المصالح الستراتيجية للثورة والجماهير .

٦ ـ **ادانة الاغتيالات السياسية** ، واعتبار كافة الجرائم التي تؤدي الى تصديع السلام من الجرائم غير الاعتيادية التي لا تنحصر في الحدود الضيقة للجريمة ، بل انها من الجرائم التي تعرض امن الدولة وسلامتها الى الخطر .

٧ ـ **ادانة ومحاربة جميع الاعمال والاساليب التي تعطي التبرير لنشاط العناصر الشوفينية والانعزالية باثارتها الشغب والفتن.**

٨ ـ **التخلي عن المساعي الهادفة اكتساب الرجعيين وفرض سلطانهم** على الجماهير والاستناد في العلاقات السياسية على مبادىء النضال الديمقراطي الثوري .

٩ ـ **ابعاد رؤساء العشائر الكردية** ، من الذين يشكلون خطرا على السلم في المنطقة الشمالية الى بغداد او الى أي مدينة يقع عليها الاختيار . واذا لم يحظ هذا الاقتراح بموافقتكم ، فنرى ضرورة توفير الظروف التي تمكن الجميع من العيش في اماكنهم بمحاسبة أي شخص يخرج على القانون والانظمة ويحاول اثارة المشاكل والفتن .

١٠ـ **التزام حزبكم بعدم التصدي للقوات المسلحة اثناء قيامها** بواجباتها ، وعدم التصدي لاجهزة الامن والاستخبارات العاملة في المنطقة الشمالية ، لان مثل هذه الاعمال تنطلق من عقلية الانعزال عن السلطة والاقتتال معها ولا تنسجم مع روح بيان آذار .. وما من دولة في العالم ترضى بان تعامل اجهزتها المركزية بمثل هذه العقلية او توافق على التجاوزات ضد اجهزتها مهما كان السبب .

١١ـ **التزام حزبكم بعدم الاعتداء على العناصر المؤيدة للثورة** ، وعدم

خطف وتعذيب وقتل المواطنين ، والغاء جميع السجون التي يمتلكها حزبكم • ان الصلاحيات التي يمنحها حزبكم لنفسه هي صلاحيات غير طبيعية تماما وتتم بمعزل عن اصول الدولة وضوابط العلاقات والتعهدات المشتركة وهذا ما يجب اعادة النظر فيه جذريا •

١٢ـ اقرار حزبكم بان حل القضية الكردية معه **لا يعني احتكاره لاجهزة الدولة في المنطقة الشمالية ولا احتكاره التمثيل في الاجهزة الرئيسة للدولة** لان الشعب الكردي والحركة الكردية كما قلنا اكبر واكثر شمولا من حزبكم •

١٣ـ ان **تكون السياسة العملية لحزبكم متحركة باتجاه تعزيز السلم والتآخي القومي** وضمان الوحدة الوطنية والكفاحية ، ولا يمكن ان تظل هذه السياسة مبنية على خصوصية المصالح بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني ذاته بمعزل عن مصالح البلد الاساسية ، أو بتحويل المصالح الاساسية للبلد الى الدرجة الثانية •

ان حزبكم يبدو في كثير من تصرفاته **وكانه غير منتبه الى ضرورات التآخي القومي وضرورات الحفاظ على المكاسب القومية** ، علما بان الحكم الذاتي خاضع للتعريف والتحليل ، وهو موجود كتجربة قائمة في بلدان عديدة من العالم لا سيما البلدان الاشتراكية ، بمعنى ان الحكم الذاتي خاضع للتنهيج ، ولا يجوز ان يعبر عن نفسه بلغة الاستحواذ والعداء ونسف المواقف الايجابية •

١٤ـ **التزام كافة الاداريين المحسوبين** على حركة حزبكم **بتطبيق القوانين والانظمة** وخلق الشروط الضامنة لوحدة السيادة الوطنية ، بحيث تكون السيادة الوطنية محط الاهتمام الرئيس ، وتاتي في الدرجة الاولى نظريا وعمليا • واذ تتفق سلطة الثورة مع الحركة الكردية في الحقوق القومية للاكراد ، وتتفق معها الى حد كبير في **اسلوب التطبيق** ، فهل من داع موضوعي اذاً لرفض قوانينها وانظمتها ، هذه القوانين والانظمة الموجهة من قبل الثورة لتجسيد الحقوق القومية للاكراد ؟

وهل البديل هو نظام حزبكم واجتهاداته ؟.. وفي اي مكان في العالم يجري مثل هذا البديل ؟

١٥- **التزام حزبكم بمنع حالة التسلح** في جميع المناطق التي يقطنها الاكراد .

١٦- اقرار حزبكم ان اجهزة الدولة **هي وحدها المسؤولة عن ممارسة سلطة الدولة** في جميع شؤون المواطنين وتجسيد ذلك في الممارسة والسلوك العملي ولا يمكن افتراض صورة أخرى . لان الصورة الاخرى تعني تعدد مراكز السلطة ، بما يؤول في النهاية الى التقليل من شأن السلطة واضعاف دورها في حماية مصالح الجماهير عربا واكرادا واقليات قومية داخل الوطن . ان تعدد مراكز السلطة ، يعني التفتيت والتناحر ، وهذا ما يقع على الضد كليا من مبدأ التآخي القومي ومن شروط وغايات بيان ١١ آذار التاريخي .

١٧- **التزام حزبكم بتقديم كافة المتطلبات اللازمة لتامين قيام السلطة بالتحقيق في جرائم الاغتيالات وخطف المواطنين وتسليم كافة العناصر المناوئة للثورة** لاجهزة الدولة المختصة ، وعدم ايواء وحماية المجرمين والهاربين من وجه العدالة ، والهاربين من الخدمة العسكرية .

١٨- **التزام حزبكم بالسير في طريق تعزيز مكاسب الثورة** ومقاومة تيارات الردة ، اذ ليس من الجائز ان يجعل حزبكم من مقراته المفتوحة في انحاء العراق مأوى للعناصر الرجعية والمضادة للثورة ، لان هذه العناصر ليست هي التي حققت السلم في المنطقة الشمالية وليست هي الحريصة على بيان آذار التاريخي، حتى تكون تلك العلاقة مبررة وقوية الى هذا الحد .

١٩- **الاتفاق على ابعاد العناصر الادارية التي عينت في المنطقة الشمالية بناء على طلب حزبكم والتي لم تخضع او تنفذ اوامر السلطة المركزية .**

٢٠- **اعادة جميع النازحين الاكراد الى اماكنهم** سواء نزحوا قبل بيان آذار أم بعده .

٢١- **عدم السماح لمنظماتكم الحزبية بالتدخل في شؤون الحكم**

اليومية . فالادارة هي وحدها المسؤولة عن حل مشاكل المواطنين اليومية ضمن صيغ دورية غير خاضعة للنزوع اللامبالي والرغبات الذاتية في التنفيذ والسيطرة .

١٢ـ بالنسبة للقضايا التي تهدد أمن الدولة وسلامتها في المنطقة الشمالية ، نرى من الضروري **تشكيل هيئة قضائية** من حكام معروفين بنزاهتهم واستقامتهم ، وتحظى هذه الهيئة بتأييد القوى الوطنية وتأخذ على عاتقها مهمة التحقيق في جميع القضايا .

٢٣ـ **اطلاق سراح جميع الموقوفين** في سجون حزبكم ومعتقلاته .

٢٤ـ **تسليم الاسلحة الثقيلة الى السلطة** .

٢٥ـ **انهاء حالة التسلح ومنع التفتيش** الذي يقوم به مسلحو حزبكم في الطرق العامة .

٢٦ـ **عدم وضع العقبات امام تنفيذ قرارات الثورة** القاضية بمنح الحقوق الثقافية والادارية للاقليات القومية .

٢٧ـ **عدم عرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي** باي شكل من الاشكال .

٢٨ـ **المساهمة الجدية في منع التهريب** وتسلل الاجانب والمخابرات الاجنبية الى العراق من الحدود الوطنية لشمال العراق .

٢٩ـ **اما بالنسبة لحرس الحدود** ، فنحن نرى ما يلي :

ا ـ ربط حرس الحدود بوزارة الدفاع ، وخضوعه للاوامر الصادرة اليه منها .

ب ـ تعيين ضباط او ضباط صف من الاكراد العاملين في الجيش العراقي نتفق معا على تعيينهم في افواج حرس الحدود لكي يقوموا بتدريب افراد الحرس .

جـ ـ تحدد واجبات حرس الحدود كحرس على الحدود العراقية ليس اكثر ويجب خضوعهم للانظمة والقوانين العسكرية المرعية .

وهذا يعني :

١ ـ عدم السماح لهم بارتداء ملابس البيش مركه مطلقا .

٢ ـ عدم السماح لهم بالنزول الى المدن مصطحبين اسلحتهم .

٣ ـ تخضع هذه الافواج لتفتيش امراء الالوية في الجيش العراقي والمتواجدين معها في منطقة واحدة .

٤ ـ عدم السماح لامراء الافواج بترك افواجهم الا بعد موافقة آمر اللواء المسؤول .

٥ ـ تخضع هذه الافواج للتدريب اسوة ببقية افواج الجيش العراقي .

٣٠ـ السماح لجميع القوى الوطنية والتقدمية التي تدعم الثورة بان **تمارس نشاطها بحرية** ، فاذا كانت (الديمقراطية للعراق) شعارا ترفعونه باستمرار ، فينبغي والحالة هذه ان تكون (الديمقراطية في كردستان) في مقدمة الشعارات التي ينبغي ان ترفع وتطبق .

ولا يجوز الاعلان عن الديمقراطية كشعار عام ، مع تجميدها في المنطقة الشمالية كما لا يجوز احتكار العمل السياسي والتنظيمي في المنطقة التي تسكنها كثرة من الاكراد من قبل حزبكم ، بل ينبغي السماح للتيارات والتنظيمات الوطنية والديمقراطية بممارسة نشاطها انسجاما مع مضامين بيان ١١ آذار وميثاق العمل الوطني ومع ما يجرى في المناطق التي يسكنها العرب . حيث لا يجوز في الوقت الذي يفتتح حزبكم فروعه في بغداد والبصرة وواسط والحي وذي قار وبابل .. الخ ، بموافقتنا ودون ان يشكل ذلك اية اثارة سلبية للثورة ولنا ، ان تقفوا موقفا سلبيا من ممارسة قوى وطنية للنشاط السياسي في المناطق التي توجد فيها كثرة من الاكراد .

٣١ـ اما بالنسبة لتحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي ، فنظرا للعقبات التي تقف بوجه عملية الاحصاء ، وللرغبة في التعجيل بمنح المنطقة التي يقطنها الاكراد الحكم الذاتي ، فنحن نرى اعادة التقسيم الاداري على ضوء الواقع القومي بحيث يتم :

أ ـ استحداث وحدات ادارية قومية في المناطق التي يقطنها الاكراد .

ب ـ ربط الوحدات الادارية التي يسكنها الاكراد فقط (محافظات ـ اقضية ـ نواح) ببعضها ، وجعلها منطقة ادارية واحدة ، وتعتبر هذه المنطقة هي المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي .

جـ ـ وبالنسبة للمواطنين الاكراد الذين يقطنون في المناطق المختلطة خارج منطقة الحكم الذاتي فتضمن حقوقهم الثقافية والادارية ضمن الوحدات الادارية التي يقطنونها مثلما تضمن حقوق جميع الانتماءات القومية في هذه الوحدات .

ايها الاخوة :

اننا اذ نتقدم برسالتنا هذه ، فاننا نامل ان تكون موضع اهتمامكم ، ونحن اذ نعرض فيها وجهات نظرنا بشأن مختلف المسائل المطروحة ، **فاننا مستعدون للدخول في حوار جاد وموضوعي من أجل الوصول الى افضل درجات التفهم المتبادل وتحديد السبل لضمان الوحدة الوطنية والاهداف والحقوق المشروعة لشعبنا بعربه واكراده واقلياته القومية .. وكل المواطنين ولمراجعة كل موقف خاطىء قد يظهر اثناء البحث والنقاش وقبول اي راى ناضج او صائب .**

وختاما تقبلوا تحياتنا ..

القيادة القطرية

٢٣ـ٩ـ١٩٧٢

٣ ـ مذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني

هەوالنامەی کتێب

هەوالنامەی کتێب

الحزب الديمقراطي الكردستاني
المكتب السياسي

الى / القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي
ايها الاخوة

١ ـ نغتنم فرصة الاجابة على مذكرتكم المؤرخة في ٢٢ـ٩ـ١٩٧٢ لنحييكم ونحيي اعضاء حزبكم كافة ٠

اننا لا نشك في ان العلاقات فيما بيننا تعرضت الى تصدع كبير ٠ وقد سبق وعرضنا عليكم هذه الحقيقة اكثر من مرة منذ اوائل العام الماضي سواء في اجتماعات لجنة السلام أو خلال اللقاءات الحزبية التي كانت تعقد بين ممثلينا وممثليكم بين آونة واخرى ٠ أو في المذكرات المتعددة التي بعث بها رئيس حزبنا الى مجلس قيادة الثورة في حينه ٠ الا ان الاهمال وعدم الاهتمام الذي جوبهت به مساعينا المتواصلة هذه والتجاوزات الخطيرة التي توالت علينا الواحدة بعد الاخرى منذ اواسط العام المنصرم قد دفعت ـ بالاوضاع الى التردي والتدهور المستمر حتى بات الوضع العام ينذر بالانفجار ويهدد أمن شعبنا العراقي بعربه وأكراده ويعرض سلامته ومكتسباته ومستقبل العلاقات بين حزبينا الى أشد المخاطر والاضرار ٠

اننا نتفق معكم فيما تذهبون اليه من ان (الصراحة والمجابهة

الموضوعية بنقاط الخلاف والتناقض والاخلاص للحقيقة والحرص على وحدة هذا الوطن ومستقبل شعبه هي المعايير الوحيدة التي يمكن اعتمادها في الكشف عن الاسباب الحقيقية التي ادت الى تصدع العلاقات فيما بيننا ومن ثم الوصول الى وضع الحلول العملية الكفيلة بحل الكثير من المشاكل والمعضلات التي نعاني منها كثير، معتقدين بل جازمين بان المشاكل والمعضلات مهما كبر حجمها فان القدرة على حلها وتجاوزها ـ عندما تتوفر الرغبة الاكيدة لذلك ـ تبقى هي الاقوى والاكثر فعالية) ومن هذا المنطلق فاننا نجد لزاما علينا قبل الدخول في مناقشة محتويات مذكرتكم ان تسمحوا لنا بتوجيه النقد اليها · حيث جاءت في مضامينها مشحونة بالرغبة في التشهير وتوجيه الطعون والاتهامات عن طريق تشويه بعض الحقائق والمبالغة والتهويل في بعض القضايا الاخرى اكثر من كونها تنطوي على الصراحة والموضوعية وبذل المساعي والجهود المخلصة من اجل ايجاد الحلول الصائبة للمشاكل الكثيرة التي تعترض سبيل علاقاتنا ومما يعزز لدينا هذه القناعة قيامكم بتزويد بعض الجهات في الداخل والخارج بنسخ منها قبل ارسالها الينا ·

لقد ربطتم مجمل الاعمال اليومية التي يمارسها المواطن الكردي بحزبنا ولم تأخذوا بالحسبان الظروف الاستثنائية التي مرت بها المنطقة الكردية خلال السنوات العشر الماضية وما ولدته من ثارات وحزازات في المنطقة · اننا نعتقد بأن اختلاق الحوادث او تبركتها وتهويل بعض التجاوزات العابرة التي تصدر عن بسطاء الناس والتي تقع مثيلاتها في سائر انحاء القطر وتنظيمها في احصائيات غير واقعية وتحميلنا مسؤولية وقوعها امر لا مبرر له على الاطلاق واذا كانت المغالطات والتفتيش عن السقطات ورصدها في ظروف الاقتتال لاغراض الدعاية ولتبرير اعمال العنف فاننا لانجد لها ما يبررها في ظروف السلام وتضافر الجهود من اجل تعزيزه واقامته على اسس راسخة ·

اننا نعتقد ايضا بانكم لم تختاروا الوقت المناسب لتقديمها والذي جاء بمثابة بتر غير موفق للحوار المشترك الذي جرى بيننا مؤخرا والذي قام خلاله كل جانب بطرح ما لديه من آراء وملاحظات وماخذ على الطرف الآخر وكنا نتطلع من وراء هذا الحوار الى تثبيت نقاط الالتقاء

فيما بيننا والعمل المشترك من أجل وضعها موضع التطبيق السريع والسعي من أجل حصر نقاط الاختلاف في اضيق نطاق ممكن والعمل على تذليلها والتغلب عليها قدر الامكان الا ان انهاء الحوار بتقديم المذكرة جاء مخيبا للآمال ·

اما اذا كان القصد من مذكرتكم تسجيل المواقف فقد سبق لكل منا ان سجل مايكفي منها على الطرف الآخر ولم نترك في ذلك زيادة لمستزيد ·

ايها الاخوان

٢ ـ ماكنا نود التحدث في مذكرتنا الجوابية هذه عن بعض الحقائق الخاصة بتاريخ كفاح حزبنا الديمقراطي الكردستاني وعن الاوضاع التي كانت سائدة في بلادنا قبل اعلان اتفاق الحادي عشر من آذار لولا ورود اشارات صريحة في المذكرة بشأنها انطوت على بعض الامور المخالفة للحقيقة · خاصة فيما يتعلق بأشتراكنا في حكومة عبدالرزاق النايف ومحاولتكم تحميلنا مسؤولية القتال الذي نشب في اوائل عام ١٩٦٩ فقد رفع حزبنا عاليا ومنذ تأسيسه شعار اقامة الوحدة الوطنية على اساس الاتحاد الاختياري والمساواة بين القوميتين العربية والكردية في العراق والاعتراف المتبادل بحقوقهم وواجباتهم وتوحيد نضالهم المشترك من أجل تحقيق اهداف شعبنا العراقي بعربه وأكراده واقلياته المتآخية وقد وضع حزبنا هذا الشعار موضع التطبيق وساهم بدوره في جميع انتفاضات ووثبات شعبنا العراقي الوطنية وقدم الكثير من التضحيات في سبيل ذلك وكرس طاقاته الفكرية والادبية للدفاع عن حقوق وحريات شعبنا العراقي الوطنية والديمقراطية وكافح دون هوادة من أجل تمتع شعبنا الكردي بحقوقه القومية المشروعة ضمن جمهورية عراقية ديمقراطية متحررة وقاوم محاولات الصهر والدمج والتمييز العنصري ضد شعبنا الكردي وفضح الافكار الشوفينية ودعوات الانعزال القومي بين العرب ـ والاكراد على حد سواء ·

اما على الصعيد العربي فقد وقف حزبنا وشعبنا الكردي من ورائه على الدوام الى جانب الامة العربية في مختلف اقطارها في كفاحها العادل ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل تحررها الاقتصادي والسياسي والتمتع بحقها الطبيعي في تقرير المصير ووحدتها القومية

وعندما اضطر شعبنا الكردي الى الدفاع عن نفسه ضد الحكم الدكتاتوري الغاشم عام ١٩٦١ التزم حزبنا وقائده البارزاني على الدوام سياسة تجنب عوامل الاثارة والاحتكاك مع الحكومات العراقية السابقة وكنا نتحلى باستمرار باقصى درجات الصبر والتحمل والشعور العالي بالمسؤولية تجاه الشعب والوطن ووحدة ابنائه وكنا دائما ضحية للعدوان والهجوم والتزمنا في كل مرة جانب الدفاع واوقفنا القتال مع كل حكومة عراقية رغبت في ذلك ولم نقاتل تلك الحكومات عن طواعية واختيار مطلقا وانما دفعتنا الحكومات العراقية الى ذلك دفعا بسبب السياسات الخاطئة التي مارستها تجاه القضية الكردية وقد اثبتت وقائع التاريخ ان الحكومات العراقية التي اضطهدت شعبنا الكردي وحاربته كانت دائما بشكل او باخر معادية للاهداف والمطامح المشروعة لشعبنا العراقي بأسره ٠

لقد حاولت المذكرة تصويرنا بشكل يفهم منه باننا اشتركنا في الوزارة التي تشكلت بعد ١٧ ـ تموز عام ١٩٦٨ ورفضنا المساهمة في الوزارة التي تشكلت (على اثر انتفاضة الثلاثين من تموز عام ١٩٦٨ مع ان هذه الانتفاضة استهدفت عناصر اليمين والرؤوس الرجعية والمشبوهة) وبعبارة ادق اننا شاركنا في الوزارة عندما كانت تضم في صفوفها عناصر اليمين والرجعيين والمشبوهيين ورفضنا المشاركة فيها بعد التطويح بهذه العناصر ٠ وعلاوة على ما تقدم فان المذكرة تحملنا بصراحة ووضوح مسؤولية الاقتتال المؤسف الذي اعقب ذلك التاريخ ٠

ولغرض القاء الضوء على كل ذلك وايضاحا للحقيقة نرى من الضروري درج الحقائق التالية حول هذا الموضوع :

يعرف الرأي العام العراقي كما تعرفون جيدا انه لم تكن لدينا اية صلة سياسية سابقة بالنايف وقد ظهر على المسرح السياسي كشريك لكم في السلطة بعد السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ ٠ وتعرفون اكثر من غيركم ايضا باننا لم نوافق على الاشتراك في حكومته آنذاك بل انه وباتفاقه معكم اشرك ممثلينا في الحكومة دون ان يأخذ راينا ولا رأى اخواننا المستوزرين في ذلك وقد آثرنا في حينه الاذعان للامر الواقع حرصا منا على عدم وضع العراقيل امام السلطة الجديدة في ايامها

الاولى . اما بالنسبة لامتناعنا عن الاشتراك في الحكومة التي تشكلت بعد الثلاثين من تموز من السنة نفسها فلا يعود سببه الى تطويحكم (بالعناصر اليمنية والمشبوهة) في الوزارة السابقة كما تتحدث المذكرة ، بل يعود الى عدم ايفاء السلطة بوعودها التي قطعتها لنا قبل اعلان تشكيل الوزارة . فقد تم الاتفاق مع مجلس قيادة الثورة في حينه على اشتراكنا في الوزارة بأربعة ممثلين وعلى عدم اشراك ممثل فيها عن بعض الجماعات الكردية التي شهرت السلاح بوجه حركة شعبنا التحررية أنذاك وعلى ضرورة التزام الحكومة باتفاقية ٢٩ ـ حزيران لانه سبق لحزبكم واصدر بيانا في ٢٨ ـ تموز عام ١٩٦٦ هاجم فيه الاتفاقية ووصفها بكونها اتفاقية بشم منها رائحة الانفصال . وبعد ساعة واحدة فقط من الوصول الى هذا الاتفاق تألفت الوزارة بشكل آخر حيث اشركتنا السلطة بوزيرين فقط وادخلت فيها ممثلا عن الجماعات الكردية المعادية لنا ولم تلتزم كذلك باتفاقية ٢٩ ـ حزيران في بيان تشكيل الوزارة ، وقد قررنا على اثر ذلك عدم الاشتراك فيها وقد ألقى سيادة البارزاني ضوءا على هذه الحقيقة في تصريحاته التي ادلى بها الى جريدة التآخي في الثامن من آب عام ١٩٦٨ والتي رفض الرقيب نشرها في حينه ، وقد اوضحنا اسباب ذلك ايضا الى السيد رئيس الجمهورية ومجلس قيادة الثورة وبعض الاخوان اعضاء القيادة القطرية لحزبكم منذ ذلك الحين ورغبة منا في عدم قطع الصلات مع الحكومة اقتصر مطلبنا أنذاك على اخراج ممثل الجماعات المعادية لنا من الوزارة الا انها رفضت هذا الطلب المتواضع ايضا ، وكانت جميع الدلائل تشير الى ان الحكومة ماضية في تنفيذ خطتها الخاصة لحل المسالة الكردية والقائمة على اساس فرض العزلة عليها وتقوية اعدائنا بكل السبل والوسائل الممكنة وبدأت الصحافة الناطقة باسمها تتحدث عن عزم الحكومة على تجاوز القيادات التقليدية للشعب الكردي وحل القضية الكردية مع الجماهير مباشرة ، وشرعت فعلا باغداق الاموال والاسلحة على اعدائنا دون حساب وتسخيرهم تحت حماية الجيش والقوة الجوية للهجوم على مواقعنا ومقراتنا في طول كردستان وعرضها ، وقد امتدحت جريدة الثورة في حينه خطوات الحكومة بهذا الشأن (وكيف انها استطاعت ان تحقق صلات تعاون وثيقة جدا بينها

وبين القوى الوطنية والتقدمية الكردية وانها تعتز بهذه الصلات التي لعبت دورا مهما جدا في وضع المسألة الكردية على طريق الحل السلمي الديمقراطي) ٠

وقد اقدمت الحكومة بالفعل على اصدار بعض القرارات الايجابية في مضمار منح الشعب الكردي جانبا من حقوقه القومية قبل الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ الا ان اصدار هذه القرارات في ظروف شن الحرب على شعبنا الكردي كانت تفسر بكونها تعكس الرغبة في تعزيز المواقع السياسية لهذه الجماعات المعادية وعزلنا سياسيا عن جماهير كردستان اكثر من رغبة الحكومة وحرصها على منح الحقوق القومية لشعبنا الكردي بدليل تلكؤها في تنفيذ هذه القرارات وحتى ان قسما منها لم ينفذ لحد الان ٠

ايها الاخوة

ان استبسال شعبنا الكردي في الدفاع عن وجوده القومي وصمود حزبنا بوجه هذه المخططات والفشل الذريع الذي منيت به هذه السياسة هو الذي رجح لدى السلطة حسب رأينا فكرة التخلي عن هذه الاساليب غير المجدية والعودة الى استئناف الحوار معنا من أجل وضع الاسس الصحيحة للحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية عن طريق التعاون الاخوي والفهم المشترك للمصالح الاساسية لشعبنا العراقي بعربه واكراده وابنائه المخلصين كافة والذي اسفر عن اعلان اتفاق آذار التاريخي الذي اعتبرناه وما زلنا نعتبره نصرا تاريخيا لشعبنا الكردي وحركته التحررية الديمقراطية بوجه خاص وانتصارا لشعبنا العراقي وقواه الوطنية وحزب البعث العربي الاشتراكي على وجه العموم وليس لدينا تقييم أخر للاتفاقية مطلقا على العكس مما ورد في مذكرتكم بهذا الخصوص ٠

ايها الاخوان

اننا لانعرف الاسباب الكامنة وراء شعوركم بالتطير وعدم الارتياح من المصالحة الوطنية التي تمت بيننا وبين خصومنا من الاكراد بعد اعلان اتفاقية اذار حتى ولو جرت بمعزل عنكم فقد كانت السلطة تشجعنا بأستمرار على مثل هذه المصالحة ، وبذلنا بالفعل جهودا صادقة ومخلصة مع هؤلاء الاخوان من أجل اسدال الستار على

الماضي وتناسي الحزازات والضغائن السابقة والعودة الى ممارسة اعمالهم الاعتيادية وفتح صفحة اخوية جديدة في العلاقات بين ابناء شعبنا الكردي واننا لا نعتبر مساعينا في هذا المضمار منسجمة مع روح اتفاقية آذار وحسب بل نعتبرها ايضا جزءا من المجهود العام الذي نبذله جميعا من أجل تقوية وتعزيز أواصر الوحدة الوطنية بين ابناء شعبنا في سائر انحاء الجمهورية العراقية، والتي يجب ان تحظى في جميع الاحوال بالتأييد والرضى لا بالشكوك وعدم الارتياح ٠

لقد ورد في المذكرة بان (مما يدعو الى الدهشة ان يكون الشخص وطنيا او عميلا تبعا لنوع علاقته بالحزب الديمقراطي الكردستاني وبمعزل عن الثورة والظرف العام الذي اوجدته لصالح الحركة الكردية كما انه امر يثير الدهشة ايضا ان تنظروا نظرة غير موضوعية لكل من له علاقة بالسلطة مع انكم جزء من هذه السلطة وتشاركون في مختلف اجهزتها) وللاجابة على هذه الفقرة من المذكرة نود ايضاح ما يلي :ـ

١ ـ اننا نعتبر اقامة العلاقات السليمة الاعتيادية بين السلطة وابناء الشعب عربا كانوا أم اكرادا على حد سواء وفي ضوء انظمة الدولة وقوانينها امرا طبيعيا جدا ومن القضايا البديهية التي لاتحتمل نقاشا او جدالا على الاطلاق ٠

ب ـ تبذل السلطة واجهزتها ومنظمات حزب البعث في المنطقة الكردية جهودا متواصلة من أجل العثور على بعض المأجورين في كردستان والتغرير ببعض البسطاء من المواطنين فيها بواسطة الرشاوى والمغريات المختلفة بغية استخدامهم لدعم سياسة التعريب التي تمارسها السلطة في بعض المناطق او تدفعهم اجهزة الاستخبارات والامن للقيام بأعمال معادية لحزبنا ومقراته في المنطقة عن طريق تزويدهم بالقنابل والمتفجرات ووسائل التخريب الاخرى ، وقد قامت هذه العناصر لحد الآن بالعشرات من حوادث تفجير القنابل في العديد من مقراتنا واننا بطبيعة الحال ضد هذا النوع من العلاقة التي تقيمها السلطة واجهزتها مع المواطنين الاكراد واننا نعتبر موقفنا هذا مستمدا من ممارسة حقنا المشروع في الدفاع عن النفس ولو كان حزبكم او اي حزب أخر في نفس الموقف الذي نحن فيه لما سلك غير الطريق الذي

نسلكه نحن في الوقت الحاضر .

ج ـ اننا نحدد موقفنا من الآخرين تبعا لموقفهم ونوع علاقتهم بحزبنا وليس في الامر ما يدعو الى الدهشة ، أن حزبا (بقيادته وقواعده وانصاره) يسعى بطبيعة الحال الى كسب الاصدقاء على الدوام من ابناء شعبنا الكردي ومن غيرهم وعلى النطاقين الداخلي والخارجي ، كما اننا ملزمون ايضا باتخاذ الموقف المناسب ضد اعدائنا تبعا لدرجة عداوتهم معنا ونتبع في ذلك الاساليب السياسية المعتادة المبنية على الديمقراطية والاقناع ، كما اننا لا نكيل التهم جزافا الى كل من يختلف معنا في الرأى ونأخذ بنظر الاعتبار الدوافع والاسباب التي تدفعهم الى اتخاذ امثال هذه المواقف من حزبنا ونبادر فورا الى تصحيح مواقفنا اذا كان نقدهم لبعض تصرفاتنا قائما على اسس صائبة ومقبولة ، واذا حدث لدينا شذوذ عن الالتزام بهذه القواعد فهو لايمكن ان يقاس مطلقا بالسياسة المتناهية في التطرف والقسوة التي تلجأ اجهزتكم الى اتباعها ضد كل من يختلف معكم في الرأى .

ايها الاخوة

٣ ـ لقد بالغت المذكرة مبالغة كبيرة في درج الكثير من السلبيات ونسبتها الينا ، اننا بطبيعة الحال لا ندعي العصمة ولا نبرىء انفسنا من الاخطاء والنواقص فقد ساهمنا فعلا وبهذا القدر أو ذاك في خلق الاوضاع التي نشكو منها جميعا في الوقت الحاضر على الرغم من ان معظمها كان في الاصل ردود فعل للتجاوزات المتكررة التي تعرضنا لها واذا اردنا ان نجاريكم في منطق درج الاحصائيات عن تصرفات اجهزتكم المختلفة والمعادية للاخوة وروح التحالف لوجب علينا ان ندينكم بعشرات الألوف من الحوادث المرتكبة التي تنطوي على خرق القوانين ولائحة حقوق الانسان والتنصل من الاتفاق واغتصاب اموال المواطنين والاعتداء على حرياتهم من خلال قضية واحدة هي حملة التسفيرات الى خارج الحدود التي تعرض لها ابناء شعبنا الكردي خلال مدة شهرين فقط من العام الماضي ، ولنضرب لكم على هذه التجاوزات بعض الامثلة :ـ

١ ـ عدم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق العناصر التي اطلقت النار على مقر حزبنا في مدينة الموصل بعد اعلان اتفاقية آذار ببضعة اسابيع فقط .

٢ ـ التلكؤ في معاقبة المجرمين الذين اطلقوا النار على سيارة الاخ ادريس البارزاني في بغداد وتستر بعض المسؤولين في السلطة عليهم لغرض حمايتهم من العقاب الذي تقضي به القوانين ٠

٣ ـ ممارستكم لسياسة التعريب في كردستان بعد أشهر من اعلان اتفاقية آذار سيما في مناطق محافظات كركوك وديالي ونينوى وسعيكم المستمر لابعاد ابناء المنطقة الاصليين من الاكراد عنها وحصر مراكز السلطة في المحافظات المذكورة بأيدي منتسبي حزبكم فقط وممارسة الارهاب والضغط والملاحقة على منتسبي حزبنا وانصاره مما ادى بفروع حزبنا ومنظماته في هذه المناطق الى ترك مراكز المدن والقصبات ونقل مقراتهم الى الارياف ، متجاهلين الاثار الخطيرة التي تتركها هذه السياسة على اتفاقية آذار والوحدة الوطنية والاخوة العربية الكردية ، واهمين بأن هذه السياسة سيحالفها النجاح ، متناسين حوادث مماثلة في تاريخ الامة العربية نفسها وفشل سياسات الدمج التي مارسها الاستعمار ضد العرب في كافة اقطارهم ٠

٤ ـ عدم فسح المجال امامنا للمشاركة في الحكم والسلطة التشريعية وفقا لما تقضي به بنود اتفاقية آذار ٠

٥ ـ عدم الالتزام بمشاركتنا اياكم في تخطيط وتوجيه السياسة العامة للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي عن طريق اللقاءات الحزبية بيننا رغم الاتفاقات المتتابعة التي تمت بيننا وبينكم بهذا الشأن ٠

٦ ـ عدم الكف عن سياستكم الرامية الى اضعاف قيادة حزبنا وتفكيك وحدتها ٠

٧ ـ الشروع باغتيال سيادة البارزاني مرتين لحد الان وعدم اتخاذ اية اجراءات ضد المتآمرين ٠

٨ ـ التدخل في الشؤون الخاصة بالبارزانيين والعمل من أجل شق صفوفهم ومحاولة تكوين مركز معاد للسيد البارزاني بينهم واستعمال الجيش والقوات المسلحة للهجوم على المنطقة المذكورة لدعم سياستكم المفرقة للصفوف فيها ٠

٩ ـ وضع العراقيل وخلق المبررات لتأجيل اجراء الاحصاء في موعده المقرر في اتفاقية آذار ٠

١٠ ـ خلق جيوب مسلحة معادية لنا في المنطقة الكردية وامداد هذه الجيوب بالاموال والاسلحة الحكومية وتسخيرها للاعتداء على ابناء الشعب والهجوم على انصارنا مرات عديدة كما حدث في سبيلك وعقره وسنجار ٠

١١ ـ تسفير عشرات الالوف من ابناء شعبنا الكردي من الفيليين الى خارج الحدود واستباحة ممتلكاتهم خلافا للضوابط التي تم الاتفاق عليها معكم في حينه بخصوص هؤلاء المبعدين ٠

١٢ ـ ملاحقة الاكراد ومنتسبي حزبنا في الجيش والقوات المسلحة واتساع نطاق ذلك بعد الاعلان عن مشروع الميثاق الوطني٠

١٣ ـ نقل بعض العناصر في حزبنا من الموظفين والمستخدمين لدى الدولة من المنطقة الكردية الى مناطق العراق الوسطى والجنوبية بقصد اضعاف الحزب ٠

١٤ ـ خطف واعتقال بعض منتسبي حزبنا وتعذيبهم حتى الموت ٠

١٥ ـ ارسال الطرود والقنابل والمتفجرات الى مقراتنا ومنتسبي حزبنا ومقتل العديد من المواطنين الاكراد من جراء ذلك ٠

١٦ ـ قيام اجهزة الامن بتشكيل منظمات كردية مفتعلة وطبع وترويج مطبوعاتها المكرسة للهجوم على حزبنا وقيادته فقط ٠

١٧ ـ تشكيل ما يسمى بالحرس الوطني في المنطقة الكردية بمعزل عنا من قبل اجهزة السلطة تضم العناصر المأجورة والحاقدة على حزبنا وشعبنا الكردي ٠

١٨ ـ قصف القرى الكردية الآمنة بالمدفعية والطائرات من قبل السلطة دون مبرر او لاسباب واهية كما حدث في سنجار وبارزان ومنطقة الشيخان ٠

١٩ ـ ازالة القرى الكردية من الوجود بالبلدوزرات بحجج ومعاذير غير معقولة كما حدث في قرى قرەلوس ويوسف بك وباوه بلاوي في مناطق خانقين ومندلي ٠

٢٠ ـ ممارسة الضغوط المختلفة على العاملين في جريدة التآخي وتهديدهم من قبل اجهزة الامن وتوقيف البعض منهم وتصاعد ذلك خلال تبادل الحملات الصحفية بيننا وبينكم ٠

٢١ ـ يتعذر على عدد غير قليل من اعضاء اللجنة المركزية

لحزبنا وعلى بعض مسؤولينا العسكريين دخول مراكز المدن والقصبات من جراء صدور الاوامر من قبل اجهزتكم باتخاذ تدابير قانونية بحقهم بسبب الصاق التهم المفتعلة بهم ولا نجد في هذا الواقع الغريب ما يستقيم مع منطق الصداقة والتحالف الذي نتحدث عنه بين أونة واخرى ·

٢٢ ـ مصادرة بعض المكاسب التي حصل عليها شعبنا الكردي من اتفاقية آذار في مشروع ميثاق العمل الوطني وفي نقطتين اساسيتين :ـ

أ ـ حرمان حزبنا من حقه في ممارسة نشاطه السياسي داخل الجيش والقوات المسلحة ·

ب ـ تعليق تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية على بعض القيود والشروط الجديدة التي لم ترد في اتفاقية آذار كوجوب ايمان الاكراد بأن العراق جزء من الوطن العربي والشعب العراقي بعربه واكراده جزء من الامة العربية وغير ذلك من الشروط · ولم يقف الامر عند هذا الحد فهناك محاولات من اجل مصادرة بعض الحقوق التي حصل عليها شعبنا الكردي حتى من اتفاقية ٢٩ ـ حزيران والسعي من اجل تفتيت وزارة شؤون الشمال وتفكيك مديرياتها العامة وربطها بوزارات اخرى ·

٢٣ ـ مضايقة المنظمات الكردستانية الجماهيرية وممثلينا في نقابات العمال والجمعيات الفلاحية على الصعيد المركزي وفي المحافظات الكردية ايضا ·

لقد كان من شأن هذه الاعمال والتصرفات زعزعة الثقة وهدم جسورها بيننا وبينكم وحلول الشكوك والريب بدلا عنها واثارت لدينا التساؤلات الكثيرة والقلق المشروع وفي مثل هذه الاجواء المعتمة والملبدة بالغيوم يكون من الجائز بل ومن الطبيعي ان نسعى من اجل ايضاح هذه الحقائق لدى اوساط الرأي العام واحزابه في الداخل والخارج ومن بينها بالتأكيد بعض العناصر والهيئات التي لا تنظرون اليها بعين الارتياح ومع ذلك فاننا لا نعتقد بان هذه الاتصالات تنطوي على الاهمية والخطورة التي تتصورونها وهي ترتبط ارتباطا عضويا بطبيعة العلاقات القائمة بين حزبينا وبدرجة تقدمها وتطورها في المستقبل ·

ايها الاخوة :

٤ ـ لقد ورد في ثنايا المذكرة الكثير من القضايا التي نعتبرها على جانب كبير من الاهمية وان شعورنا بالمسؤولية الوطنية واخلاصنا لمبادئنا ولمقتضيات المكاشفة الصريحة الواضحة معكم تفرض علينا ضرورة ابداء وجهة نظرنا حولها خاصة ما يتعلق منها بموقفنا السلبي من مسألة الجبهة الوطنية التقدمية والاتفاق على ميثاق العمل الوطني وكون مسألة التحالف معنا اصبحت موضع تساؤل في اوساط حزبكم مما قد يدفعكم الى اجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبنا وكذلك التمييز بين حزبنا وبين المسألة القومية الكردية ومن عزلتنا عن الجماهير الكردية التي تلحق ضررا بموقعكم لدى هذه الجماهير لكوننا حلفاء لكم ومن اتهامنا بالعمل من اجل احتكار اجهزة الدولة في المنطقة الشمالية وسعينا من اجل خلق مراكز متعددة لسلطة الدولة واخيرا الشكوك التي تساوركم حول جدية التزامنا بشعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان .

وفيما يتعلق بموقفنا السلبي من مسألة الجبهة الوطنيةالتقدمية والاتفاق على ميثاق العمل الوطني فهو كلام مردود من اساسه لاننا نعتبر موقفكم انتم هو السلبي في هذا المضمار ذلك لانكم تتذكرون جيدا الاتفاق الذي جرى بيننا اكثر من مرة على اصدار مشروع ميثاق العمل الوطني من قبل حزبينا بصورة مشتركة الا انكم لم تلتزموا بهذا الاتفاق وجرى اعداده والاعلان عنه من قبل حزبكم فقط رغم كوننا كنا نفضل اصدار مشروع مسودته من قبل جميع الاحزاب التي يعنيها الامر ومع ذلك فقد قدمنا لكم مذكرة تضمنت وجهة نظر حزبنا في مشروع الميثاق الا اننا لم نتسلم منكم جوابا عليها وفضلا عن ما تقدم فان مشروع الميثاق وبالشكل الذي اعلنتموه لم يحظ بالتاييد والموافقة من قبل اي حزب في العراق ولا ندري ما هو وجه الصواب بعد كل هذا في اتهام الاخرين بالسلبية رغم العزلةالواضحة لموقفكم في هذا المجال .

اننا لا نذيع سرا ايها الاخوان اذا قلنا بأن مسألة التحالف بين حزبينا اصبحت موضع تساؤل في اوساط حزبنا ايضا ولابد ان هذه

المشكلة الخطيرة تثير لدينا ولديكم ولدى المخلصين من ابناء شعبنا القلق الاكيد وان هذه الحقيقة يجب ان تفرض علينا جميعا التحلي بأعلى درجات المسؤولية التاريخية تجاه الشعب والوطن والتحرك المشترك لمعالجته بشكل ايجابي ، اما اشارتكم الى عزلتنا عن الجماهير الكردية وخوفكم من ان يلحق ذلك ضررا بموقعكم لدى هذه الجماهير لكوننا حلفاء لكم فاننا نختلف معكم في النظرة الى هذا الموضوع اختلافا اساسيا ، ذلك لاننا نعتقد بان متانة مواقعكم لدى الجماهير الكردية مرهونة بقوة علاقاتكم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البارزاني ، واننا نفهم بعمق بان عزلتنا او عدم عزلتنا عن الجماهير الكردية يرتبط ارتباطا لا ينفصم بدفاعنا عن حقوق هذه الجماهير واننا نشعر باننا قائمون بواجباتنا في هذا المجال واذا كان لدى بعض الاوساط من هذه الجماهير نوع من التبرم وعدم الرضا من حزبنا فان سبب ذلك يعود الى قيامنا بغض النظر بعض الشيء تجاه الكثير من الانتهاكات والتجاوزات التي تعرضوا لها على ايدي المسؤولين في اجهزة السلطة والتي تحدثنا عنها في مذكرتنا الجوابية هذه والذي كان نابعا في الاصل من حرصنا على المحافظة على الصداقة والتحالف معكم واذا كنتم تشعرون الى حد ما بالمضايقة من التحالف الذي نشا بين حزبينا فاننا لا نخفي عنكم بدورنا بان عدم الالتزام الصحيح بأسس هذا التحالف من جانبكم قد سبب لنا مضايقات مضاعفة والكثير من الحرج على الصعيدين الداخلي والخارجي من جراء سياسة البطش والتنكيل التي مارستموها ضد الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية خاصة خلال الشهور الاولى التي مرت على اعلان الاتفاقية ودخولكم في مشاكل ومنازعات كثيرة مع معظم الدول العربية وغيرها من الدول الاخرى وقد جرى ذلك كله ويجري دائما بمعزل عنا ودون ان يكون لنا رأي في جميع هذه الامور التي انعكست آثارها السلبية علينا ايضا لكوننا حلفاء لكم ، ويجب ان يكون واضحا كذلك بان كلامنا هذا لا ينفي تمتع شعبنا الكردي بالكثير من المكاسب في الجانب الايجابي من هذا التحالف ، ولعل من الضروري ان نقترح عليكم وجوب الاقلاع عن

تهديدنا باحتمال قيامكم باجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبها وكذلك التمييز بين حزبنا وبين المسالة القومية الكردية لانكم طرقتم هذا السبيل قبل الاعلان عن اتفاقية آذار وجربت السير في الطريق نفسه حكومات عراقية مختلفة ولم تجلب هذه التجارب على شعبنا العراقي بعربه واكراده واقلياته المتآخية غير الوبال والمآسي والمحن الكثيرة ٠

ولنعد الان الى اتهامنا بالعمل من اجل احتكار اجهزة الدولة وسعينا من اجل خلق مراكز متعددة لسلطة الدولة ، اننا بطبيعة الحال ننفي هذه التهم من حيث المبدأ عن انفسنا لاننا نؤمن بالافكار والمباديء الديمقراطية وتكافؤ الفرص بين المواطنين ونقف ضد اي مسعى يهدف الى تعطيل احكام القوانين في البلاد ، واذا حدث شذوذ عن هذه القاعدة فاننا نشجبه وعلى استعداد دائم لتصحيحه ومعالجته ، نحن معكم (في ان اجهزة الدولة هي وحدها المسؤولة عن ممارسة سلطة الدولة وجميع شؤون المواطنين وتجسيد ذلك في الممارسة والسلوك العملي ولا يمكن افتراض صورة اخرى لان الصور الاخرى تعني تعدد مراكز السلطة بما يؤول في النهاية الى التقليل من شان السلطة واضعاف دورها في حماية مصالح الجماهير عربا واكرادا واقليات قومية داخل الوطن ، ان تعدد مراكز السلطة يعني التفتيت والتناحر وهذا ما يقع على الضد كليا من مبدأ التآخي القومي ومن شروط وغايات بيان ١١ ـ آذار التاريخي) اننا معكم في كل هذا ايها الاخوة الا ان الكلام الجميل المنمق يجب ان يكون منسجما مع الواقع الملموس ايضا ونود ان نضرب لكم الامثلة التالية على مدى احتكاركم للعمل السياسي ومدى التزام حزبكم بمبدأ عدم خلق المراكز المتعددة للسلطة منذ تاريخ السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ وحتى اليوم :ـ

١ ـ لقد تم احتكار المراكز المهمة في الدولة كلها وفي اجهزة القوات المسلحة من قبل حزبكم فقط ٠

٢ ـ تخطت الحكومة كل قوانين الخدمة والمقاييس العلمية والتقنية في اسناد الوظائف الهامة وبدرجات خاصة الى اعضاء

حزبكم ولولا صفاتهم الحزبية هذه لما كان بمقدورهم تبوء هذه المراكز مطلقا ·

٣ ـ اقامة الجيش الشعبي الذي جرى تزويده بالاسلحة والتجهيزات الحكومية وصرفت عليه الدولة مبالغ طائلة من اموال الشعب وهو جهاز يخضع للحزب وليس للدولة ·

٤ ـ اقامة السجون والمعتقلات الخاصة بحزبكم في مراكزه وفروعه وفي اماكن سرية بالاضافة الى معتقل قصر النهاية الرهيب الذي تمارس اجهزتكم الحزبية تحت اقبيته شتى صنوف التعذيب والارهاب ·

٥ ـ اجراء محاكمات حزبية للمواطنين واصدار قرارات الاعدام بحقهم وتنفيذها على شكل اغتيالات ضد العديد من المواطنين داخل العراق وخارجه ·

٦ ـ تعيين كوادر حزبكم المتفرغة بوظائف صورية كمستشارين واعضاء في لجان ومكاتب مجلس قيادة الثورة والقيادة القومية برواتب ضخمة تصرف من خزينة الدولة ·

٧ ـ اخضاع اجهزة الدولة لسلطة الحزب ومنظماته داخل كل وزارة ودائرة حكومية وفي الجيش والقوات المسلحة ·

٨ ـ اتخاذ القرارات الخطيرة المتعلقة بمستقبل البلاد واذاعتها باسم الشعب العراقي وحكومته وبمعزل عن اراء الاحزاب والقوى الوطنية والوزراء وبالرغم من اننا نشارك ظاهريا في المسؤولية باربع وزراء فانهم يسمعون تلك القرارات من دار الاذاعة اسوة بغيرهم من المواطنين ·

لقد اوردنا لكم بعض هذه الامثلة لنؤكد لكم بان ما تنسبونه الينا يجب تطبيقه مجسدا لديكم ، وبهذه المناسبة فاننا ندعوكم الى التخلي عن هذه الازدواجية لصيانة الجهاز الحكومي لغرض تمكينه من اداء خدماته الى ابناء الشعب بشكل افضل ·

ان مما اثار لدينا الدهشة محاولتكم غمز حزبنا والتشكيك في جدية التزامه بالاساليب الديمقراطية في العمل السياسي ، ان حزبنا يؤمن ايمانا عميقا ومنذ تأسيسه بالافكار والمبادىء الديمقراطية وان لديه سجلا حافلا بالنضال في سبيل حقوق وحريات شعبنا العراقي

الديمقراطية واننا نفخر ونعتز بكون المنطقة الكردية هي المنطقة الوحيدة في العراق التي لم يتعرض فيها منتسبو الاحزاب والقوى الوطنية للارهاب والمضايقات ، ان حزبنا يؤمن بالشعب وبحكمه المنتخب ولا يؤمن بالوصاية على الشعب ومما يدعو الى الغرابة انكم في الوقت الذي تتظاهرون فيه بالحرص والغيرة على الديمقراطية التي تطلبون منا الالتزام بها ترفضون بشدة اية مقترحات قدمناها ونقدمها لكم على الدوام في ضرورة العودة الى الشعب واستطلاع رأيه في ممثليه وتعتبرون مطالبينا الحقة هذه افكارا رجعية وعودة الى الوراء !...

٥ ـ ما نفذ وما لم ينفذ من بيان ١١ ـ آذار التاريخي

ان وجهة نظرنا بخصوص ما نفذ وما لم ينفذ من بيان ١١ ـ آذار تختلف في بعض الامور عن وجهة النظر المطروحة في مذكرتكم، حيث تضمن هذا الباب تفاصيل ونقاطا ثانوية عديدة وأمورا اخرى هي من صلب اعمال السلطة في كل الظروف والاحوال فضلا عن ان المعلومات المتوفرة لدينا تتباين مع ما ورد في قسم من الفقرات الاساسية ، وفي تقديرنا ان خير تقييم لهذا الموضوع الهام هو مناقشة بنود البيان وفق تسلسلها مناقشة موضوعية .

١ ـ تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد ، وتكون الكردية لغة التعليم في هذه المناطق ، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية ، وتدرس اللغة الكردية في بقية انحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون .

جعل اللغة الكردية لغة رسمية :

لقد اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بجعل اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية ، ولكن القرار تضمن فقرة تنص على ضرورة كتابة بعض الكتب والمعاملات باللغة العربية وما تبقى باللغتين العربية والكردية في آن واحد .

ان تنفيذ القرار بهذه الصيغة يحتاج الى جهود مضاعفة من مترجمين ومطابع وآلات طابعة وقرطاسية وغيرها ويترتب عليه ضياع الوقت وتأخر المعاملات وبالتالي يجعل التطبيق امرا غير

عملي ، وبالفعل لم تطبق هذه الصيغة في اي بلد متعدد القوميات.

وقد نصت احدى مواد قرار مجلس قيادة الثورة المنوه عنه اعلاه على ان المجلس سيحدد المناطق التي سيطبق فيها قراره فيما بعد ولكنه لم يحدد ذلك حتى الان . في الواقع ان اصدار هذا القرار بهذه الصيغة اصبح بمثابة ادخال قيد كبير على احد بنود بيان اذار الرئيسية ، وقد اعربنا عن معارضتنا لهذه الصيغة قبل وبعد صدور قرار مجلس قيادة الثورة ، وقدمنا صيغة عملية تستند على قانون اللغات المحلية لسنة ١٩٣١ واتفاقية اذار نامل ان تأخذوا بها .

ان موضوع تطبيق الدراسة باللغة الكردية يعتبر من المواضيع المنفذة بصورة جيدة من حيث المجموع ، الا انها تعاني من مشاكل عديدة اهمها عدم الرعاية وعدم توفير الملاكات والامكانات والاجهزة الضرورية لذلك ، ومنها تعرضها الى ضغوط سياسية في المناطق الكردية التي فيها اقليات قومية من قبل مختلف الاجهزة الحكومية والتي تفاقمت في الاونة الاخيرة بحيث اصبحت تشكل خطرا على مستقبل ابنائنا في هذه المدارس.

٢ ـ (ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها كانت وما زالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما اصاب اخواننا الكرد من حرمان في الماضي ، ان موضوع المشاركة في الحكم هو من المواضيع الاساسية في مجال تنفيذ العدالة والمساواة وضمان حقوق الاكراد في مختلف مرافق الدولة) .

من المعلوم ان هناك اربعة وزراء اكراد رشحوا من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني وثلاثة وكلاء وزارات ، اما في مجال المدراء العامين فالنسبة اقل بكثير وهناك العديد من الوزارات التي تخلو دوائرها الاساسية من الاكراد ، مثل الخارجية والنفط والاقتصاد والتعليم العالي والتربية والاصلاح الزراعي والعمل والشؤون

الاجتماعية والنقل والمواصلات ، واما في وزارة الدفاع فهناك قائد فرقة كردي ولكن هو الوحيد في جميع الدوائر الاساسية في وزارة الدفاع وقيادات الجيش ، واما في مجالس الدولة العليا فيوجد كرديان في مجلس التخطيط من مجموع خمسة عشر عضوا ، اما مجلس التعليم العالي فلا يوجد فيه كردي عدا ممثلين عن جامعة السليمانية ، ويخلو مجلس الدفاع الاعلى من الاكراد ومعلوم ان مجمل سياسات الحكم توضع من قبل مجلس قيادة الثورة الذي يمثل قيادة حزب البعث فقط ولم تتخذ اية ترتيبات لضمان مشاركة الاكراد او الحزب الديمقراطي الكردستاني في الحكم ، ان الاكراد مساهمون بصورة جزئية في الادارة ولكن ليسوا مساهمين في الحكم ٠

٣ ـ (نظرا للتخلف الذي لحق القومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

١ ـ الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط اعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الاذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والاعلام ٠

ب ـ اعادة الطلبة الذين فصلوا او اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الكردية الى مدارسهم بغض النظر عن اعمارهم او ايجاد علاج ملائم لمشكلتهم ٠

ج ـ الاكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الاكراد في الجامعات والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة ، ولغرض اكمال الصورة ندون ادناه اهم فقرات قرار الحقوق الثقافية الصادر في ٩ـ١٠ـ١٩٦٩ :ـ

(اولا) اتخاذ الاجراءات اللازمة لاحداث تغيير جذري وشامل في المديرية العامة للدراسة الكردية لكي تكون قادرة على النهوض بالمهام التي تنتظرها واستحداث كافة الدوائر اللازمة لتمشية شؤون التربية الكردية في المستقبل ٠ (ثانيا) ادخال كافة الكتب الكردية العلمية والادبية والسياسية المعبرة عن الطموح

الوطني والقومي التقدمي للشعب الكردي في كافة المكتبات العامة وكافة مكتبات المدارس . (ثالثا) تمكين الادباء والشعراء والكتاب الاكراد من تأسيس اتحاد لهم والعمل على مساعدتهم وتمكينهم من طبع مؤلفاتهم وتوفير الفرص لزيادة قدراتهم وقابلياتهم اللغويةوربط الاتحاد بأتحاد الادباء العراقيين بعد قيامه . (رابعا) تأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية . (خامسا) استحداث مديرية عامة للثقافة الكردية ترتبط بوزارة الثقافة والاعلام (سادسا) اصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية عن المؤسسة العامة للصحافة . (سابعا) زيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم انشاء محطة تلفزيون خاصة باللغة الكردية .(ثامنا) تسمى كافة المدارس والدوائر الرسمية في المنطقة الكردية بالاسماء الكردية التأريخية والجغرافية . علما بانه يوجد قرار اخر بتشكيل المجمع العلمي الكردي) . لقد صدر نظام جديد لمديرية الدراسة الكردية العامة ويعتبر النظام خطوة متقدمة ولكن لم ترصد اية مبالغ للمديرية المذكورة بعد وضع نظامها الجديد ، لذلك فان معظم بنوده لم تنفذ بعد وليس بالامكان تعيين موظف واحد حتى الان بسبب ذلك . واما ادخال الكتب الكردية في المكتبات العامة ومكتبات المدارس فلم يجر على نطاق واسع .

تم تشكيل اتحاد الادباء الاكراد وهو يمارس اعماله .

صدر نظام دار التضامن للطباعة والنشر باللغة الكردية ولكن لم تمثل فيها اية مؤسسة كردية ولم يعين حتى كردي واحد في عضوية مجلس ادارة الدار التي ستكون جميع مطبوعاته باللغة الكردية .

استحدثت المديرية العامة للثقافة الكردية ، وهناك خلاف في الرأي حول كونها مختصة بالثقافة والاعلام او الثقافة وحدها ، ولم تتم الموافقة الرسمية بعد على مناهجها ولم يربط بها اعداد المناهج الخاصة بالقومية الكردية بعد .

تصدر صحيفة هاوكاري اسبوعيا وتصدر مجلة بيان بصورة غير منتظمة .

البرامج الكردية في تلفزيون كركوك قليلة جدا وهي خالية

من الامور التي تخص القومية الكردية ، ولم تتخذ اية اجراءات لتأسيس محطة تلفزيون خاصة باللغة الكردية رغم تاكيداتنا المستمرة وبالرغم من توسع شبكة التلفزيون العراقية ٠

سميت المدارس بالاسماء التأريخية والجغرافية والوطنية الكردية ٠

تعتبر الفقرة (ب) من هذا البند والخاصة باعادة الطلبة الى مدارسهم منفذة ٠ جرى توسع كبير في فتح المدارس وتعيين المعلمين واعداد الابنيةفي كردستان ولابدمن مواكبةهذه المسيرة بغية اللحاق بالقومية العربية في العراق او على الاقل عدم ازدياد الفجوة بين مستوى القوميتين في هذا المجال ، وهناك نقص كبير في ملاك المعلمين والمدرسين فضلاً عن الكثير من الطلبات لفتح المدارس الابتدائية والمتوسطة لا يمكن الاستجابة لها بسبب نقص الملاكات٠

لم يقبل الطلبة الاكراد بنسبة عادلة في الكليات العسكرية والشرطة والبعثات وهي تراوحت بين ٣٪ و ١٠٪ في هذه المجالات، ففي عام ١٩٧١ تم قبول (٨) طلبة من الاكراد في الكلية العسكرية من مجموع (٣٣٠) طالبا على سبيل المثال ، واما في الجامعات فقد اعتمدت مبدأ الدرجات فقط ولم يراع التخلف الذي لحق بالقومية الكردية مما جعل نسبة القبول للطلبة الاكراد في كليات الطب والهندسة وغيرها صغيرة الامر الذي سيزيد من الفرق بين مستوى القوميتين في هذا المجال الحساس حيث كان نسبة قبول الاكراد في بعض هذه الكليات اقل من ٥٪ في العام المنصرم ٠

واما المجمع العلمي الكردي فقد بوشر باتخاذ الاجراءات لاقامته بعد اعلان بيان اذار وهو يمارس اعماله بصورة منتظمة منذ تأسيسه ٠

٤ ـ (يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية من الاكراد اوممن يحسنون اللغة الكردية ماتوفرالعدد المطلوب منهم :ويتم تعيين المسؤولين الاساسيين (محافظ ،قائمقام،مدير الشرطة، مدير الامن ، وما شابه ذلك) ويباشر فورا بتطوير اجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في

المنطقة) • يعتبر هذا البند منفذا بالنسبة الى محافظات اربيل والسليمانية ودهوك ما عدا مدراء الامن الذين اعطوا امكانات واسعة وصلاحيات استثنائية واصبح ارتباطهم بالمحافظين شكليا ، ويتصرفون وكأنهم وحدهم يمثلون الحكومة المركزية ، ويشكلون مراكز قوى يتجمع حولها العناصر المعادية للحزب الديمقراطي الكردستاني • واما بالنسبة لمحافظة كركوك والمناطق الكردية في نينوى وديالى ، فان الاجهزة الادارية وجميع الوظائف الهامة محصورة بأيدي غير الاكراد ، اذا استثنينا اثنين او ثلاثة من القائمقاميين ، وحتى في المناطق الكردية الصرفة تجري محاولات اسناد الوظائف الى العناصر المناوئة من الاكراد ، وتستخدم الاجهزة الحكومية في هذه المناطق لتنفيذ سياسة التعريب والتبعيث ومعاداة الحركة القومية الكردية •

٥ ـ (تقر الحكومة حق الشعب الكردي في اقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به ، وتكون هذه المنظمات اعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المشابهة) •

لقد اقيمت المنظمات الاربع المذكورة اعلاه ، الا انها تتعرض الى الاضطهاد وخاصة في المناطق الكردية التي فيها اقليات قومية ، وقد جرى اكثر من اعتداء على مقراتها ولا تنصف هذه المنظمات من حيث المساعدات وحقوقها المالية ، ولا يعامل اعضاؤها وقياداتها بالمساواة مع منتسبي المنظمات العراقية المماثلة ، ونود الاشارة هنا الى الاضطهاد والسجن والنقل الاداري والتمثيل غير العادل بالنسبة الى منتسبينا في المنظمات المهنية كنقابات العمال والجمعيات الفلاحية وغيرها •

٦ ـ (يمدد العمل بالفقرتين (١) و (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ في ٥ـ٨ـ٩٦٨ حتى تاريخ صدور هذا البيان ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في اعمال العنف في المنطقة الكردية ، يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها) •

لقد نفذ هذا البند بصورة كاملة في السنة الاولى من عمر

البيان ولكن المئات من منتسبي القوات المسلحة الاكراد اضطروا الى الفرار مجددا بعد تحريم نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني في الجيش وباقي القوات المسلحة والقاء القبض على العشرات من منتسبي الحزب العسكريين وانتزاع الاعترافات منهم ·

ومن البنود السرية : احتساب المدة التي فصلوا فيها لاغراض الترفيع والتقاعد · وقد احتسبت فعلا لجميع المشمولين بالبيان ·

٧) ـ ١ ـ تشكيل هيئة من ذوى الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الاخيرة ، وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال ·

ب ـ اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافىء لانحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية ·

ج ـ تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللمعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية ·

د ـ العمل السريع لاغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة واعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ، ويناط ذلك باللجنة العليا ـ ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة) ·

تم تشكيل هيئة اعمار الشمال ووضع مبلغ تسعة ملايين دينار تحت تصرفها واختير لها اسلوب مبسط ومرن لتنفيذ مشاريعها التي انتشرت في جميع انحاء كردستان وبالرغم من تقديرنا للمبالغ التي خصصت للهيئة وانجازاتها غير أن المنطقة بحاجة الى المزيدمن الرعاية والاهتمام في هذا المجال ·

ان الهيئة بحاجة الى مبالغ جديدة حيث أنها تقدمت بمشاريع الى المنهاج الاستثماري الجديد تزيد كلفتها عن (١٢) مليون دينار ، كما وان الهيئة بحاجة الى خبراء لاعانتها على القيام بمهامها ، ويجب ان ينظر الى الهيئة كنواة الىهيئة تخطيط اقليميعند تحقيق الحكم الذاتيضمن

اطار الخطة القومية واما بخصوص الخطة الاقتصادية موضوعة البحث فقد اعدت في سنتها الاولى بحيث أن حصة كردستان لم تكن أكثر من ٨٪ من مجموع الخطة القومية ، وجرى بعض التحسن في السنة الثانية للخطة بعد ازدياد موارد النفط ، ولكن مع هذا فان ما يصيب الفرد الواحد في كردستان ما زال أقل من المعدل العام للقطر ، وفيما يلي ملاحظاتنا على الخطة بعد تعديلها :

ان مجموع مبالغ الخطة المنشورة هي (٩٥٢) مليون دينار ان الارقام المتوفرة لدينا والتي درست وحللت بأمعان تبين ان حصة المنطقة الشمالية (محافظات أربيل ودهوك والسليمانية وكركوك ونينوى) هي في حدود (١٧٪) من مجموع الخطة وقد يزداد هذا الرقم في حدود (٢٪) في أحسن الاحوال ، ونسبة نفوس المحافظات الخمس المذكورة أعلاه هي (٢٥٪) من مجموع نفوس البلاد ، ومجموع المبالغ المخصصة للقطاع الممول ذاتيا هي ٤٧٠ مليون دينار ، وحصة المنطقة الكردية من هذا القطاع هي أقل بكثير من حصتها في القطاع الحكومي المركزي ، لذلك فان النسب المذكورة أعلاه ستنخفض بصورة ملحوظة عندما ينظر الى القطاعين بصورة مجتمعة وحتى اذا لم نتمكن من تحديد حصة المنطقة الكردية بدقة لعوامل عديدة جغرافية ومنها ادارية فان المؤشرات المذكورة أعلاه تدل على أن حصة الفرد الواحد في كردستان هي فعلا أقل من المعدل العام للقطر فضلا عن التخلف الموجود في المنطقة بسبب الظروف والسياسات السابقة ، وحتى اذا ما أخذنا الارقام المنشورة من قبل الجهات الرسمية بنظر الاعتبار ، وكنموذج لذلك ما نشر في جريدة الجمهورية في ١٠ـ٥ـ٩٧٢ وبغض النظر عن تفاصيل الارقام التي لم نطلع على اسسها وتفاصيلها ، فانها بدورها تثبت ما ذهبنا اليه أعلاه ، وما لم يعالج هذا الاتجاه في التنمية فسيصبح التخلف سمة ثابتة وملازمة لكردستان بالنسبة الى باقي انحاء العراق، وفي هذا مخاطر كبيرة على جميع البلاد بسبب ما تخلقه من تبرم وتذمر وليس من الصعوبة معالجة ذلك حيث ان كردستان تزخر بالامكانيات الزراعية والصناعية والمعدنية والسياحية ، وهي بحاجة ماسة الى طرق وتوسع في الخدمات التعليمية والصحية والبلدية وبالامكان استغلال مبالغ طائلة استغلالا اقتصاديا ناجحا يعود بالخير العميم

على البلاد في المجالات المذكورة وغيرها · وان تخصيص حصة عادلة تتناسب ونسبة السكان في مناهج التنمية لكردستان يعتبر من اهم المواضيع التي لابد من معالجتها ·

واما الفترة الخاصة بتقاعد الشهداء فقد صدر القانون وانجز اكثر من (١٥٠٠) معاملة حتى الان ·

بوشر ببناء (١٢) الـــف دار للمتضررين بحوادث الشمال ، وهذه الدور هي افضل بكثير من الدور الريفية التقليدية ، ولكن الدور المخربة بسبب حوادث الشمال هي اضعاف هذا الرقم ·

لم تقدم اية تعويضات او معونات اخرى الى المتضررين بسبب حوادث الشمال ، كما لم تقم الحكومة باية مشاريع اغاثة للمنطقة بل بالعكس جمدت بعض الاجهزة الحكومية مشروع بعثة الامم المتحدة القاضي باغاثة المتضررين وتقديم معونات وخبر عن طريق وكالات برنامج التطوير التابع لها ، واقتراحات متعددة لاعمار كردستان ·

٨ ـ اعادة سكان القرى العربية والكردية الى اماكنهم السابقة اما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكهـــا الحكومة لاغراض النفع العـــام وفق القانون فيجرى اسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك ·

سمح لسكان قريتين فقط من مجموع (٢٢) قرية كردية بالعودة الى قراهم حتى الان وهي بارولي وقرغەتو في كركوك ، وحتى ذلك فقد جرى بعد الحاح شديد · ولم يعوض الاهلون عن الاراضي التي اعتبرت محرمة كما لم يسمح لسكان تلك القرى ببناء دورها في اراضـــيها الواقعة خارج المنطقة المحرمة ، بل بالعكس تم الاستيلاء على هـــذه الاراضي وزراعتها بحجة انها ستتخذ معسكرات في المستقبل ، ولم يسمح لآلاف العوائل من الحي الجمهوري باعادة بناء دورهم ، ولكن عكس ذلك هو الذي تم حيث احيطت المناطق الشرقية من مدينة كركوك باحياء عربية صرفة بنتها الحكومة ووزعتها على المواطنين العـــرب وخاصة من خارج المحافظة وفي مناطق اخرى جيء بالعرب من جديد الى مناطق كردية كما حصل في قرى مطيق وبالاني وزند والى (١١) قرية التي اشترى المدعو علي الدحام ملكيتها من الاقطاعيين الاكراد

بمبالغ دفعتها الحكومة ، فضلا عن عدد من القرى والمقاطعات في سنجار وخانقين . واتخذت الحكومة اسلوبا اخر في تعريب هذه المناطق وهو جلب الموظفين وافراد الشرطة والعمال وغيرهم من العرب من خارج كركوك واعطائهم الدور ودفاتر النفوس التي تثبت انهم من كركوك ، وهذا الاسلوب على المدى البعيد اكثر خطورة من غيره من الاساليب التي اتبعت حتى الان .

٩ ـ الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الارض واعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة .

تم تشريع قانون جديد للاصلاح الزراعي تضمن تحديد الحد الاعلى للاراضي التي تزرع تبغا بـ (٤٠) دونما وهو اقل من الحد الاعلى لاى منتوج اخر في البلاد .

وساند حزبنا ويساند باستمرار تنفيذ القانون المذكور الذي سيساهم مساهمة فعالة في تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الريف الكردي لصالح الجماهير ، على ان الحكومة تستخدم الاصلاح الزراعي في المناطق التي فيها اقليات قومية كوسيلة للضغط على انصار حزبنا وللتبعيث والتعريب ،كما وان بعض المحافظات الكردية لم تزود بالامكانيات الكافية لتسريع تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الى امد قريب .

١٠ ـ جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي :ـ

ا ـ يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

ب ـ اضافة الفقرة الاتية الى المادة الرابعة من الدستور (تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية) .

ج ـ تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم .

نفذت الفقرتان (ا و ب) في اعلاه ومن الطبيعي لا يمكن تنفيذ (ج) الا بعد تشريع الدستور الدائم .

١١ ـ اعادة الاذاعة والاسلحة الثقيلة الى الحكومة ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق ·

سلمت وجبة من الاسلحة الثقيلة وجهاز اذاعة الى الحكومة ولم تبلغ تنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق ·

١٢ ـ يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا ·

معلوم ان هذا البند لم ينفذ ، وقد اقترحت الحكومة فعلا على الحزب الديمقراطي الكردستاني أن يقدم مرشحا لهذا المنصب الا أن حزبنا امتنع عن ذلك بعد اقتناعه أثر الاشتراك في الوزارة ان الصلاحيات والسلطة التي ستمنح لمرشحه لن تكون بالشكل الذي تمكنه من ملء هذا المركز الحساس والهام ، ومتى شعرنا بأن هذه الصورة ستتغير ايجابا فلن نتوانى عن تقديم مرشح لمنصب نائب لرئيس الجمهورية ·

١٣ ـ يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان ·

لم يجر تعديل قانون المحافظات بل بالعكس هناك تجاوزات مستمرة على القانون المذكور خاصة من قبل اجهزة الامن والسلطات المركزية ·

١٤ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها أكثرية كردية وفقا للاحصاءات الرسمية التي سوف تجري ، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي ، والى أن تتحقق هذه الوحدة الادارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية ، وحيث أن الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية فأن استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال ·

من ضمن البنود السرية أن يجري الاحصاء ضمن عام من

اعلان البيان وان ينفذ الحكم الذاتي كاملا بعد اربع سنوات من ١١ ـ اذار ٠

لم يجر الاحصاء في موعده المقرر ، ومعلوم ان الاحصاء قد أجل بناء على طلب الحكومة ، وعمليات التعريب والتبعيث مستمرة منذ ذلك الوقت وبشتى الوسائل ، وان هذه العمليات كانت السبب الاول والاساس في نسف الثقة وخلق الاصدامات وهي بمثابة حرب غير معلنة على الشعب الكردي ، وما من شك في أن تحديد المنطقة الكردية سيساهم في حل الكثير من المشاكل بين الجانبين وكلما ابتعد أمد تحديد المنطقة الكردية كلما ابتعد الحكم الذاتي عن النال الذي اتفق على انجازه خلال مدة اقصاها اربع سنوات ٠

١٥ ـ يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق ٠

ان السلطة التشريعية القائمة هي مجلس قيادة الثورة الذي لايساهم فيه الاكراد، وهذا يعني حرمان القومية الكردية من اهم ركن من اركان المساهمة في الحكم ، ولم تتخذ الترتيبات اللازمة لاقامة المجلس الوطني الذي من المفروض أن يساهم فيه الاكراد بنسبة السكان لحد الان ٠

التزامات الحزب الديمقراطي الكردستاني بموجب بيان آذار :

أما فيما يتعلق بالتزامات الحركة الكردية حتى وان كانت غير مكتوبة فمن المعلوم أن النقطة الاساسية منها كانت المساهمة في اعادة الاوضاع الطبيعية الى المنطقة وتوطيد السلطة المركزية ، وبهذه الروحية ووفق هذا المفهوم عمل الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتعاون مع الحكومة من أجل سيادة القانون والنظام وسيادة مؤسسات الدولة ، فاعيدت الادارات المحلية الى المناطق التي خلت منها وفتحت الطرق العامة واعيد فتح مخافر الشرطة التي اغلقت في سنوات القتال وساد جو من الهدوء والصفاء وتناسي أحقاد الماضي تجاه الذين رفعوا السلاح ضد قومهم في الماضي ، وعاد افراد البيشمركه من القوات المسلحة الى وحداتهم السابقة وتم تشكيل حرس الحدود وحلت مؤسسات الثورة الكردية كمجلس قيادة الثورة ومكتبها التنفيذي والقسم العدلي والقسم العسكري والقسم

الاداري والصحة والتعليم وتنظيمات الهيئات السابقة وسـرح البيشمه‌ركه حسب الاتفاق مع الحكومة وازيلت كافة نقاط السيطرة ، ولقد سادت هذه الروح اكثر من سنة كاملة ، ونحن لا ندعي هنا باننا أوفينا بجميع التزاماتنا حيث أن ذلك مرهون بتعاون صادق ومخلص بين الطرفين .

٦ ـ راينا في الشروط الـ (٣١) الواردة في مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي والتي يؤكد حزب البعث أن بدء علاقات جديدة كالتي نشات بعد ١١ آذار يتوقف على تطبيقها ان الشروط رقم (١ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) هي شروط عامة ينبغي على الطرفين الالتزام بها اما الشروط الاخرى فهي شروط خاصة بنا وترتب آثارا والتزامات على حزبنا فقط .

ان الشرط الاول يخص سيادة القانون ومؤسسات الدولة الدستورية واننا في الوقت الذي نؤيد المباديء الواردة فيه نؤكد أن اي نقص في تطبيقه يدل على استمرار الاحوال الشاذة وانه بدون ذلك سوف لن يكون هناك سلام حقيقي ، وفي تقديرنا انه يجب أن يكون مطلب الحكومة الرئيسي ، وهو مطلب عادل نحرص على تنفيذه .

واننا في الوقت الذي لا نبرىء انفسنا وننزه جميع منتسبينا لكننا في الوقت ذاته نعتقد أن سيادة القانون تستوجب أن تتعامل الاجهزة الحكومية مع المواطنين وفق القانون ونقول مخلصين أن الكثير من حوادث الخروج على القانون انما حدثت نتيجة لسوء استعمال القانون او تجاهله من قبل المسؤولين .

وبهذه المناسبة نود أن نبين اننا سرنا بخطى حثيثة بعد ١١ آذار في اتجاه تعزيز سيادة مؤسسات الدولة والقوانين والانظمة واننا اذ نعلن استعدادنا لمكافحة اي خروج على سيادة القانون ومؤسسات الدولة لا نخفيكم أن التطبيق العملي لذلك مرتبط بالعمل على بناء الثقة وعودة الامور الى مجاريها الطبيعية وتحقيق المشاركة الحقيقية للقومية الكردية في الحكم واستئناف مسيرة آذار

نحو تنفيذ الحكم الذاتي ، وسنعلق بايجاز على الشروط العامة التي تتعلق بالجانبين .

فبالنسبة الى الفقرة (٦) التي تطالب بادانة الاغتيالات السياسية ، أليست السلطة المسؤولة عن سن القوانين وتشريعها وتنفيذها والمسؤولة الاولى عن حماية أرواح المواطنين وفق جميع الشرائع أولى من غيرها بأن تتجنب الاغتيالات السياسية ؟ ولدينا ادلة وأمثلة كثيرة تؤكد أن السلطة تبيح لنفسها حق اغتيال من تعتبرهم خصومها سواء أكانوا في الجنوب أو الشمال أو في العراق أو خارجه ، وان هذه الظروف قد خلقت حالة من عدم الاطمئنان والقلق لدى المواطنين وهي أحد الاسباب الجذرية التي تجعل المواطنين يقفون موقفا سلبيا حتى من بعض اجراءات الحكومة الايجابية ، واننا نعتقد أن الاقلاع عنها سيوفر على الحكومة وعلى المجتمع جهودا ومتاعب كثيرة .

وبخصوص الفقرة (٧) فاننا نؤيدها تماما ونؤكد على احترام الحقوق والحريات التي كفلتها القوانين لابناء الشعب على قدم المساواة ودون تفريق أو تمييز .

وحول الفقرة (١٠) فقد عملت أجهزة الامن والاستخبارات بمعزل عن الاداريين الذين عينوا بعد ١١ آذار ومع هذا فلم يشهد أحد لاعمالهم حتى باشروا بتدبير المؤامرات والاغتيالات ومحاولة شراء الذمم حتى من انصار الحزب الذي أريد التحالف معه ، وان الاجراءات اتخذت بهذا الصدد من جانب منتسبي حزبنا تدخل ضمن اطار الاعمال الوقائية وفي بعض الاحيان اضطرتهم هذه الاعمال الى المقابلة بالمثل فعلا .

وأما بخصوص الفقرة (١١) التي تقول (التزام حزبكم بعدم الاعتداء على العناصر المؤيدة للثورة ، وعدم خطف وتعذيب وقتل المواطنين) ان هذا هو بالضبط ما يطلبه حزبنا من حزب البعث العربي الاشتراكي ، ولابد وانكم تعلمون بأن مواطنينا من جميع الاتجاهات دون استثناء قد اختطفوا وعذبوا وقتلوا في قصر النهاية وغيره من سجون الحكومة وان العديد من منتسبي حزبنا قد ذهبوا ضحية هذه الاساليب النادرة في العالم المعاصر ، وان الموصوفين بالعناصر المؤيدة للثورة والتي القي القبض عليها من قبل أجهزة الحزب

الديمقراطي الكردستاني هم في الحقيقة تلك العناصر التي كلفت من قبل أجهزة الامن للقيام باغتيالات أو تخريبات أو افتعال أزمات في المنطقة الكردية ، واننا على استعداد لاجراء تحقيق شامل في ذلك وبالنسبة الى الطرفين .

واما بخصوص التزام كافة الاداريين المحسوبين على حركة حزبنا بتطبيق القرانين والانظمة الواردة في الفقرة (١٤) نعتقد انهم فعلا يقومون بذلك وفي كثير من الاحيان في ظروف صعبة للغاية ، هذا مع عدم انكارنا لوجود تقصير في هذا المجال من قبل بعض الاداريين بسبب الظروف المتوترة التي احاطت بتطبيق اتفاقية اذار وقد ذهب بعضهم ضحايا هذه الظروف والازمات ، ومن جهة اخرى نأسف اذ نقول ان الحقوق القومية للاكراد والتي أقرها مجلس قيادة الثورة تحارب في التطبيق من قبل المسؤولين في المناطق التي يديرها مسؤولون من حزب البعث العربي الاشتراكي .

وعن الفقرة(١٩)التي تطلب الاتفاق على ابعاد العناصرالادارية التي عينت بناء على طلب حزبنا ولم تخضع أو تنفذ أوامر السلطة المركزية ، نرجو أن تبينوا لنا ما هي أوامر السلطة المركزية التي لم تنفذ من قبل هذه العناصر واننا نؤيد اي اجراء عادل تتخذه الحكومة ضد المقصرين منهم عربا كانوا ام اكرادا .

وبالنسبة الى الفقرة (٢٠) التي تنص على (اعادة جميع النازحين الاكراد الى اماكنهم سواء نزحوا قبل ١١ اذار أم بعده) نقول ان السلطات والجهات المختصة رفضت اعادة الاكراد الى القرى التي اجبروا على تركها كما اسلفنا سابقا .

واما بخصوص عودة العشائر التي نزحت من قضاء عقرة بعد عودة السلام الى البلاد ، فقد عملنا جهدنا وفق اتفاق مكتوب على اعادتهم ولكن الطريقة التي اعيدوا بها من قبل اوساط معينة في السلطة كانت مخالفة للاتفاق حيث زودوا بالمال وبكميات كبيرة من الاسلحة واجيز ضباط من الجيش لقيادتهم واستحوذوا فور عودتهم على قرى واملاك الاخرين ولم يضيعوا الفرص لخلق الفتن مما اضطر المئات من العوائل المستقرة هناك على النزوح ، ولانعتقد ان اعادتهم وفرضهم على الاخرين بقوة السلاح سيكون مقبولا لدينا

في اي وقت من الاوقات ، واننا سنكون في عون كل الذين يرغبون في العودة والعيش كمواطنين وقد عاد بالفعل الالوف من العوائل بهذه الطريقة وبذلنا كل مافي وسعنا لمعونتهم وسكانهم ، ونعتبر ذلك واجبا وطنيا وانسانيا من واجباتنا ٠

وبخصوص الفقرة (٢١) نؤيد رايكم كليا في ضرورة عدم التدخل في شؤون الحكم اليومية من قبل اية جهة كانت ، ونرى ان يكون ذلك شاملا لعموم العراق ٠

وحول الفقرة (٢٢) التي تتضمن اقتراحا بتشكيل (هيئة قضائية من حكام معروفين بنزاهتهم واستقامتهم ، وتحظى هذه الهيئة بتأييد القوى الوطنية وتأخذ على عاتقها مهمة التحقيق في جميع القضايا التي تخص امن الدولة في المنطقة الشمالية نطالب بتشكيل هذه الهيئة على الفور ٠

وحول (اطلاق سراح جميع الموقوفين في سجون حزبنا ومعتقلاته) الوارد في الفقرة (٢٣) من مذكرتكم ، اننا موافقون وعلى ان يشمل العراقيين وبدون استثناء ، ونرجو ان تعلموا ان المشار اليهم هم من الذين ارسلوا المتفجرات او تامروا على حياة قادة حزبنا او قاموا بتخريبات في مختلف مناطق كردستان وبتوجيه من بعض اجهزة حزبكم ٠

اننا نطلب من القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي أن تضع نفسها مكاننا وتتمحص الفقرتين (٢ و ٥) الواردتين في المذكرة وتسال نفسها هل بالامكان قبول هذين المطلبين في ان واحد فمن جهة يعطي حزبكم الحق لنفسه ان يتصل بكل من هب ودب في كردستان ، وقد كانت هذه الاتصالات حتى الان مساع ومحاولات واموالا وأسلحة لاضعاف حزبنا ، ومن جهة اخرى تطلبون من الحزب الديمقراطي الكردستاني ان يمتنع عن اجراء اية اتصالات مع اية فئة اخرى ! واما القول بأن من يتصل بهم حزب البعث تقدميون ومن يتصل بهم الحزب الديمقراطي الكردستاني رجعيون واعداء للثورة فلا يتجاوز التسميات لغرض التبرير ، وعلى كل حال فأن هدف الفقرتين هو واحد وهو عزل الحركة الكردية وتفتيتها وخلق مراكز قوى عديدة في كردستان ، والواقع ان علاقاتنا مع القوى الوطنية

العراقية ليست بنت اليوم وانما نمت وتطورت منذ تاسيس حزبنا وحتى يومنا هذا وعلاقات الحكومات المتعاقبة مع العناصر المعادية لطموح القومية الكردية ليست بنت اليوم ايضا كما لايخفى عليكم حتما ، وجدير بالذكر ان مساهمتنا بوزراء في السلطة وباعضاء في السجون والمعتقلات والتعذيب الرهيب بالاضافة الى التجاوزات الاخرى وضعنا في موقع حرج للغاية ولكن حرصا على المصلحة العامة والوحدة الوطنية وعدم تدهور الاوضاع الى الاسوء ابقينا وزراءنا في الحكومة رغم الازمات العميقة التي مرت بها علاقاتنا .

وبخصوص الفقرة (١٢) فان حزبنا كان ولايزال ضد مبدأ الاحتكار وقد كانت هذه سياسته قبل ١١ آذار في جميع المؤسسات الشعبية والرسمية التي يؤخذ رايه فيها ، ولم يجبرنا احد أن نقدم وزيرين غير حزبيين من مجموع خمسة وزراء بعد ١١ آذار مباشرة ، ثم ان هناك مبدأ التشاور الذي اقر في بيان اذار والذي ندعو الى الالتزام به في حين ان الحكومة هي التي تجاهلته في الاونة الاخيرة كما ولم تطبقه اصلا في المناطق التي فيها اقليات قومية من غير الاكراد ، واذا القينا نظرة على الاجهزة الادارية حتى في المحافظات الثلاث التي وضعت فيها ادارات كردية نجد ان ما يقرب من نصف المسؤولين المباشرين في هذه الاجهزة هم ليسوا أعضاء في حزبنا ، واما على نطاق التمثيل في الاجهزة المركزية فاننا في الوقت الذي نعتز بكل وطني مخلص يخدم شعبه فان تعيين معظم الموظفين البارزين في هذه الاجهزة قد تم دون استشارة حزبنا وهم قلة على كل حال وقد وقفنا منهم عموما موقفا ايجابيا ، واذا كان تعاون حزبنا مطلوبا من قبل الحكومة فان هذا التعاون يتطلب المشورة في مثل هذه الامور ايضا ، لقد وقفنا في الماضي وسنقف في المستقبل ايضا ضد اسناد المناصب الحساسة الى الاكراد الذين يعادون طموح قومهم ويحاربون شعبهم ، ومن ناحية اخرى نرى ان من حقنا أن نعارض تعيين الموظفين الاساسيين في كردستان دون استشارة حزبنا الامر الذي أقره بيان ١١ آذار .

واما بصدد الفقرة (١٣) فلا يبني حزبنا سياسته على اساس خصوصية مصالحه الذاتية بمعزل عن مصالح البلد الاساسية ،

ولكن قلما يستجاب الى حقوق الشعب الكردي دون مطالبة ، وقلما تعامل كردستان والاكراد بصورة منصفة حيث نضطر ازاء ذلك الى المطالبة وفي بعض الاحيان بالحاح لان الشعب يلح في المطالبة ، الامر الذي قد يبدو للبعض بالصورة المذكورة في الفقرة المشار اليها اعلاه ، وازاء كل مثل يذكر عن (خصوصية المصالح) نستطيع ذكر عشرات الامثلة الصارخة عن الغبن الذي لحق ويلحق بالاكراد يوميا ، وانه لغبن مضاعف أن يطلب الينا السكوت على الغبن ٠

وحول التزام حزبنا بمنع حالة التسلح في جميع المناطق التي يقطنها الاكراد الوارد في الفقرتين (١٥ و ٢٥) فاننا نتفق معكم على ضرورة تطبيقه وسيكون نتيجة مباشرة لعودة العلاقات الطبيعية فيما بين حزبينا ، واذا كان منتسبو حزبنا يحملون الاسلحة في القرى والارياف فان حزبكم يوزع الاسلحة على منتسبيه وانصاره في كافة ارجاء البلاد ، واما في المناطق الكردية التي فيها اقليات قومية فتوزع الاسلحة على كل من يقبل استلامها خاصة الذين يعادون حزبنا سواء أكانوا في المدن أو الارياف ويتدربون رسميا عليها وقد ساهم ذلك في خلق حالة التوتر التي نراها اليوم ٠

واما الفقرة (١٨) التي تعتبر مقراتنا مفتوحة في انحاء العراق للعناصر المضادةللثورة فامر غير صحيح ومبالغ فيه كثيرا ،والعناصر التي تسمى بالرجعية والموجودة عندنا سبق وأن اعلمناكم عن المساعي والوعود وأوراق عدم التعرض التي منحهم اياها مسؤولون كبار في اجهزة الدولة فلماذا هي رجعية اذا كانت عندنا وتصبح تقدمية اذا استلمت اوراق عدم التعرض واتت الى جانبكم ؟ على ان الشيء الذي يجب ان نتفق عليه في بناء علاقات جديدة طيبة هو عدم قيام اي طرف بتبني خصوم الطرف الاخر ٠

انكم تتهموننا بعلاقات واسعة مع اعداء الحكم في الداخل والخارج بما في ذلك جملة اتهامات باطلة لا اساس لها كما جاء في الفقرتين (٣ و ٢٨) ، ان السبب الرئيسي لهذه العلاقات باية درجة كانت هو ظروف الاجواء السلبية بين حزبينا وان مفاتيح هذه الامور هي في ايدي الحكومة اكثر مما هي في ايدينا والفترة التي اعقبت بيان آذار وحتى ٢٩ ـ ايلول ١٩٧١ خير دليل على ذلك ، واما عن

التهريب فاننا على استعداد كامل للقيام بمكافحته علما انه موجود بشكل او آخر في كافة المناطق الحدودية ، وقد تحققت في السنة الماضية مايزيد على ثلاثة ملايين دينار من واردات محافظة السليمانية نتيجة لمكافحة التهريب ومع هذا استمرت الاتهامات ضد ادارة السليمانية بخصوص عدم مكافحة التهريب .

لقد ورد في مذكرتكم جملة من الشروط التي هي في الحقيقة اتهامات اكثر من ان تكون شروطا وان هذه الاتهامات باطلة ولاتستند الى اية دلائل واقعية وتدخل الفقرات (٤ و٢٦ و٢٧) في عداد ذلك ، فبالنسبة الى الفقرة (٤) اننا لم نحارب العناصر الوطنية الايرانية ولم نسلم احدا الى السلطات الايرانية وليس كل الذين تسمونهم عناصر وطنية هم كذلك فعلا ، فلا تعتبر العناصر الوطنية الايرانية ذاتها الجنرالين بختياري وبناهيان عناصر وطنية .

وبخصوص الفقرة (٢٦) التي تطالب (بعدم وضع العقبات امام تنفيذ قرارات الثورة القاضية بمنح الحقوق الثقافية والادارية للاقليات) في اول لقاء لمفاوضات آذار اثار ممثلو حزبنا ضرورة منح الاقليات القومية حقوقها ، وقد انتفض بعض اعضاء وفد حزب البعث لذلك ، ولكن وفي تقديرنا ولاغراض تاكتيكية صدرت حقوق التركمان الثقافية قبيل اتفاق اذار وقد ايدناها ايا كان الغرض منها وقد صدرت الحقوق الثقافية للناطقين باللغة السريانية ايضا هذا العام ، واننا رحبنا بجميعها وسندافع عنها وسنساعدهم ضمن امكانياتنا للتمتع بها ، لان ذلك ينطلق من مبادىء حزبنا وان شعبنا الذي اكتوى بنار الاضطهاد يقدر تماما اهمية حقوق الاقليات التي تربطنا واياها علاقات جيرة ونضال ومواطنة ولا تفوتنا الاشارة بهذه المناسبة الى ان مشروع ميثاق العمل الوطني تجاهل الاشارة الى حقوق الاقليات ، وصراحة اننا نعتبر الحقوق الثقافية للاقليات القومية امتدادا للاقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي ، ولناتي الى التطبيق العلمي لهذه الحقوق ولنكشف النقاب عن الذي يعيق تطبيقها وكما تعلمون فان العبرة دائما بالتنفيذ اكثر مما هي في الاقرار ، فعلى نطاق المدارس التركمانية لم تؤسس مدرسة تركمانية واحدة في قضاء تلعفر الذي يزيد عدد التركمان فيه على

(٧٠) الف نسمة ، واما في كركوك فقد قلصت المدارس التركمانية في السنة الاولى من عمرها من حوالي مئة مدرسة الى اربعين مدرسة ، وقد جرت حملة قمع واسعة اثناء تلك العملية قتل على اثرها احد الاشخاص ولم تراع هذه الدراسة الناشئة باي شكل من الاشكال ولم تزود هذه المدارس بالكتب المدرسية في الوقت المناسب ، وقام اكثر من جهاز حكومي ببث الدعاية ضد الدراسة التركمانية ، وكانت النتيجة ان المئات من اولياء امور الطلبة شعروا ان مستقبل ابنائهم مهدد بالخطر فنقلوهم من المدارس التركمانية الى المدارس المشمولة بالدراسة العربية وان الدراسة التركمانية على وشك الانهيار الكامل فعلا واما في ديالى فلم تؤسس مدرسة تركمانية واحدة ، فمن الذي يحارب تنفيذ حقوق الاقليات نحن ام اجهزة الحكومة وحزب البعث العربي الاشتراكي ؟

وجدير بالاشارة هنا ان قرار حقوق الناطقين باللغة السريانية قد اهمل ضرورة تعلم هؤلاء المواطنين اللغة الكردية في حالة تواجدهم في كردستان وانما نص على تعلم اللغة العربية فقط ، واما قرار مجلس قيادة الثورة الذي يخص تشكيل وحدات ادارية للمناطق التي تسكنها الاقليات القومية فلنا عليه ملاحظة اساسية حيث اننا نرى انه من الحق والعدل والموضوعية ان تحدد اولا منطقتا القوميتين الرئيسيتين في العراق وهما القومية العربية والقومية الكردية اولا ومن ثم يجري تحديد مناطق الاقليات ضمن هاتين المنطقتين ، واي اجراء مخالف لذلك لانرى فيه الا محاولة لتقليص المنطقة الكردية تحت ستار تحديد مناطق الاقليات .

واما حول الفقرة (٢٧) التي تقول (عدم عرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي باي شكل من الاشكال) كما اسلفنا في مكان آخر من هذه المذكرة ان حزبنا هو الذي اقترح ان يكون الحد الاقصى لحصة الملاك للاراضي التي تزرع تبغا (٣٠) دونما ومن ثم اصبح (٤٠) دونما ومع هذا فان نسبة عالية من الفلاحين ستبقى دون ارض ويصعب حل مشاكلهم دون تنفيذ مشاريع الري والتصنيع على نطاق واسع ، ان حزبنا كان مع الاصلاح الزراعي دوما ولم ولن نساهم في عرقلة تنفيذ قانونه وان ذكر هذه القضية باستمرار يدخل

ايضا في عداد محاولات الصاق التهم بحزبنا ، ومن الناحية السياسية فأن رؤساء المرتزقة الذين جندتهم الحكومات المختلفة ضد شعبنا هم كبار الاقطاعيين في كردستان أمثال رؤساء وشيوخ الهركية والسورجية وغيرهم ، ومن حيث التطبيق العملي فقد بقيت ادارة محافظة السليمانية تشكو لمدة طويلة من قلة الكادر الفني الذي بدون توفره يصعب تطبيق القانون بسرعة وبناء على الحاحنا استجيب لهذا الطلب واما في المناطق المختلفة فيستخدم قانون الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي كوسيلة للضغط على الاكراد لتغيير الواقع القومي . والاصلاح الزراعي مهمة ديمقراطية وعندما توضع في اطار عنصري تفقد هذه المهمة محتواها وتتحول الى وبال على الفلاحين وتكون سببا للحقد والضغينة والتناحر ، وتوزيع اراضي مقاطعة عين الغزال الكردية على عشائر البو متيوت وقضية شراء القرى الاحدى عشرة في داقوق وزراعة اراضي قرى دبس الكردية بالتراكتورات الحكومية بعد أخذها من اصحابها الاكراد كلها نماذج حية على ما نقول ، ولا يمكن تغطيتها باتهامنا بعرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي .

ورد في الفقرة (٢٤) من مذكرتكم (تسليم الاسلحة الثقيلة الى السلطة) لقد نصت المادة (١١) من اتفاقية آذار على تسليمها في المراحل الاخيرة من تنفيذ البيان ، نعتقد انكم تشاركوننا الرأي اننا ما زلنا بعيدين عن تنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق بالرغم من اننا نقترب من المدة النهائية المقررة لتنفيذه ، ومع هذا فقد سلمنا بالفعل كما اسلفنا وجبة من السلاح الثقيل اي المدافع وجهاز اذاعة كاشارة لحسن النية ، واذا وجدها البعث قديمة فأن جميع اسلحتنا قديمة .

وواضح ان مطالبتنا بتسليم الاسلحة الثقيلة الان هو خروج على اتفاقية آذار .

وبخصوص الفقرة (٢٩) الخاصة بحرس الحدود نود ان نبين ان ثمة فرقا بين مفهومنا ومفهوم بعض الاخوان في الحكومة حول حرس الحدود . ونظن ان الذين ساهموا في صياغة اتفاقية آذار من قادة حزب البعث العربي الاشتراكي يعلمون ان الفكرة

الاساسية من اقامة حرس الحدود كانت توفير ضمان الامان بالنسبة الى شعب تعرض للاضطهاد والحرب لمدة عشر سنوات · في حين يرى بعض المسؤولين ان الهدف من تشكيل حرس الحدود هو اعاشة منتسبيه وحسب ·

وان حرس الحدود قوة محلية لذلك لايسعنا الموافقة على ربطهم بوزارة الدفاع · واننا نطالب بتشكيل قيادة لها بصيغة آمرية او مديرية ترتبط بوزارة الداخلية وتشرف على تنظيم وتدريب وتفتيش افواج الحرس · وكذلك نأمل ان تجدوا حلا لمشكلة قيادات الافواج التي لم تحل باستثناء تعيين امراء الافواج · ولا نرى اي مبرر لتغيير اماكن الافواج التي تم الاتفاق عليها · ونعتقد ان تشكيل قيادة لحرس الحدود وحل مشكلة قيادات الافواج الادارية والمعاشية سيسهل تنفيذ مقترحاتكم الاخرى التي نتفق معكم حول ضرورة تنفيذها وهي

أ ـ تعيين ضباط وضباط صف من الاكراد العاملين في الجيش العراقي نتفق معا على تعيينهم لكي يقوموا بتدريب افراد الحرس ·

ب ـ خضوعهم للانظمة والقوانين العسكرية المرعية ·

ج ـ عدم السماح لهم بارتداء ملابس البيشمركه ·

د ـ عدم السماح لهم بالنزول الى المدن مصطحبين اسلحتهم·

هـ ـ خضوعهم للتدريب ·

و ـ خضوعهم للتفتيش من قبل قيادة حرس الحدود بدلا من (امراء الوية الجيش) ·

ز ـ عدم السماح لامراء الافواج بترك افواجهم الا بعد موافقة قيادة حرس الحدود بدلا من (آمر اللواء المسؤول) ·

واما بالنسبة الى الفقرة (٣٠) التي تقول (السماح لجميع القوى الوطنية والتقدمية التي تدعم الثورة بأن تمارس نشاطها بحرية فاذا كانت « الديمقراطية للعراق » شعارا ترفعونه باستمرار فينبغي والحالة هذه ان تكون الديمقراطية في كردستان في مقدمة الشعارات التي ترفعونها وتطبقونها) ·

لقد رفعنا شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان قبل ١١ آذار وقبل ان يأتي حزب البعث العربي الاشتراكي الى الحكم · الواقع رفعنا هذا الشعار منذ السنوات الاولى للثورة الكردية وقد كان ولايزال يعبر عن حاجة الشعب العراقي بعربه واكراده لا بل انه يمثل احد طموحاته الاساسية واننا لا نرفع هذا الشعار للمزايدة او للمناقصة ، ولم نستثن كوردستان من شعار الديمقراطية لا بل يتفق معظم المراقبين ان كردستان انضج للتطبيقات الديمقراطية من باقي انحاء العراق ، والسبب في ذلك يعود حسب اعتقادنا الى سياسة حزبنا السليمة المبنية على الشعار ·

نعتقد اننا لانجانب الحقيقة اذا قلنا ان التأييد الاصيل والثابت الذي يحظى به الحزب الديمقراطي الكردستاني لايضاهيه تأييد اي حزب او فئة اخرى في كردستان وخارجها · كما وان الحريةالتي تتمتع بها الفئات السياسية الاخرى في كردستان لا تشوبها شائبة وقد نجا الالوف من قادة وكوادر واعضاء الاحزاب الوطنية الاخرى عربا واكرادا بحياتهم عبر السنوات العشر الماضية وذلك بقدومهم الى المنطقة الكردية ·

فما هو المقصود بالقوى الوطنية والتقدمية ؟

فاذا كان المقصود حزب البعث العربي الاشتراكي · فلم يكن لحزب البعث جذور بين صفوف الشعب الكردي والسبب واضح فأن مجمل شعاراته وتأريخه يتعلق بطموح القومية العربية ولسنا بطبيعة الحال ضد اية عقيدة أو رأي طالما يلتزم حاملوه ببثها بالطرق الاعتيادية · واما أن يزود البعض بالمال والسلاح وأن يستخدموا نفوذ السلطة في الاعتداء على حقوق المواطنينوسجنهم وارهابهم وتوزيع مغانمها على المؤيدين من المرتزقة فهذا هو الذي قاومناه وسنقاومه ، لانها ليست ممارسات حزبية · بل اعمال ابتزاز وارتزاق · وهذا بالضبط الذي حدث بالنسبة الى ماسمي (بجبهة تحرير كردستان) التي خصص لاعضائها رواتب شهرية واتخذت من مقر لجنة السلام السابق مقرا لها وارتبطوا باجهزة الامن مباشرة بحيث كانت البيانات تكتب وتطبع من قبلها مباشرة

وكان من باكورة اعمال هذه (الجماعة) ارسال المتفجرات على شكل هدايا الى احد مسؤولي حرس الحدود واخرين من الحركة الكردية · ولابد ان نضيف ان الديمقراطية لاتعني حرية العمل للاحزاب فقط بل تشمل كذلك اطلاق الحريات الديمقراطية واقامة الحكم على أساس مجلس تشريعي منتخب ومجلس تنفيذي مسؤول امامه · لقد ورد اتهام في المذكرة مفاده باننا نتصدى لمنظمات حزبكم في المنطقة الكردية في الوقت الذي تمارس فيه منظماتنا الحزبية فعالياتها بحرية في مناطق العراق الوسطى والجنوبية · ان منظمات حزبنا في مناطق العراق الوسطى والجنوبية تعمل بين صفوف الاكراد فقط في المناطق المذكورة وليست لدينا أية تحفظات على فعاليات حزب البعث بين العرب القاطنين في المنطقة الكردية الا اننا ننظر بعدم الارتياح الى فعاليات حزبكم بين الاكراد خاصة لانكم لا تلجأون الى اتباع الاساليب السياسية في العمل بينهم وقد سبق وتطرقنا الى هذه الاساليب في مكان اخر من هذه المذكرة · واما بالنسبة الى الفقرة (٣١) الخاصة لتحديد وتوحيد المنطقة الكردية والواردة ضمن شروطكم · في الحقيقة بمقدور الحكومة ازالة كل العقبات التي تقف في طريق الاحصاء ان هي رغبت في اجراء احصاء نزيه وعادل وبعيد عن الضغوط والتأثيرات ·

واما اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الخاص بتحديد المنطقة الكردية والذي يتضمن توحيد الوحدات الادارية التي يقطنها الاكراد فقط بعد استحداث وحدات ادارية قومية في المناطق التي يقطنها الاكراد فينطوي على تقليص المنطقة الكردية الى ادنى حد ، تحت ستار التوحيد ·

وهذه الصيغة ليست جديدة على الاطلاق فالمناطق المقصودة سبق وأن جرى الاقتراح بتوحيدها وشمولها بنظام اللامركزية عام ١٩٦٣ واقترح حكام اخرون شمولها بالحكم الذاتي فيما بعد كأساس لحل القضية الكردية فضلا عن ان الاقتراح لاينسجم مع اتفاقية آذار ، التي نصت على توحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها أكثرية كردية ·

فالبون شاسع بين مبدأ الاكثرية الكردية وبين مبدأ الكردية فقط ·

ولو قبلت قيادة الحركة الكردية الصيغة المقترحة لما كان هناك اشكال في انجازه في يوم ١١ اذار ذاته · واذا الفينا نظرة شاملة على شروط القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي نرى انها تنطوي على الرغبة في تقليص حاد لحجم ومجال عمل الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية · ويتضمن تجريده من مقوماته التي تطورت ونمت عبر تاريخه النضالي الطويل سواء اكان ذلك على نطاق كردستان او بصدد علاقاته مع الاحزاب الوطنية والاقليات القومية وكذلك في نطاق الحقوق التي اعترف للقومية الكردية بها في بيان اذار · ويقابل ذلك لا بل يرافقه تقليص مماثل بالنسبة الى المنطقة الكردية وهو امر لايمكن ان نقره ولانرى هناك مبررا للاصرار عليه من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي اذا كان في النية بناء العلاقات الجديدة على اسس من التضامن والتعاون والثقة المتبادلة والاعتراف بالواقع ·

٧ ـ المستلزمات التي نعتقد ان توفيرها من قبل الحكومة وحزب البعث العربي الاشتراكي يعالج الموقف المتدهور ويضع اسسا راسخة لعلاقات طيبة ومتطورة فيما بيننا ، في تقديرنا ان المصلحة العامة تتطلب معالجة الموقف المتدهور بسرعة ولذلك ارتأينا تجزئة ملاحظاتنا الى بابين : ـ

الباب الاول ـ ويتضمن الفقرات التي تخص معالجة الموقف المتدهور او ايقافه عند حده على الاقل وتهيئة جو طبيعي لمعالجة المواضيع الاساسية ·

الباب الثاني ـ ويتضمن الفقرات التي نعتقد انه قد آن الاوان لتنفيذها وتقع جميعها ضمن بيان اذار ·

الباب الاول يتضمن ما يلي : ـ

١ ـ اطلاق سراح الموقوفين والمحكومين والمختطفين ·

٢ ـ ايقاف الاعمال المعادية والتي تعني وضع حد للتوقيف الكيفي والاختطاف وعدم توزيع الاسلحة والتخلي عن المؤامرات والكف عن ارسال المتفجرات ·

٣ـ ايقاف الضغوط والاستفزازات في المناطق الكردية التي تقطنها اقليات قومية ويعني ذلك ايقاف جلب الوافدين وايقاف الاعتداءات على منتسبي حزبنا ومنتسبي المنظمات الكردستانية الديمقراطية وخلق جو طبيعي في هذه المناطق ، ومعاملة المواطنين بالمساواة والالتزام بقرار اللجنة العليا لشؤون الشمال في عدم نقل الموظفين الاكراد من هذه المناطق دون موافقتها السابقة ٠

٤ ـ ايقاف الاعلام المعادي ومساهمة الاعلام في تهيئة الجو بصورة ايجابية وطرح الامور ضمن اطار التعاون ٠

٥ ـ التوجه الى تصفية الاجواء السلبية بين قيادتي الحزبين٠

الباب الثاني ويتضمن الفقرات الاساسية : ـ

١ ـ ايقاف التعريب والتبعيث والاخلال بالواقع القومي في المناطق الكردية التي تقطنها اقليات قومية وازالة آثار التعريب ، وعدم العمل بين الشعب الكردي من وراء ظهر قيادته ، اذا كان التعاون مع هذه القيادة هدفا مقصودا ، لقد سبق وان اشرنا الى حالات ونماذج وامثلة عديدة بخصوص التعريب والتبعيث في مكان اخر من هذه المذكرة لذلك لانرى موجبا لذكرها ثانية هنا ٠

٢ ـ اقامة علاقات صداقة وتعاون ستراتيجية بين قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية من جهة وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي والحكومة من جهة اخرى وفي تقديرنا ان العلاقات المنشودة تنطلق من بيان ١١ اذار باعتبار ان الطرفين اللذين وقعا الاتفاق يستطيعان مواصلة تنفيذ الالتزامات المترتبة عليهما ، وتنطلق العلاقة من مفهوم علاقة شريك في السلطة وممثل ثاني قومية في البلاد ٠

٣ ـ جعل اللغة الكردية لغة رسمية وفق الاسس المذكورة في مكان اخر من هذه المذكرة ٠

٤ ـ تحقيق مشاركة القومية الكردية في الحكم ، وبغية ايضاح ذلك نقول : ان الطموح المشروع للقومية الكردية هو التمثيل بنسبة السكان في السلطتين التشريعية والتنفيذية . وقد نصت المادتان (١و ١٥) من بيان ١١ اذار صراحة على ذلك ولسهولة الرجوع اليهما نذكرهما ادناه : ـ

المادة (١) ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها كانت ومازالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما اصاب اخواننا الكرد من حرمان في الماضي ٠

المادة (١٥) يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق ، معلوم ان السلطة التشريعية منوطة بمجلس قيادة الثورة فقط ، فليس للشعب الكردي اية كلمة في السلطة التشريعية ولايساهم ممثلو الشعب الكردي في اتخاذ القرارات التنفيذية تتخذ من قبل مجلس قيادة الثورة من ناحية اخرى ، واما بخصوص تطبيق المادة (١) المذكورة اعلاه فانها مطبقة بصورة جزئية فقط ، ونظرة واحدة الى الاجهزة الرئيسية في وزارة الدفاع والنفط والخارجية والعديد من الوزارات الاخرى واجهزة الامن والاستخبارات وغيرها تظهر ذلك بوضوح ، ان حزب البعث العربي الاشتراكي يصر على ابقاء مجلس قيادة الثورة بصيغته الحالية وان من حقنا ان نطالب الحكومة بايجاد صيغة لتحقيق المادة (١٥) من بيان اذار وقد يكون اقامة مجلس وطني متمتع بالصلاحيات التشريعية الكاملة بحيث لايصبح اي امر قانونا دون المرور عليه مساهمة في حل هذه المشكلة، وان مشاركة الاكراد في اللجنة العليا لشؤون الشمال المتمتعة بصلاحيات مجلس قيادة الثورة بخصوص القضية الكردية تعد مساهمة اخرى في هذا الموضوع ٠

واقامة مجلس الوزراء خاصة بعد مساهمة اتجاهات عدة في الوزارة له اكثر من مبرر واننا على استعداد لدراسة اية صيغة يتقدم بها حزب البعث العربي الاشتراكي لتحقيق مساهمة القومية الكردية في الحكم ٠ واما ابقاء الامور على حالها وعدم ممارسة القومية الكردية لحقها الطبيعي في السلطة التشريعية امر ليس بالامكان قبوله ٠

٥ ـ تحديد وتوحيد المنطقة الكردية بموجب اتفاقية اذار كان

من المفروض تحديد وتوحيد المنطقة الكردية خلال عام ١٩٧٠ فمن حقنا ان نطالب بتحقيقه بعد مرور ثلثي المدة القصوى المقررة للحكم الذاتي .

ولتحقيق ذلك لابد من خلق وضع طبيعي في المناطق المختلف عليها وتحقيق ادارة مشتركة وازالة آثارية عملية جرت للاخلال بالواقع القومي فيها . وان مبدأ الاحصاء هو الذي جرى الاتفاق عليه وهو قائم بالنسبة لنا .

والحزب الديمقراطي الكردستاني على استعداد لدراسة اي اقتراح بناء يتقدم به حزب البعث العربي الاشتراكي لمعالجة الموضوع .

٦ – وضع تخصيصات عادلة لكردستان في المناهج الاستثمارية والخطة الخمسية .

لقد بينا في باب (ما نفذ وما لم ينفذ من بيان آذار) ان حصة الفرد في كردستان هي اقل بشكل ملموس من حصة الفرد على نطاق القطر ، وان حصة كردستان هي اقل من نسبة سكانها في الخطة الخمسية والمناهج الاستثمارية . فضلا عن التخلف الذي اصاب المنطقة بسبب ظروف القتال المؤسفة ولقد وضعنا اسسا ومشاريع في المناهج الاستثمارية الماضية ولكن لم يؤخذ بمعظمها ونحن على استعداد لوضع الدراسات والمشاريع بالنسبة الى المناهج الاستثمارية القادمة بعد تقديم المعلومات من قبل الاجهزة المختصة وسنبدي المقترحات باستمرار بأمل الاخذ بها بغية تطوير المنطقة الكردية اسوة بالمناطق الاخرى من البلاد . ونود الاشارة هنا الى اننا لمسنا في الاشهر الاخيرة روح العدالة في استئناء المشاريع الخاصة بالمنطقة الكردية من سياسة التقشف ، من لدن رئيس مجلس التخطيط ورئيس الهيئة التوجيهية وهي الروح التي يجب أن تسود .

٧ – تعيين رؤساء اجهزة المخابرات في المنطقة الكردية بالتشاور وقبول نسبة عادلة من الطلبة الاكراد في الكليات العسكرية والشرطة والطيران والبعثات والزمالات .

سبق وان اشرنا باسهاب الى الغبن الكبير الذي لحق ويلحق بالطلبة الاكراد وبالقومية الكردية من جراء عدم القبول في هذه

المجالات الا بنسبة ضئيلة وان مطالبتنا بتصحيح هذه السياسة من حقنا وواجبنا ، اننا نأسف اذ نقول ان الاجهزة المذكورة ليست فقط خالية من العناصر التي تعطف على القومية الكردية لابل انها اخذت على عاتقها مهمة محاربة الحركة الكردية في كافة ارجاء المنطقة الشمالية ، وفضلا عن اجهزة الامن الاعتيادية هناك منظمتان متخصصتان لهذا الغرض وهما مديرية امن المنطقة الشمالية ومنظومة استخبارات المنطقة الشمالية ومقرهما في كركوك ٠

٨ ـ تحديد موعد وصيغة الحكم الذاتي :

من المعلوم ان المدة القصوى لتحقيق الحكم الذاتي هي اربع سنوات، وكان من المفروض ان توحد المنطقة الكردية خلال السنة الاولى من البيان كما اسلفنا وان (تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لجعل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي) كما جاء في المادة (١٤) من البيان ، لم ينفذ شيء من الذي جاء في هذه الفقرة ، وحتى لو بوشر الان باتخاذ الاجراءات لتحديد وتوحيد المنطقة الكردية ووضع الاسس والصيغ للحكم الذاتي فان تنفيذها سيستغرق من الوقت بحيث نقترب من المدة القصوى المقررة وهي اربع سنوات ، نقترح ان يقدم كل من الحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني صيغة للحكم الذاتي ، والحكم الذاتي في جوهره هو اقامة كيان قومي ضمن الوحدة الوطنية ٠

٩ ـ ايجاد حل لمشكلة الاكراد المحرومين من الجنسية العراقية من الفيليين والكويان والاورمريان وغيرهم وذلك بمنحهم الجنسية والسماح للذين اخرجوا خلافا للضوابط التي تم الاتفاق عليها بالعودة الى وطنهم وان حل هذه المشكلة بهذه الصيغة معناه فسح المجال امام هؤلاء المواطنين لتادية واجبات المواطنة بصورة كاملة والتمتع بحقوقها في الوقت ذاته وهي مشكلة وطنية وانسانية لايجوز تركها او اهمالها ٠

١٠ ـ اكمال التحقيق في مؤامرتي ٢٩ ـ أيلول ـ ١٩٧١ و ١٥ تموز ١٩٧٢ اللتين استهدفتا حياة رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ومعاقبة الذين يثبت التحقيق ادانتهم وان من شان ذلك

أن يساهم في بناء الثقة فضلا عن اهميته من حيث العدالة وسيادة القانون ٠

١١ ـ لجنة السلام ومتابعة تنفيذ بيان اذار لم تمنح لجنة السلام اية صلاحيات منذ تأسيسها وانما رئيسها هو الذي منح الصلاحيات في فترة ما ومن ثم سحبت وليس من شك ان اللجنة قامت بنشاط كبير خلال العام الاول من عمرها ولكن طابع عدم التكافؤ هو الذي ساد حتى في تلك الفترة واللجنة مشلولة منذ مدة والحالة هذه انعكاس للعلاقة فيما بين حزبينا الى حد كبير ٠ اننا نقترح اعطاء الصلاحيات الكافية الى لجنة السلام لتتمكن من متابعة تنفيذ البيان فعلا ٠ وأن يوضع لها نظام داخلي يبين اسلوب عملها وقد سبق أن قدمنا مسودة نظام داخلي للجنة السلام ٠

لقد ركزنا في مطالبينا على النقاط الاساسية الواردة في بيان ١١ أذار التاريخي بحدونا الامل ان تنفيذها سيجعل تنفيذ الفقرات الاخرى من البيان امرا طبيعيا وسهل المنال ٠ واننا اذ نؤكد على ان تنفيذ مطالبينا هذه يحتاج الى جو طبيعي وعلاقات تعاون جيدة نود أن نبين في الوقت نفسه ان تنفيذها كفيل ببناء الثقة وصرح التعاون الوحيد ٠

ايها الاخوة

اننا في الوقت الذي نعرض فيه هذه المشاكل التي نشكو منها بمثل هذه الصراحة والوضوح ، نؤكد استعدادنا الكامل مرة اخرى لتنفيذ الالتزامات المترتبة علينا وفقا لاتفاقية اذار ٠ ولانعتبر النقاط التي اوردناها حقائق نهائية غير قابلة للبحث والمناقشة ، ونعتقد ان الربط بينها وبين ما هو عادل من شروطكم سيقودنا في النهاية الى خلق الظروف الايجابية لاحداث تطور ايجابي وجذري في العلاقات بيننا واستئناف المسيرة المشتركة لبناء سلم وطني وطيد في ربوع بلادنا وتحقيق اهداف شعبنا في الحرية والتقدم الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية وتقبلوا في الختام تحياتنا الاخوية

المكتب السياسي

للحزب الديمقراطي الكردستاني

٢٨ـ١٠ـ١٩٧٢

هەوالنامەی کتێب

٤ حوادث القتل والخطف والسلب والاغتصاب والاعتداء

هدوالنامل يكيب

هەوالنامەی کتێب

١ ـ قتل الحاج علي أحمد مختار قرية سجلة التابعة لناحية قره‌تبه . بتاريخ ١٧ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٢ ـ قتل خضير سلمان ووالدته « قدمه كاظم » وجرح كل من كميلة وزهية بنات المقتول وسرقة (٣٠٠) رأس من اغنامهم في قرية سلام في منطقة النفط خانه في خانقين بتاريخ ١٧ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٣ ـ قتل حمزة حسن شوربشي اغا (رئيس فرسان سابقا) واصابة المواطن عزت طه صاحب حانوت في سوق اربيل بتاريخ ٢٠ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٤ ـ قتل عريف الشرطة الانضباط محمود محمد حسين المنسوب الى مديرية شرطة كفري بتاريخ ٢١ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٥ ـ قتل حسن عبدالرحمن الذي فقد بتاريخ ١٨ـ١٠ـ١٩٧٢ . وهو من سكنة قرية دربند بيلوله في محافظة ديالى بتاريخ ٢٣ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٦ ـ قتل **اللاجيء الايراني حسن مصطفى** بالقرب من ناحية سيد صادق في كركوك بتاريخ ٢٥ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٧ ـ قتل محمد زينل رستم مستخدم في بلدية كركوك من سكنة منطقة الشورجة بكركوك بتاريخ ٢٥ ـ ٢٦ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٨ ـ قتل رشيد اسماعيل الحاج خضير عامل من سكنة حي الاندلس بكركوك بتاريخ ٢٦ـ١٠ـ١٩٧٢ .
٩ ـ اطلاق عدة عيارات نارية على الملازم اسماعيل سليم المنسوب الى الفوج الاول ل ١٩ ، فاصيب باطلاقتين احدهما في صدره والاخرى في فخذه ، في منطقة « سرشقام » في السليمانية وفي اليوم الثاني فارق الحياة متاثرا بجراحه بتاريخ ٢٧ـ١٠ـ١٩٧٢.

جرائم الخطف

١ ـ اختطاف رمزي يوسف وتوقيفه في مقر « اسعد خوشوي » بتاريخ ٢٠ـ٩ـ١٩٧٢ .
٢ ـ اختطاف حاجي محمد حاجي الشريفاني في دهوك واقتياده الى جهة مجهولة بتاريخ ٢٠ـ٩ـ١٩٧٢ .
٣ ـ اختطاف شفيق محمد سعيد الفراش في دائرة كمرك كركوك واقتياده الى سنجار بتاريخ ٢٢ـ٩ـ١٩٧٢ .
٤ ـ اختطاف جلال الدين اسماعيل وعلي (مجهول اسم ابيه) في زاخو بتاريخ ٢٤ـ٩ـ١٩٧٢ .
٥ ـ اختطاف فاضل محمد جول في ناحية التون كوبرى في كركوك واقتياده الى جهة مجهولة بتاريخ ٢٥ـ٩ـ١٩٧٢ .
٦ ـ اختطاف سلام علي رحمن عريف متقاعد في ناحية التون كوبرى بتاريخ ٢٦ـ٩ـ١٩٧٢ .
٧ ـ اختطاف احمد علي ميخان في ناحية بياره بتاريخ ٢٧ـ٩ـ١٩٧٢.
٨ ـ اختطاف قادر شريف في جلولاء بتاريخ ٣ ـ ٤ـ١٠ـ١٩٧٢ .
٩ ـ اختطاف محمد اسعد محمد عريف أمن واقتياده الى مقر فارس حمه باوه بتاريخ ٥ـ١٠ـ١٩٧٢ .
١٠ـ اختطاف عبدالله البطاوي (ملازم اول) وعبدالله علي (نائب ضابط) ومصطفى علي (جندي) ما بين جمجمال ودربند بازيان بتاريخ ٧ـ١٠ـ١٩٧٢ .
١١ـ اختطاف صلاح شيخ محمود عارف في كركوك واقتياده الى سنكاو بتاريخ ٩ـ١٠ـ١٩٧٢ .

١٢ـ اختطاف سليمان معجون في الشيخان بتاريخ ١٠ـ١٠ـ١٩٧٢ .
١٣ـ اختطاف خالد شوشو الاركوازي واقتياده الى جهة مجهولة بتاريخ ١٢ـ١٠ـ١٩٧٢ .
١٤ـ اختطاف فتحي حسين مع سيارته في قرية بريما واقتياده الى جهة مجهولة بتاريخ ٢٧ـ٩ـ١٩٧٢ .
١٥ـ اختطاف حمه يوسف امين (شرطي أول) في سيد صادق واقتياده الى جهة مجهولة بتاريخ ١٥ـ١٠ـ١٩٧٢ .
١٦ـ اختطاف مهدي ولي رستم في قضاء الطوز واقتياده الى جهة مجهولة بتاريخ ١٧ـ١٠ـ١٩٧٢ .
١٧ـ اختطاف بكر عبدالله في كركوك واقتياده الى « سنكاو » بتاريخ ١٩ـ١٠ـ١٩٧٢ .
١٨ـ اختطاف سردار نجم خطاب في كركوك واقتياده الى « سنكاو » بتاريخ ١٩ـ١٠ـ١٩٧٢ .
١٩ـ اختطاف فرحان حسن الياس في سنجار (ناظر تعاوني) واقتياده الى جهة مجهولة وسلب منه (٢٦) دينارا بتاريخ ٢٠ـ١٠ـ١٩٧٢ .
٢٠ـ اختطاف بشار عطو ملو في سنجار (من اهالي قرية كرشين) بتاريخ ٢١ـ١٠ـ١٩٧٢ .
٢١ـ اختطاف محمود محمد رمضان (الموظف في بلدية خانقين) بين قريتي حوش كري وسوز بلاغ في خانقين واقتياده الى جهة مجهولة بتاريخ ٢١ـ١٠ـ١٩٧٢ .
٢٢ـ اختطاف علي حيدر كرم الاركوازي واسعد محمد علي الاركوازي في قرية بلجفت واقتياده الى جهة مجهولة بتاريخ ٢١ـ١٠ـ١٩٧٢
٢٣ـ اختطاف محمد سليمان بتاريخ ٢٤ـ٩ـ١٩٧٢ .
٢٤ـ اختطاف خليل زيدان غفور في سنجار بتاريخ ٢٤ـ٩ـ١٩٧٢ .
٢٥ـ اختطاف سامي رشيد (شرطي أمن في دهوك) في شوان بتاريخ ٢٤ـ٩ـ١٩٧٢ .
٢٦ـ اختطاف سردار وادي (رئيس عرفاء) في كفري بتاريخ ٩ـ١٠ـ١٩٧٢ .
٢٧ـ اختطاف شيخ طاهر وشيخ عبدالرحمن بتاريخ ٨ـ١٠ـ١٩٧٢ .
٢٨ـ اختطاف زهير محمود اسماعيل (مفوض أمن في اربيل) في

اربيل واقتياده الى قاطع كلاله بتاريخ ٢٢ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٢٩ـ اختطاف محمود جمشير في ناحيـــة قورة تو واقتياده الى بمو بتاريخ ٢٥ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٣٠ـ اختطاف شاهين نجم الدين (كاتب) في قصبة كوبري في كركوك بتاريخ ٢٦ـ١٠ـ١٩٧٢ .

حوادث السلب
والاغتصاب والاعتداء

١ ـ اعتداء على مفرزة أمن الوليد في منطقة « ماسكة » بفتح النـار عليها واصيب الامين الممتاز زينل يوسف عزيز باطلاقتـين وكسرت الزجاجة الخلفية للسيارة بتاريخ ٢٨ـ٩ـ١٩٧٢ .

٢ ـ التصدي بالمسدسات للسيارة الحكومية العائدة الى رئاسـة صحة محافظة كركوك والاستيلاء عليها والاتجاه بها الى جهـة مجهولة بتاريخ ٢٨ـ٩ـ١٩٧٢ .

٣ ـ فتح النيران من اطراف السلاسل الجبلية على قصبة بعشيقـة وقرية بحزاني بتاريخ ٦ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٤ ـ التصدي لسيارة مركز استخبارات حلبجة بين جمجمال ودربند بازيان واطلاق النار عليها وقتل كل من الجنـدي المكلف علي عبدالحسين وصالح محمود واصابة الجندي السائق ابراهيـم عبدالله بجروح خطيرة واقتياد الملازم الاول عبدالله البطاوي والنائب الضابط عبدالله علي والجندي مصطفى علي بتاريـخ ٧ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٥ ـ التصدي لسيارة اجرة قادمة من مخمور باتجاه اربيل والاعتداء على ركابها واقتياد احدهم ريف عسكري الى جهة مجهولـة بتاريخ ١٠ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٦ ـ التصدي لسيارة اجرة كانت متوجهة الى الشيخان والاعتـداء على ركابها واقتياد المواطن سليمان معجون الى جهة مجهولـة بتاريخ ١٠ـ١٠ـ١٩٧٢ .

٧ ـ اغتصاب (٣٧) رأسا من الغنم العائدة للمدعو علو مهدي محمد في محافظة نينوى بتاريخ ٢٢ـ٩ـ١٩٧٢ .

٨ ـ التصدي للسيارة المرقمة (٩٨٦ نينوى) وسلب نقود ركابها

وساعاتهم اليدوية في الطريق المؤدي الى جبل تل كيصوم في منطقة حميدان في نينوى بتاريخ ٢٩ـ ٣٠ـ٩ـ١٩٧٢ .

٩ ـ التصدي للسيارة المرقمة ٢٥٩ نينوى شوفرليت في الطريق المؤدي الى جبل تل كيصوم في منطقة حميدان في نينوى وسلب نقود ركابها البالغة ١٦٣ دينارا وساعاتهم اليدوية ومسجل وراديو ترانسستور بتاريخ ٢٩ ـ ٣٠ـ٩ـ١٩٧٢ .

١٠ـ القاء قنبلة يدوية على مقهى المدعو تومان مجلي يوسف الكائنة في منطقة العرصة في كركوك قرب القاعدة الجوية واصيب دار صاحب المقهى خطأ وكان المقصود بها ضابط الصف ومراتب القاعدة الجوية الذين يجلسون في المقهى المذكورة بتاريخ ١٠ـ١٠ـ١٩٧٢ .

١١ـ التصدي لسيارة المدعو سيت أحمد علي وبصحبته الامين الاول عديل رشو المنسوب الى معاونية أمن الشمال في نينوى واطلق النار عليهم ، وتمكن الامين من الهرب ، وسلبت نقود سائق السيارة وساعته اليدوية واعتدي عليه بالضرب والشتم بتاريخ ١٠ـ١٠ـ١٩٧٢ .

١٢ـ القاء قنبلتين يدويتين على محل توزيع البانزين والنفط العائدة للمتعهد احمد بابان في « حليجة » بمحافظة السليمانية وقد انفجرت القنبلتان الا انهما لم تحدثا اضرارا بالارواح بتاريخ ١٠ ـ ١١ـ١٠ـ١٩٧٢ .

١٣ـ اطلاق النار على دار علي عمر من سكنة قرية عبداملة غانم كبير التابعة لناحية داقوق بتاريخ ١١ ـ ١٢ـ١٠ـ١٩٧٢ .

١٤ـ تحركت قوة من الجيش الى قرية العبدلية لمساعدة اهالي القرية بجمع حاصلاتهم وعند وصولها القرية المذكورة فتحت النار عليها بتاريخ ١٣ـ١٠ـ١٩٧٢ .

١٥ـ التصدي للسيارة المرقمة (٦٠٧٠) نينوى وسلب نقود الركاب (جاسم حمد علي وابراهيم حمد علي) وساعاتهم اليدوية وسرقة السيارة بتاريخ ١٨ـ١٠ـ١٩٧٢ .

١٦ ـ القاء قنبلة يدوية على مقهى الوفاء في ساحة الطيران في كركوك

فقتل العريف المظلي خليفة حمود واصابة (١٥) عسكريا و (١١) مدنيا بجروح بتاريخ ١٩-١٠-١٩٧٢ .

١٧- اطلاق النار على مخفر الشرطة المشرف على بناية مديرية امن محافظة دهوك . بتاريخ ١٩-١٠-١٩٧٢ .

١٨- سرقة (١٢٠) رأسا من الماعز في منطقة كهار في نينوى عائدة للمدعو مراد حسن عاشور بتاريخ ٢٣-١٠-١٩٧٢ .

هەواڵنامەی کتێب

× × ×

٥ قائمة باسماء السجناء

هەولێر لەدەی کتێب

هەوالنامەی کتێب

اسماء اشخاص موجودين في سجون ومعتقلات الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية[1] :

الاسماء

١ ـ حامد صوفي سعيد اغا
٢ ـ محمد قادر
٣ ـ محمد محمود
٤ ـ كريم علي اغا
٥ ـ رفيق كوخا صالح
٦ ـ أحمد صالح (أحمد شەشە) .
٧ ـ حمه أمين مصطفى
٨ ـ أحمد جولا
٩ ـ جمال صالح
١٠ـ نامق محمد
١١ـ ابراهيم فقي نوري سليمان

---

(١) هذه القائمة لا تمثل الوضع النهائي والكامل في السجون والمعتقلات التابعة لقيادة الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية فهي تعود الى بضعة اسابيع مضت وقد تم اعتقال اشخاص اخرين .. ونحن ننشرها كمثال ونموذج فقط على هذا الوضع الشاذ .

١٢ـ اسعد الحاج سليمان
١٣ـ أحمد محمد ملا شريف
١٤ـ عزيز كوخه حمه أمين
١٥ـ أحمد مجيد
١٦ـ صديق خضر وابنه
١٧ـ محمد أحمد
١٨ـ سليمان صالح
١٩ـ فائق محمد كريم
٢٠ـ رشاد قهرمان
٢١ـ أحمد مامند اغا
٢٢ـ وهاب قادر
٢٣ـ أحمد شامار
٢٤ـ فاضل صالح محي
٢٥ـ محمد عبد جاسم
٢٦ـ عبدالكريم محمد فرج
٢٧ـ أحمد توفيق
٢٨ـ شريف محمد علي
٢٩ـ سردار توفيق صادق
٣٠ـ صديق محمد
٣١ـ جودت جمعة عباس
٣٢ـ كمال مام يحيى
٣٣ـ محمود تله
٣٤ـ سعيد عبدالله
٣٥ـ غيدان شريف
٣٦ـ حيدر كريم
٣٧ـ محمد قادر الملقب (حمباله)
٣٨ـ حسين فيض الله
٣٩ـ حسن عارف وجماعته
٤٠ـ خوشفي جمعة
٤١ـ شيخ محمد شيخ عزالدين

هەولێر نامەی کتێب

٤٢ـ حميد الطالباني
٤٣ـ حميد بناء
٤٤ـ حسن محمد علي
٤٥ـ كريم محمد علي
٤٦ـ رحمن مكائيل (رحمن رشاش)
٤٧ـ حسن عبدالرحمن
٤٨ـ محمود عارص بهادري
٤٩ـ بختيار محمود بهادري
٥٠ـ حسين محمود بهادري
٥١ـ دلشاد محمود بهادري
٥٢ـ كمال محمود بهادري
٥٣ـ عزيز خان مجيد بهادري
٥٤ـ احمد طالو بهادري
٥٥ـ محمود ابو بكر صوفي زاده
٥٦ـ احمد شاهين بهادري
٥٧ـ كنج خليل رسولي
٥٨ـ ابو بكر حاجي قادر رسولي
٥٩ـ رضا مصطفى علي زاده
٦٠ـ علي خان زيرو
٦١ـ احمد اغا الميركة سوري
٦٢ـ فاخر حمه اغا الميركة سوري
٦٣ـ محمد حسن
٦٤ـ اسماعيل علي الايراني
٦٥ـ تحسين محمد حسن البياتي
٦٦ـ ملا رحيم اوراه
٦٧ـ احمد رمانة
٦٨ـ سمكو (مجهول اسم الاب)
٦٩ـ كريم خباز
٧٠ـ شاهو زوراب بك
٧١ـ نجيب صوفي كيلاخه

٧٢ـ كمال جلال كريم
٧٣ـ كوخة نزهت
٧٤ـ مصطفى سمينوف
٧٥ـ مجيد محمد
٧٦ـ رشيد عباس محمد
٧٧ـ اغا جان
٧٨ـ محمود عزيز بك
٧٩ـ كريم شريف
٨٠ـ محمد امين مارتي
٨١ـ ملاهيو ابراهيم عطي
٨٢ـ علي قادر صوري
٨٣ـ حسين كاظم
٨٤ـ محمد علي سلمان
٨٥ـ بكر فقي محمد مولود
٨٦ـ سمكو حاجي خورشيد
٨٧ـ حمه سعيد احمد
٨٨ـ حمه رەش الملقب (قنبلة)
٨٩ـ توفيق عبدالله
٩٠ـ علي قادر
٩١ـ رحمان بەله
٩٢ـ كريم حسين
٩٣ـ غريب بيكس
٩٤ـ حمه امين عزيز ماوتي
٩٥ـ كامل جوهر شكاك
٩٦ـ ستار اغا
٩٧ـ محمود اغا عركي
٩٨ـ ملا توفيق حاجي صالح
٩٩ـ شفيق مصطفى
١٠٠ـ جلال قادر احمد
١٠١ـ انور عبدالله

هەولێر بۆ کتێب

١٠٢ـ رجب حاجي صالح
١٠٣ـ محمد سعيد فتاح
١٠٤ـ نوري خضير عبدالله
١٠٥ـ مدحت كوخة عبدالله
١٠٦ـ علي جوهر رضا
١٠٧ـ احمد مامه خان
١٠٨ـ حسن محمد سعيد
١٠٩ـ دلشاد محمود اغا الهركي
١١٠ـ عمر احمد فرج
١١١ـ جه‌كسو
١١٢ـ بروسك
١١٣ـ شيخ احمد شيخ محي الدين
١١٤ـ لطيف الشيخ جبار
١١٥ـ شيخ رؤوف شيخ قادر
١١٦ـ عبيد فرج
١١٧ـ محي الدين شيخ احمد
١١٨ـ حاج ملا عزيز
١١٩ـ ابراهيم احمد جاسم
١٢٠ـ سليمان محمود
١٢١ـ حسين محمد شاهين
١٢٢ـ حسين علي
١٢٣ـ جليل محمد
١٢٤ـ جلال محمد
١٢٥ـ رؤوف خسرو
١٢٦ـ لطيف شل
١٢٧ـ احمد بابير
١٢٨ـ علي احمد عبدالله
١٢٩ـ علي كاكي
١٣٠ـ محمد حاج عبدالله
١٣١ـ ابراهيم الحاج عبدالله

هه‌ولێر كتێب

۱۳۳ـ حسن علي حسين
۱۳۳ـ علي حسن وابنه
۱۳٤ـ حسين رشيد
۱۳۵ـ جوهر محمد اغا
۱۳٦ـ يوسف عبدالله
۱۳۷ـ خليل سلطان
۱۳۸ـ سردار حسين حمه اغا
۱۳۹ـ سوار اغا
۱٤۰ـ خليل براد وسكي
۱٤۱ـ قادر كريم
۱٤۲ـ عبدالرحمن سعد السراج
۱٤۳ـ صدر الدين قرني
۱٤٤ـ نبي دوله مري البارزاني
۱٤۵ـ خضر دوله مري البارزاني
۱٤٦ـ قراخو مركي البارزاني
۱٤۷ـ محمود بارام
۱٤۸ـ حبيب سعيد
۱٤۹ـ بابا علي شيخ عزيز
۱۵۰ـ اسماعيل شيخ أحمد
۱۵۱ـ محي الدين شيخ عارف
۱۵۲ـ علي صالح كاواني
۱۵۳ـ عثمان محمد الدين ماوتي
۱۵٤ـ عباس كوخة رشيد
۱۵۵ـ فتاح حمه كوني أحمد
۱۵٦ـ أمين صالح رستم
۱۵۷ـ شيخ محمود كازيزه
۱۵۸ـ علي خالد عزيز
۱۵۹ـ عبدالرحمن محمد حمه خان
۱٦۰ـ صلاح نور الدين
۱٦۱ـ عادل شل

١٦٢ـ طاهر حسن رستم
١٦٣ـ لطيف رشيد امين
١٦٤ـ بكر تقي حمه مولود العالي
١٦٥ـ ابراهيم كردي
١٦٦ـ عبدالكريم الحاج محمد علي
١٦٧ـ عبدالرحمن كريم
١٦٨ـ أحمد كريم (كوج) .
١٦٩ـ ملا حمه كريم جوردني
١٧٠ـ عثمان صوفي علي
١٧١ـ عولا قولتك
١٧٢ـ كوخة خضر
١٧٣ـ بابير بابا بكر اغا
١٧٤ـ حمزة بابير اغا
١٧٥ـ حسن أحمد اغا
١٧٦ـ احمد بابكر اغا
١٧٧ـ محمد كبتان
١٧٨ـ حاجي محمود اغا
١٧٩ـ محمد كاتبي اغا
١٨٠ـ عدنان حسين عباس
١٨١ـ قادر علي عباس
١٨٢ـ عبدالرحمن مجيد الدلوي
١٨٣ـ محمد أحمد

هەولێر نامەی کتێب

هەوالنامەی کتێب

٦ قائمة بأسماء الهاربين من الجندية

هەوارنامەی کتێب

هەوالنامەی کتێب

وثيقة رقم (٤) بأسماء العسكريين الذين هربوا من وحداتهم خلال شهري ايلول وتشرين الاول ١٩٧٢ ٠٠ وخلال الفترة التي أعقبت الحوار الذي بدأ في ٢٣-٩-١٩٧٢ ، بين ممثلين عن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني ، للوصول الى حلول للمشكلات القائمة ٠

الرتبة	الاسم	تاريخ الهروب
١ - ر ع و / ٧	شفيق خضر	٣٠-٩-٩٧٢
٢ - ر ع و / ٨	جبار عبدالله	=
٣ - ر ع و / ٨	حسن علي	=
٤ - ر ع و / ٨	عبدالسلام احمد	=
٥ - ر ع و / ٨	رمضان محمد	=
٦ - = =	علي محي الدين	=
٧ - = =	محمد سعيد	=
٨ - = =	حامد محمد	=
٩ - = =	خورشيد رشيد	=
١٠ - = =	عبدالقادر فتاح	=
١١ - = =	غفور كاكه حمه	=
١٢ - = =	صادق حمه كريم	=

قلم وكتاب

الرتبة	الاسم	تاريخ الهروب
١٣ ـ رع و/٨	حمه لاو عبدالله	٣٠ـ٩ـ٩٧٢
١٤ ـ = = =	صديق شيخ محمد	=
١٥ ـ = = =	شريف محمود	=
١٦ ـ = = =	جلال ويس	=
١٧ ـ = = =	احمد فرج عزيز	=
١٨ ـ = = =	حمه عزيز ملا احمد	=
١٩ ـ = = =	رستم حسن	=
٢٠ ـ = = =	صديق محمد امين	=
٢١ ـ = = =	محمد فاتح طاهر	=
٢٢ ـ = = =	محمد فتاح حاتم	=
٢٣ ـ = = =	احمد حسن حاتم	=
٢٤ ـ = = =	مصطفى محمد شريف	=
٢٥ ـ = = =	كريم محمود رسول	=
٢٦ ـ = = =	جعفر احمد شريف	=
٢٧ ـ = = =	حمه شريف عثمان	=
٢٨ ـ = = =	حمه صالح احمد خواكر	=
٢٩ ـ = = =	خواكرم وهاب	=
٣٠ ـ = = =	عمر حمه رسول	=

كتب

الرتبة	الاسم	تاريخ الهروب
٣١ – ر ع و	عثمان محمد عبدالله	١-١٠-١٩٧٢
٣٢ – ر ع و	محمد شكر فرج	=
٣٣ – ر ع و	محمد امين اسماعيل	=
٣٤ – ر ع و	جلال ابراهيم	٣٠-٩-١٩٧٢
٣٥ – رع س	ياسين خضر	١-١٠-١٩٧٢
٣٦ – رع س	كريم قادر رسول	=
٣٧ – رع س	علي شريف مصطفى	٣٠-٩-١٩٧٢
٣٨ – رع س	مصطفى محمد قرباني	=
٣٩ – رع س	بكر عبدالله	=
٤٠ – رع س	جلال عبدالكريم	=
٤١ – رعس	عولة ابراهيم	٣٠-٩-١٩٧٢
٤٢ – رعس	عثمان امين	٣٠-٩-١٩٧٢
٤٣ – رعس	فرج فتح الله	٣٠-٩-١٩٧٢
٤٤ – رعس	فتح الله محمد حسين	٣-١٠-١٩٧٢
٤٥ – رعس	علي كريم رحمن	٣-١٠-١٩٧٢
٤٦ – رعس	سيد شريف سيد حسين	٣-١٠-١٩٧٢
٤٧ – رعس	محمد صديق عبدالكريم	٣٠-٩-١٩٧٢
٤٨ – ع	كريم غفور	١-١٠-١٩٧٢

موقع الوراق

الرتبة	الاسم	تاريخ الهروب
٤٩ ـ ع	عبدالله محمد سليمان	١ـ١٠ـ١٩٧٢
٥٠ ـ ع	ابراهيم ملا احمد	١ـ١٠ـ١٩٧٢
٥١ ـ ع	فائق حسن	٣٠ـ٩ـ١٩٧٢
٥٢ ـ نع	فريق محمد علي	=
٥٣ ـ نع	علي قادر حكيم	=
٥٤ ـ نع	غريب احمد مصطفى	=
٥٥ ـ جم	عويد عودة	=
٥٦ ـ جم	خضر عبدالله سعد	=
٥٧ ـ رعو	عثمان كوزار	=
٥٨ ـ رعس آلي	محمود حسين صالح	٣ـ١٠ـ١٩٧٢
٥٩ ـ رعس آلي	ياسين سمين	٣٠ـ٩ـ١٩٧٢
٦٠ ـ عس	رضا امين عارف	٣ـ١٠ـ١٩٧٢
٦١ ـ رعو	توفيق محمود	٤ـ١٠ـ١٩٧٢
٦٢ ـ نض/٧	ابراهيم عبدالله رسول	١ـ١٠ـ١٩٧٢
٦٣ ـ ع مشاة	رحمن محمد امين	=
٦٤ ـ ع مشاة	علي نجم عبدالرحمن	=
٦٥ ـ نع	كريم علي وسمان	=
٦٦ ـ رعس	مجيد حسين	=

موقع وزارة الدفاع كتيب

الرتبة	الاسم	تاريخ الهروب
٦٧ – رعس	عارف حمه كريم	٣٠–٩–١٩٧٢
٦٨ – رعس	عبدالله خلف	=
٦٩ – رعس	كريم معروف احمد	=
٧٠ – رعس	حمه رحيم كنعان	=
٧١ – رعس	لطيف حمه عزيز	=
٧٢ – ع	عبدالقادر حمه سور	=
٧٣ – ع	عزيز امين اورحمن	=
٧٤ – جم	احمد لطيف	=
٧٥ – جم	جلال رحمن	=
٧٦ – رعو	جليل عبدالرحمن الجباري	=
٧٧ – جم	محمود عبدالرحمن	١–١٠–١٩٧٢
٧٨ – رعو	حمه صالح محمود	٢٣–٩–١٩٧٢
٧٩ – جآ	نادر قادر	=
٨٠ – رعو	عبدالحق حامد	٩–٩–١٩٧٢
٨١ – رعو	عبدالرحمن برايم	١–١٠–١٩٧٢
٨٢ – رعو	حاجي مردان	=
٨٣ – رعو	محمد فتاح محمود	١–١٠–١٩٧٢
٨٤ – نع	حاجي جرجيس	١–١٠–١٩٧٢

هەوالنامەی کتێب

الرتبة	الاسم	تاريخ الهروب
٨٥ ـ رع‌س	مصطفى قبض الله	٢٨ـ٩ـ١٩٧٢
٨٦ ـ =	مجيد رسول	٣ـ١٠ـ١٩٧٢
٨٧ ـ رع‌س الي	عبدالله عبدالكريم	١ـ١٠ـ١٩٧٢
٨٨ ـ رع‌س	عبدالله مصطفى	=
٨٩ ـ جم	احمد عبدالرحيم	١ـ١٠ـ١٩٧٢
٩٠ ـ =	احمد عزيز شريف	=
٩١ ـ =	نورالدين محمد أمين	=
٩٢ ـ رع‌س	محمد كريم	٢٢ـ٩ـ١٩٧٢
٩٣ ـ =	عبدالله بايلي	=
٩٤ ـ =	محمد حسن رسول	=
٩٥ ـ =	توفيق حسين	=
٩٦ ـ نع	نوري رحيم	=
٩٧ ـ =	جعفر محيي‌المدين	=
٩٨ ـ رع‌س	اكرم عبدالوهاب عيدان	٢٧ـ٩ـ١٩٧٢
٩٩ ـ =	امين غفور عبدالكريم	١٣ـ٩ـ١٩٧٢
١٠٠ ـ ع الي	شهاب احمد محيي	١٩ـ٩ـ١٩٧٢
١٠١ ـ جم	عادل رشيد	٢٩ـ٩ـ١٩٧٢
١٠٢ ـ =	عمر محمد رسول	٥ـ١٠ـ١٩٧٢

هەوالنامەی کۆنی

الرتبة	الاسم	تاريخ الهروب
١٠٣ ـ م ج	ارسلان قادر	٥ـ١٠ـ١٩٧٢
١٠٤ ـ ن ر ك/٤	محمد رشيد	٩ـ٩ـ١٩٧٢
١٠٥ ـ ر ع و	حسين احمد محمد	=
١٠٦ ـ =	يونس علي	=
١٠٧ ـ ن ض	عبدالواحد عبدالرحمن	=
١٠٨ ـ ر ع س	سعيد احمد موسى	=
١٠٩ ـ =	عمر رمضان	=
١١٠ ـ =	خليل ابراهيم	=
١١١ ـ ع	محمد امين توفيق	=
١١٢ ـ =	خسرو اسماعيل	=
١١٣ ـ =	جلال محمد خضر	=
١١٤ ـ ر ع س	نجم الدين حسين	=
١١٥ ـ =	عبدالله محمد سعيد	=
١١٦ ـ ن ع	امين فرج	=
١١٧ ـ =	محمد غريب حمه لاو	=
١١٨ ـ =	احمد غفور نادر	=
١١٩ ـ =	مولود احمد علي	=
١٢٠ ـ =	اسماعيل عبدالله	=

هەولنامەی کتێب

الرقبة	الاسم	تاريخ الهروب
١٢١ – ن ع	كريم احمد	٩–٩–١٩٧٢
١٢٢ – ج ١	عبدالرحمن علي احمد	=
١٢٣ – ج ١ براد	حاتم حسن	=
١٢٤ – ج ط	ستار سليمان	=
١٢٥ –	فائق عبدالله	=

هەولێر کتێب

× × ×

٧ كيف يثقف الديمقراطي الكردستاني منتسبيه؟

هدية نادي كتيب

هەوالنامەی کتێب

لقد كانت اتفاقية اذار نتيجة طيبة لاتصالات عديدة وحوار مفصل صريح بين الطرفين المتفاوضين ، ابدى خلاله حزب البعث العربي الاشتراكي تفهما واقعيا طيبا لدوافع النزاع الاصلية وحقوق الشعب الكردي وللقضية الكردية على وجه العموم وكانت الاتفاقية تظهر استعداد حكام البلاد للاعتراف بواقع العراق القومي وبحقوق شعبنا الكردي القومية الى حد يبعث على التفاؤل ليس فقط فيما يتعلق بمستقبل العلاقات بين ابناء الشعبين العربي والكردي ضمن الدولة العراقية بل وعلى نطاق الامتين ايضا . فقد ساعد الانفتاح الذي اظهرته قيادة البعث ، كثيرا في ازالة الشكوك وسوء الظن المحيط بعلاقات قيادة الثورة الكردية مع الحكومات العراقية ، وفي خلق جو من الثقة بين قيادة البعث باعتبارها السلطة الحقيقية الحاكمة وبين قيادة الثورة الكردية . ولكن مما يؤسف له ان الثقة المستعادة بين الطرفين ، والتي لا يمكن القيام بدونها بأي عمل نافع ، اصبحت عرضة لتزعزع مستمر ومتزايد يوما بعد يوم . واصبحت المواد الاولية

الوفيرة لبناء الوحدة الوطنية والموجودة في اتفاقية آذار في مهب الريح وعرضة للضياع والتلف · وحلت الشكوك والريب محل الطمأنينة والثقة وكان السبب الاساسي في نشـــوء هذه الحالـــة هو عـــدم اتبـــاع طريقة الاعتراف والاحترام المتبادلين للحقوق والمصالح والمشاعر القومية المشروعة للاطراف المعنية بصـــورة عملية وعدم مواصلة السير على سياسة تقدمية تستهدف المساواة الحقيقية في الحقـــوق والواجبات بين القوميتين الرئيســـيتين العربية والكردية · ومما لاشك فيه ان الجزء الاكبر من تبعة ذلك يقع على عاتق الحكـــم والعاملين او الناطقين باســـمه ، ولاثبات ذلك نسرد فيما يلي بعض الامثلة :

لقد ابدى حزبنا رأيه الصريح بشـــكل مفصل ومعلل اثناء الحوار والتفاوض الســـابق لعقد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ حول تلك المادة التي اصبحت تتكرر في جميـــع دساتير مابعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بصياغات مختلفة تجمع كلها على أن دولة العراق الحالية بعربها واكرادها ، وبعراقها العربي وكردستانها الجنوبية الداخلة ضـــمن حدودها أن هي الا جزء من الامة العربية والوطن العربي · وقد اوضـــحت قيادة الثورة الكردية خطورة واضـــرار هذا الامر لقادة البعث المتفارضين ، قبل آذار وبعده كما ان حزبنا قد اوضح نفس الشيء لعبدالكريم قاســـم في حينه ،واعلن رأيه الصريح حول الموضوع في العدد ٣٨١ من جريدة الحزب (خه بات) في سنة ١٩٦٠ فيما يتعلق بتناقض هذه المادة مع واقع الحال ومع الحقائق التاريخية والجغرافية وخطر ذلك على الاخـــوة العربية الكردية · وعندمـــا طالبت قيادة الثورة الكـــردية الرفـــاق البعثيين بضرورة اعادة صياغة المادة المذكورة بحيث لا يبقى فيها اي مجال للظـــن والتأويل وتطمئـــن نفوس ابناء شـــعبنا الكردي ويتحقق في نفـــس الوقت رغبة اخواننا العـــرب ومطامحهم المشـــروعة وذلك بتعديل النص الحالي بحيث

يعني « ان عرب العراق جزء من الامة العربية » وقد اقتنع القادة البعثيون في حينه بوجاهة هذا الطلب الا انهم لم يستحسنوا درجه في الدستور المؤقت انذاك كي لا يستغل الشوفينيون واعداء الحل السلمي ذلك فقبلنا بدافعهم في حينه يحدونا الامل بأن يبرهنوا بشكل عملي على عدم رضائهم عما نصت عليه المادة المذكورة ويعملوا جاهدين بغية ازالة او تخفيف اثارها الضارة في وقت نحن احوج ما نكون فيه الى رص الصفوف وترسيخ وحدة النضال بين العرب والاكراد ، ليس فقط بوصفنا عربا واكرادا تجمعنا الجمهورية العراقية ، بل كذلك بوصفنا جزأين من امتين ممزقتين تربطهما الام واهداف مشتركة كثيرة وتاريخ عريق وحدود مشتركة طويلة ولنر الان كيف جرت الامور بصورة عملية ، ادخل في الدستور المؤقت هذا النص المتفق عليه وفق اتفاقية آذار : (يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية) . أن هذا قول صحيح وجميل ايضا غير ان الجمال والصدق يزيلانه فيصبح زائفا عندما تقرأ ذلك الجزء من المادة الاولى من الدستور الذي ينص على ان الشعب العراقي جزء من الامة العربية ، ويضع هذا النص امام كل كردي واقعا مرا هو انه في الجمهورية العراقية، جمهورية العرب والاكراد ايضا ، وبعد تسع سنوات من النضال الشاق الدامي وفي عهد ما بعد اتفاقية ١١ آذار التاريخية يعتبر الشعب الكردي جزءا من الامة العربية بصورة صريحة لا لبس فيها ولا أبهام ، اي اننا بدلا من ان نتقدم فقد عدنا القهقرى ، والى وضع دستوري اسوأ مما كنا فيه في عهد قاسم حيث كان الغموض المكتنف بالمادة الثانية المتعلقة بنفس الموضوع ، ووجود المادة الثالثة الخاصة بالشركة في الوطن بين الاكراد والعرب ،

والجو الاخوي والديمقراطي السائد في البداية كل ذلك يساعد على اشاعة حسن النية وتبديد الظنون والريب في النفوس الى حد كبير ، غير ان المادة الاولى التي حلت محلها قد بددت بوضوحها حسن النية ، ووضعت مكانه الفكرة البشعة التي كنا نناضل في السابق من اجل ابعادها عن الاذهان · وكان انتقاداتنا للمادة الثانية في عهد قاسم لم يلتفت اليها في عهد البعث الا لغرض ازالة الغموض المستحب عنها بالقياس الى بشاعة الوضوح ، ولاعادة صياغتها بحيث تعني نصا وروحا وباسطع ما يكون من الجلاء ان سكان الجمهورية العراقية ـ بعربهم واكرادهم والاخرين من المواطنين على اختلاف قومياتهم واجناسهم هم جزء « من الامة العربية » ، ليس هذا وحسب بل وكان المادة المتفق على ادخالها الدستور بيننا وبين قادة البعث قد جاءت لتأكيد فحوى عبارة (الشعب العراقي جزء من الامة العربية) وتوضيحها اكثر مما هي لتثبيت حقوق الشعب الكردي القومية وتبيانها كما كان المقصود في الاصل · هذا وقد شعر حزبنا في حينه بهذا الاستغلال السيء لحسن ظنه وعارفا كل ما في المواد المذكورة من الدستور الموقت من اجحاف لحقوق شعبنا الكردي وتمثيل واذابة لوجوده في بوتقة الامة العربية غير اننا سكتنا عن ذلك لا قبولا منا به وانما بداقع من الاخلاص والحرص على صيانة السلام والتمسك بنصوص اتفاقية آذار وآملين بنفس الوقت ان يكون الوضع كله ناشئا عما عبر عنه الاخوة البعثيون اثناء المفاوضات من انهم مع موافقتهم التامة على اعتراضاتنا بصدد الفقرة المشار اليها من المادة الاولى من الدستور الموقت فانهم يخشون المساس بها كي لا يستغلها الاعداء والشوفينيون لعرقلة مساعينا والاضرار بها · وعلى هذا الاساس انتظرنا الاعمال والتصرفات لكي تعبر عن الروحية المتفهمة والمنفتحة التي اظهروها في المفاوضات ·

غير ان ما يؤسف له ان الاعمال والتصرفات لم تكن كما نتوقعها ، بل اتت مؤيدة لاصحاب الظن السيء بحزب البعث فقد قامت السلطات بخطوات واعمال في مناطق كركوك وخانقين وسنجار ضد شعبنا الكردي واعضاء حزبنا تدل دلالة واضحة على وجود مخطط مدروس للقضاء على الوجود الكردي في تلك المناطق او جعل الاكراد فيها في وضع الاقلية ٠

كما شنت الحكومة ، تنفيذا لنفس المخطط ، حملة شعواء على اخواننا الفيليين واخرجت منهم عشرات الالوف الى خارج الحدود ٠ مع ان معظمهم كانوا عراقيين يملكون جميع الشروط التي تخول اي فرد آخر في العراق التمتع بالجنسية العراقية بصورة طبيعية وحجتها في ذلك هي تطهير البلاد من الجواسيس والعملاء في حين ان ضخامة عدد المنفيين من جهة ، وسياسة الحكم المعادي للعنصر الكردي في المناطق المذكورة انفا من الجهة الثانية تظهران تفاهة تلك الحجة وزورها ٠ وعلاوة على ما تقدم فان حزب البعث قد اعلن بصراحة ووضوح عن وجود خطة لديه فيما يتعلق ، بما نستطيع ان نسميه (التعريب الثقافي) لجميع القوميات العائشة ضمن الدولة العراقية ، فقد جاء في مشروع (ميثاق العمل الوطني) الذي اعلنه السيد رئيس الجمهورية في اواخر عام ١٩٧١ ما معناه :

(ان ممارسة الحقوق القومية من قبل الجماهير الكردية، بما فيها الحكم الذاتي يتم ضمن اطارها الطبيعي اي الوحدة السياسية الوطنية ووحدة الارض والنظام السياسي في الجمهورية العراقية ويتم ذلك على اساس اعتراف وايمان هذه الجماهير الكردية بان العراق جزء لايقبل الانفصام من الوطن العربي) ٠

اي ان ممارسة الحقوق القومية من قبل جماهير شعبنا الكردي تتوقف وتتم على اساس الاقرار والايمان بان

العراق بما في ذلك وطننا كردستان الجنوبية هو جزء من الوطن العربي · وبدون هذا الاقرار والايمان لا وجود لما يسمى بالحقوق القومية للشعب الكردي ولا مجال لممارستها بطبيعة الحال · والطريف في الامر هو ان المسالة لاتتوقف على الاقرار المعتبر وحده حجة على المقر، بل يجب أن يصاحب هذا الاقرار، الايمان والاعتقاد ايضا، هذا ولا ندري كيف يتسنى لنا البرهنة على ايماننا بالقضية ؟ ولا كيف يقيس او يتاكد اخواننا البعثيون من وجود هذا الايمان في قلوبنا ؟ كي يسمحوا لنا بممارسة حقوقنا القومية ·

ومجمل الحال هو ان الحقوق القومية التي ناضلنا في سبيل تثبيتها والتمتع بها نضالا داميا مريرا والتي قيل لنا أو قلنا لانفسنا باننا حققناها بالدماء والعرق والدموع وسطرنا معظم بنودها في اتفاقية اذار التاريخية هي ليست كذلك وانما هبة من اخواننا البعثيين نمتلكها ونستطيع التمتع بها شريطةان نقر ونؤمن بان كردستاننا ـ الجزء الداخل منها ضمن الدولة العراقية ـ هي جزء من الوطن العربي واننا انفسنا باعتبارنا ننتسب الى احدى القوميتين الرئيسيتين اللتين يتكون منهما الشعب العراقي فنحن ايضا عرب لان الشعب العراقي المتكون من تينك القوميتين هو جزء من الامة العربية وفق نصوص الدستور العراقي · ومن الواضح ان هذا الاسلوب في معالجة المشاكل القومية في الدول ذات القوميات المتعددة فضلا عن اخطاره على الوحدة الوطنية فهو يجافي الطرق العلمية العصرية ويعني الدمج والصهر بكل جلاء او « التعريب العقائدي ! » ·

لقد عبر حزبنا عن عدم رضاه عن هذه الفقرة من مشروع الميثاق في المذكرة التي قدمها الى قيادة البعث ـ والتي تجدون نصها منشورا في مكان اخر من هذا العدد ـ وكنا نحسب ان اخواننا البعثيين يرجعون عن هذا الخطأ

المسبب للشقاق ويلغون هذا الشرط غير المعقول بصدد الاقرار والايمان بما لا يمكن ان يؤمن به أي كردي أو يقر به ، وذلك لصيانة وحـــدة الصف الوطني ويعملـون في سبيل تكوين جبهة حقيقية بين القوى الوطنية التقدميـــة في البلاد غير اننا فوجئنا بتصريح للاخ نائب أمين سر القيادة القطرية في مقابلة أجرتها معه جريدتا النهـــار البيروتية و « لوموند » الفرنسية ، بأمور انستنا ماورد في ميثاق العمل الوطني ، اذ قد ساله المراسلان :

هل تعتبرون المنطقة الكردية جزءا من الامة العربية ؟

فأجاب السيد صدام حسين على ذلك بما يلي :

(العراق ضمن خريطة الوطن العربي وعندما نقـــول هذا فلانه لا يتعارض مع الاقليات القومية الموجودة في الوطن العربي والتي يجب ان تعطى حقوقها . **ان حددت ارض لهذه الاقليات سيعني انها تريد الانفصال عن الوطن العربي** وهذا ما لانتسامح به ، ولان المطلوب هو ان يعطي الانسان شيئا جديدا مفيدا فاننا لانقول ان الاكراد جزء من الامة العربية بل ان العراق جزء من الامة العربية .)

قبل التعليق على جواب الاخ صدام نبـدي استغرابنا للاهمية البالغة التي يعلقهـــا على (الخريطة) اذ انه شخصية قيادية كبيرة في حزب يحمل شعار الوحـــدة والحرية والاشتراكية ويدعو باستمرار الى محاربة وازالة الامبريالية واسرائيل والقضاء على التجزئة والتمـزق تلك الاهداف التي لايمكن تحقيقها الا عن طريق (تبديـل خارطة) المنطقة باسرها **فكيف يسوغ لنفسه ان يجعل من مسألة كردستان الجنوبي ضمن خارطة العـــراق حجته القوية الاولى والاخيرة لاعتبار كردستان جزءا من البلاد العربية ؟** في حين ان كل من لديه اطلاع بشؤون الدنيـــا عامة والمناضلون منهم بصورة خاصـــة يعلمون ما هي قيمة الخرائط .

ومن هي الجهة التي قامت بتنظيم وتخطيط معظـــم

خرائط منطقة الشرق الاوسط ولا ندري ماذا يكون وراء النضال الثوري ذاته ان لم يكن من أجل تبديل (خرائط) سواء كانت تلك الخرائط سياسية او جغرافية او غيرها هذا وقد اثبتت الايام ان الخرائط التي لاتتفق مع اهداف ورغبات ومصالح جماهير الشعب ومع خط السير التقدمي للتاريخ كان نصيبها دوما التمزيق اربا اربا . ان اقوال الاخ المناضل صدام قد اثارت الاسف والاسى لدى جميع الاكراد المؤمنين بالاخوة العربية الكردية والمؤيدين للتحالف الوثيق بين حزبي البعث والبارتي والذين يعتبرونه بحق بطل اتفاقية اذار لان هؤلاء المخلصين لقضية الشعب العراقي بعربه وكرده واقلياته المتآخية يقولون انه اذا كان هذا هو رأي الاخ صدام حول موطن الاكراد فكيف ياترى رأي المعارضين لاتفاقية اذار والناكرين لوجوده وحقوق الشعب الكردي أصلا ؟ اذ لا يخال هؤلاء الاكراد ان يجهل الاخ صدام متى وكيف ضمت كوردستان الجنوبية الى العراق العربي ! او بلاد مابين النهرين من قبل الامبريالية البريطانية وكونت منها المملكة العراقية وذلك لتحقيق وصيانة مصالحها الاستعمارية والسيطرة على منابع الثروة في المنطقة وخاصة النفط وللتحكم بما كان يدعى بطريق الهند انذاك ، وبغية عرقلة وتفتيت الحركتين القوميتين التحرريتين العربية والكردية أو التمكن من السيطرة عليها ، ثم ان فحص الوف الوثائق والمستندات من قبل اللجنة الخاصة التي الفتها عصبة الامم لدراسة الوضع بما كان يسمى ولاية الموصل اثناء النزاع حولها بين الدولة التركية من جهة والدولتين البريطانية والعراقية من الجهة الثانية اثبت فحص هذه الوثائق بصورة اكيدة انه لم يسبق اطلاق اسم العراق على ولاية شهرزور بل ولا على ولاية الموصل في يوم من الايام لحين تشكيل الدولة العراقية بحدودها الحالية . كما ولم يسبق اعتبار كوردستان لا كلا ولا الجزء الداخلي منها ضمن الدولة العراقية جزءا من

البلاد العربية في وقت من الاوقات · هذا وقد حدث مرارا في التاريخ ان وقعت كوردستان أو جزء منها ضمن دولة اسلامية كما كان الشان مع كثير من بلدان المنطقة غير انه لم يسبق اعتبارها جزءا من اي بلاد أخرى قطعا لانها ليست كذلك · ثم ان الوثائق التاريخية تثبت ان وجود الاكراد في منطقة كوردستان والشرق الاوسط سابق لوجود اكثرية شعوب المنطقة في مواطنها الحالية وما لا شك فيه اطلاقا ان وجودهم اقدم بكثير من مجيء الموجة السامية الاولى الى هذه المنطقة ·

وعلاوة على ما تقدم فان سعي الشعب الكردي لربط نضاله بنضال الاخوة عرب العراق وعدم مطالبته بالانفصال منذ البداية عن الكيان الذي خلقه الاستعمار ونضاله المشترك مع الشعب العربي في العراق من اجل القضاء على الامبريالية وتحقيق الحريات الديمقراطية ، ومن اجل نيل حقوقه القومية المشروعة في اطار حكم ذاتي ضمن الدولة العراقية يجب ان لا يعد حجة علينا ·

ويفسر بأن سكوتنا من الرضى باننا جزء من الامة العربية أو بأن وطننا كوردستان هو جزء من البلاد العربية لان هذا الموقف من شعبنا الكردي لا يدل الا على نضوج حركته التحررية وصحة تشخيصه لعدوه الحقيقي وهو الاستعمار وصواب الطريق النضالي الذي يسلكه وهو النضال المشترك ضد العدو المشترك في سبيل تحقيق المطامح والمصالح المشتركة للشعبين العربي والكردي ·

اننا اذ نوضح هذه الحقائق لاخواننا العرب انما يدفعنا الى ذلك حرصنا الشديد على الاتحاد الحقيقي بين الشعبين الكردي والعربي وبغية صيانة الاخوة النضالية في صفوفهما لئلا يحدث أي تصدع في جبهة مقاومة الامتين للامبريالية والرجعية والا فاننا لسنا بحاجة الى شهادة أو اعتراف أي شخص أو جهة مهما كان مركزها لاثبات وجودنا وقوتنا

وحقوقنا وصيانة أرضنا وأمتنا وان سندنا وقوتنا مستمدة من نضال جماهير شعبنا وروحها الوثابة المحبة للحرية والعاشقة للوطن .

يقول الاخ صدام في تصريحه المشار اليه فيما يتعلق بسؤال الصحفيين عن (المنطقة الكردية) بما يلي :

(ان حددت ارض لهذه الاقليات ستعني انها تريد الانفصال) لا نظن اننا بحاجة الى بيان ما ينطوي عليه هذا القول من انكار لوجود جزء من كردستان ضمن الدولة العراقية بل وانه ينكر حتى وجود منطقة محدودة تسمى « المنطقة الكردية » ويعتبر ذلك رغبة بالانفصال وهكذا يكون الحكم قد عاد الى نفس الموقف الذي كان يقفه قاسم من اسم كوردستان وهنا ايضا لا ندري كيف يمكن الجمع بين الرغبة في تحقيق المطامح القومية للشعب الكردي وبناء الوحدة الوطنية على اساس الحكم الذاتي او التحالف بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني وبين اعتبار تحديد أرض للشعب الكردي دليلا على اننا نريد الانفصال عن الوطن العربي ذلك التحديد المتمثل اوضح تمثيل في ذكر اسم كوردستان كأرض محددة لابناء شعبنا الكردي .

وقد اجاب السيد نائب الامين العام للقيادة القطرية على سؤال من المراسلين :

(ان الاكراد شعبنا ويجب ان نأخذ بظروفه النفسية الخاصة الى جانب تطويره الاجتماعي) فهل تمثل هذه التصريحات مراعاة من اخواننا البعثيين لظروفنا النفسية؟ حقا انها مراعاة من نوع جديد نامل ان لا نتهم معها بنكران الجميل في هذه المرة ايضا .

وقبل ان نختتم المقالة نود ان نؤكد اننا عندما ندافع عن انتسابنا الى الشعب الكردي وعن اسم وطننا كردستان بكل هذا الاصرار ونرفض أن نكون جزءا من الامة العربية او أية امة اخرى او بلادنا جزءا من أي بلد اخر فان مبعث

ذلك ليس الشوفينية أو المكابرة والغرور القومي أو اعتبار أمتنا وبلادنا فوق الجميع كلا ان شيئا من ذلك لا وجود له في مخيلتنا وانما ندافع عن الحق والواقع ولا نظن انه يقلل من اهمية نضالنا وقيمته في شيء كون الحق الذي ندافع عنه يتعلق بوطننا وامتنا · ولا نعتقد أن الابناء المخلصين لاية امة وأي وطن آخر لا يقومون بنفس ما نقوم به بل واكثر ضد من يحاولون حرمانهم من وطنهم ومن قوميتهم ظلما وتعسفا وما عدا ذلك فاننا نكن كل اجلال واحترام لجميع الامم واوطانها وفي مقدمتها الامة العربية الشقيقة التي تجمعنا معها اوثق الروابط والوشائج وختاما نعرد فنكرر ما سبق ان قلناه في بدء المقال وهو :

١ـ ان الاعتراف والاحترام المتبادل فيما يتعلق بحقوق ومصالح الشعوب العائشة في ظل دولة واحدة واتباع سياسة المساواة الحقيقية التامة من الحقوق والواجبات وتوفير الجو المناسب لكل شعب منها ولمجموعها للنضال والعمل في سبيل تحقيق الاهداف العامة المشتركة واهدافها الخاصة غير الضارة بمصلحة المجموع · هو حجر الزاوية في بناء صرح وحدة وطنية متينة للدولة تريد ان تقاوم عوادي الزمن وهو الاساس السليم لبناء مجتمع قوي حر ،مزدهر ·

٢ ـ ان العبء الاكبر في القيام بهذا الواجب الضروري جدا لحفظ كيان الدول ذات القوميات المتعددة يقع على عاتق الحكام من ابناء القومية السائدة في الدولة ، فهل يثبت قادة حزب البعث ـ وهم حكام العراق بأسم القومية العربية جدارتهم في هذا المجال اكثر مما اظهروه الى الان فيجنبون البلاد والشعب العراقي مصائب وويلات لا يستفيد منها الا الاستعمار وعملاؤه في الداخل والخارج ؟ اننا نتمنى ذلك لما فيه خير الجميع ·

ملاحظـــة

× اوردت مجلة « الكادر » مقتطفات من حديث للرفيق صدام حسين كان قد أدلى به لصحيفتي « لوموند » و « النهار » وعلقت عليه · ويلاحظ انها مع اجتزائها للتصريح قد حرفت في النصوص · فقد ورد في « الكادر » وكما هو منشـــور النص التالي « العراق ضمن خريطة الوطن العربي وعندما نقول هذا فلانه لا يتعارض مـــع الاقليات القومية » والصحيح هو : « فلانه لا يتعارض مع المطامح المشروعة للاقليات القومية » · كما ورد فـــي « الكادر » نص آخر محرف هو :

« ان العراق جزء من الامة العربية » والعبارة التـي قالهـا الرفيق صـدام حســين هي « العراق جـزء من الوطن العربي » ··

ـ المحرر ـ

× × ×

هەوالنامەی کتێب

هەوالنامەی کتێب

محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
(باب المقالات)	
تقديم	٥
لماذا مصارحة الجماهير ؟	٩
ما هو بيان آذار ؟	١٣
العلاقة بين حزب البعث العربي الاشتراكي ..	٢٥
والحزب الديموقراطي الكردستاني	..
كيف عالجت الناخي مسالة الحوار ؟	٣٧
تحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي	٤٧
مشاركة الحزب الديموقراطي الكردستاني في السلطة	٦٣
ضمانات الحل السلمي والديموقراطي	٩٣
التساؤلات المطروحة	١٠٩
المناقشة الديموقراطية الواسعة	١٣١
(الوثائق)	..
١ ـ بيان آذار التاريخي	١٣٧
٢ ـ مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربي	١٥١
الاشتراكي الى الحزب الديموقراطي الكردستاني	..
٣ ـ مذكرة الحزب الديموقراطي الكردستاني	١٩١
الجوابية	..

الموضوع	رقم الصفحة
٤ ـ حوادث القتل والخطف والسلب والاغتصاب والاعتداء	٢٣٧
٥ ـ قائمة باسماء السجناء	٢٤٥
٦ ـ قائمة باسماء الهاربين من الجندية	٢٥٥
٧ ـ كيف يثقف الديموقراطي الكردستاني منتسبيه ؟	٢٦٥

× × ×

هەوالنامەی کتێب

منشورات الثورة

★ آراء في الجبهة الوطنية (١-٢)	
★ لكي تستمر الثورة	
★ كيف السبيل الى حل المسالة الكردية	هيئة التحرير
★ آراء في سبيل الحل السلمي للقضية الكردية	سليم سلطان
★ الثورة والحزب بين المعضلات والاهداف	عزيز السيد جاسم
★ قضية المصير العربي بين قرار مجلس الامن ومشروع روجرز	سليم سلطان
★ حول الجبهة الشرقية	
★ حول الجبهة الوطنية	عزيز السيد جاسم
★ تحليل في طبيعة الثورة من ١٤ الى ١٧ تموز	
★ رجال بلا قيادة	الفريق الاول الركن صالح مهدي عماش
★ الاحداث الاخيرة في مصر ومهمات الثورة العربية في المرحلة الراهنة	

★ نظرة سريعة على احداث السودان
★ الموجز في تاريخ فلسطين الحديث — الدكتور عبدالوهاب الكيالي
★ أضواء على المؤامرة الاستعمارية الاخيرة
★ نظرات في قضية الديمقراطية — كاتب سياسي
★ الاستثمارات الامبريالية في ايران
★ ملف عن المفاوضات مع شركات النفط الاجنبية
★ مناقشات الميثاق
★ مستقبل العمل الثوري العربي — الدكتور الياس فرح
★ المفاوضات والتاميم
★ تطور الحركة الوطنية في ايران بين ١٨٩٠ و ١٩٥٣ — حربي محمد
★ حركة الثورة العربية وقضية العلاقات بين القوى التقدمية — طارق عزيز

★ المنطقة .. ماذا ؟.. والى أين ؟!..

× × ×